مقدمة:

يعتقد بعض الباحثين أن مدخل حقوق الإنسان (Human Rights Approach) غير كاف لضمان تنفيذ جميع أعضاء المجتمع لمسئولياتهم وواجباتهم وخاصة تلك المتصلة بحماية الأفراد المحرومين. في حين ينادى البعض الآخر بتركيز هذا المدخل على تأسيس أفضل مجتمع ممكن، وعلى تلبية حقوق الأفراد مثل: الحق في العمل، والحق في الاستمتاع بوقت الفراغ، والحق في التعليم. وعلى هذا يهتم الفريق الثاني بتأسيس المجتمع المثالي العادل. ويشير ''بولدري'' (Baldry) إلى أن العدالة الاجتماعية تتضمن كلاً من الحقوق والواجبات الفردية والجماعية، وإلى كون العدالة الاجتماعية تتطلب تمكين الأفراد من الاستفادة من حقوقهم (National Pro Bono Resource Centre, 2011, p. 3).

ويري ''هاكمان هيذر'' (Hackman, Heather) أن العدالة الاجتماعية تشمل تمكين التلاميذ، والتوزيع العادل للموارد، والمسئولية الاجتماعية، وتطبيق الديمقراطية، والتعليم المتمركز حول التلاميذ، وممارسة الحوار، وتحليل أنماط السلطة وآليات السيطرة في المجتمع. وبالتالي فإن التعليم القائم على العدالة الاجتماعية لا يقتصر فقط على تحليل الاختلافات أو التنوع في المجتمع، ولكنه يهتم بأنماط السلطة ومظاهر النفوذ التي تسهم في حدوث عدم المساواة الاجتماعية، ويشجع التلاميذ على الدراسة النقدية للقهر على المستويات المؤسسية والثقافية والفردية بحثاً عن فرص الإصلاح الاجتماعي والتغيير المجتمعي (Hackman, Heather, 2005, p. 104).

وفي ظل غياب العدالة الاجتماعية تتفاقم معدلات الفقر، وتنتشر الأحياء العشوائية والمناطق غير المخططة جغرافياً، ويتمركز المهمشون والمحرومون في هذه العشوائيات، وتكثر أعداد التلاميذ الفقراء المقيدين في المدارس منخفضة الجودة، ويواجه المعلمون مشكلات صعبة في تلبية احتياجات هؤلاء التلاميذ.

وتتميز هذه المدارس منخفضة الجودة الواقعة في العشوائيات بهروب التلاميذ الذين تتحسن أحوالهم منها، وببقاء التلاميذ الفقراء بها؛ الأمر الذي يسهم في مزيد من التدهور في جودة هذه المدارس. وتزداد الفجوة في التحصيل الدراسي بين المدارس الواقعة في الأحياء الغنية والمدارس الواقعة في الأحياء الفقيرة. وفي ظل قلة الموارد المالية المخصصة للمدارس الواقعة في المناطق الفقيرة، وازدياد أعداد التلاميذ المهمشين الدراسين بها، وقلة خبرة المعلمين في هذه المدارس يتسرب التلاميذ الفقراء من التعليم ويدخلون في دائرة جهنمية من الفقر والحرمان. ومع تطبيق آليات المحاسبية والجودة الشاملة تتسع الفجوة بين مدارس الأغنياء ومدارس الفقراء (Avery, Helen; & Hoxhallari, Itena, 2017, various pages).

وفي ظل سعي العديد من الحكومات لتقليل التفاوتات التعليمية المتزايدة وضمان الامتياز التعليمي للجميع بصرف النظر عن النوع أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية تزاد أهمية الأدوار التي تلعبها المنظمات التطوعية. ويرجع الاهتمام بالعدالة الاجتماعية إلى الحركة الإنسانية التي ظهرت في القرن التاسع عشر. وتبذل المنظمات غير الهادفة للربح جهوداً كبيرة لكسر دائرة الحرمان الاقتصادي، ولتمكين المحرومين من الحراك الاجتماعي. وتلعب المدارس دوراً مهماً في تقليل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. وعلى هذا فإن هناك حاجة ملحة للاعتراف بالتأثيرات السلبية للتمييز والحرمان على رفاهية الأفراد، وعلى حرمان الأطفال من المشاركة الإيجابية في المجتمع ومن التعلم الفعال. وبالإضافة إلى هذا، فإن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب تنفيذ عدد من المبادرات في مجالات التعليم، والصحة، ورعاية الطفولة، والخدمات الاجتماعية، والتوظيف، ومكافحة الفقر. ويتبني البحث الراهن رؤية تقوم على أن تكافؤ الفرص المتاحة أمام الشباب يعتمد على عدالة الفرص التعليمية منذ مرحلة رياض الأطفال وتمتد بعد انتهاء التعليم النظامي. ومن ثم، فإن تخصيص المزيد من الاستثمارات لتمويل التعليم والتدريب، والقضاء على

الفقر، وتقليل معدلات البطالة، وتحسين الرعاية الصحية، وتشجيع معدلات الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة سوف يزيد من معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

أهمية البحث:

تبني الباحثون عدة نظريات لتفسير كيفية تحسين جودة الحياة، وقد ركزت غالبية هذه النظريات بصورة رئيسية على الوحدات الاجتماعية الكبرى بدلاً من التركيز على المجتمعات المحلية. وتُعد جهود المنظمات التطوعية لتقليل التفاوتات الاجتماعية والاقصاء الاقتصادي أحد آليات السياسات المؤسسية لمدخل بناء القدرات (Capability Approach). ويشير عدد من الباحثين إلى أن مدخل بناء القدرات هو أحد الهياكل الأساسية لنموذج ''أمارتيا سين'' (Amartya Sen) الذي ينظر إلى التنمية كآلية للتحرر (Development As Freedom). وقد اقترح ''أمارتيا سين'' تصوراً للرفاهية يتمحور حول الإنسان، ويقوم على فهم أكثر عمقاً للتغييرات الاجتماعية. كما صاغ إطار عمل معياري يسمح بتقويم السياسات والنشطة التنموية بناء على العلاقة بين النواحي الوظيفية وبين القدرات (Radu, Roxana, 2012, pp. 13-14).

وبصورة أكثر تحديداً، يتساءل مدخل القدرات عما إذا كان الأفراد قادرين على فعل ما يريدون فعله، وعلى أن يعملوا في المهنة التي يرغبون فيها. وبالتالي، فإن هدف السياسات الاجتماعية يجب أن يكون هو التغيير الفعال لممارسات الفرد وتحويلها إلى قدرات لكي يتم منح كل فرد فرصة متساوية لكي يصبحوا في المكانة التي يحلمون بها. وتُعد القدرات بديلاً ممكناً للممارسات الفردية ذات الأهمية التكتيكية والجوهرية. ويؤكد هذا المدخل على أهمية وجود فرص يستطيع الأفراد الاختيار من بينها بحرية. والحرية وفقاً لتصور ''أمارتيا سين'' هي القدرة على تحقيق إنجازات قيمة والوصول إلى المكانة التي يقدرونها. وهو يعتقد أن الحرية

مستقلة عن البضائع المادية والقدرات البدنية. وعلى الرغم من عدم إنكاره لأهمية الدخل والسلع والمزايا الموروثة في تنمية قدرات الفرد، إلا أنه يؤكد على أن رفاهية الأفراد ليست مسألة تتعلق بمقدار الثراء، فامتلاك السلع هو وسيلة لتحقيق غاية الرفاهية، ولكنها ليست هي الغاية النهائية في حد ذاتها. ويعني هذا من وجهه نظره أن العوامل المادية التي تسهل وجود الفرص هي صورة من صور بناء القدرات. ويشكل هذا الرأي الأساس الفكري لانتقادات ''أمارتيا سين'' لمقاييس مستوى المعيشة القائمة على مستوى الدخل (Radu, Roxana, 2012, p. 14).

وفي ظل عجز الحكومات في الدول النامية عن تنمية قدرات الأفراد، تكتسب المنظمات التطوعية أهمية كبيرة في تنفيذ المبادرات التنموية. ''فمن خلال هذه المبادرات التنموية تقوم المنظمات التطوعية بتنفيذ مشروعات لتمكين أعضاء المجتمع المحلي. ويعني هذا، أن تساعد المنظمات التطوعية الشرائح المهمشة، وأن تعلمها كيفية الاعتناء بنفسها. ويتحقق ذلك من خلال نظرة المنظمات التطوعية إلى المحرومين والفقراء باعتبارهم مواطنين لهم نفس الحقوق، وعليهم نفس الواجبات. ويجب أن تتصف هذه المبادرات التنموية بدمج كافة شرائح المجتمع دون استثناء أو اقصاء'' (Pospisilova, Tereza, 2011, p. 26).

وتزداد أهمية دراسة المنظمات التطوعية في ظل تمتعها بعدد من المزايا النسبية. ومن بين هذه المزايا انخفاض تكلفة تنفيذ مبادراتها التنموية، وقدرتها الضخمة على حشد وتعبئة أعداد كبيرة من المتطوعين الذين يعملون بدون أجر أو بأجور منخفضة، وقدرتها على العمل في ظل الضغوط المالية، واحترامها لمعارف المجتمع المحلي، وتبنيها فلسفة تنموية تقوم على التعلم من خبرات أعضاء المجتمع المحلي (Li, Yuejin, 2012, p. 57).

''وينظر ''برايثاويت ودراهوس'' (Braithwaite & Drahos) إلى المنظمات التطوعية باعتبارها هي المفتاح لتشكيل مستقبل الحركة التنموية في

العالم، والآلية الفعالة لتعظيم عوائد تنفيذ المبادرات الإصلاحية ولتقليل معاناة الفئات الضعيفة في المجتمع'' (Hutter, Bridget; & O'Mahony, Joan, 2004, p. 12). وبالتالي، تكتسب دراسة أدوار المنظمات التطوعية في تحقيق العدالة الاجتماعية أهمية متزايدة، وخاصة في ظل ارتفاع معدلات الفقر، وارتفاع معدلات المرض والجهل في الدول النامية ومن بينها مصر.

مشكلة البحث:

''لقد تغير دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة إلى مجرد شريك من بين شركاء متعددين في إدارة عملية التنمية؛ الأمر الذي ساعد على تنامي الوعي بأهمية دور القطاع الخاص في تحقيق تنمية المجتمع المحلي. وأصبحت المنظمات غير الحكومية تطرح على الساحة باعتبارها أحد المحفزات المهمة لمدخل تنموي جديد يستند إلى المبادرات الفردية، والاعتماد على الذات، ويركز على الاندماج وتوظيف البنية الاجتماعية والاقتصادية للقواعد الشعبية التحتية'' (رمضان، سيد رشاد مصطفين ٢٠١٤، ص. ٥). وأوضح إبراهيم، محمد أحمد صادق؛ وحجازي، صالح صبري محمد أن عدد المناطق العشوائية في مصر – وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – منذ نشأة هذه الظاهرة وحتي بداية عام ١٩٩٣ قد بلغ ١٢٢١ منطقة عشوائية، منها ٢٠ منطقة تقرر إزالتها لأنها لا تقبل التطوير، و١١٣٠ منطقة قابلة للتطوير، و٧١ منطقة موزعة على خمس محافظات لم تشملها خطط التطوير حتى عام ٢٠٠٩. وهذه المحافظات الخمس هي: مطروح، وشمال سيناء، وبورسعيد، والاسماعيلية، والسويس (إبراهيم، محمد أحمد صادق؛ وحجازي، صالح صبري، ٢٠١٣، ص. ٣٨٧٥). وتشير بيانات وزارة الإسكان في مصر إلى أن سكان العشوائيات يبلغ عددهم نحو ١٢ مليون مواطن موزعين على ٤٩٧ منطقة سكنية بكافة أنحاء البلاد؛ إلا أن النسبة الكبيرة منها منتشرة حول القاهرة الكبرى والتي تضم القاهرة

والجيزة والقليوبية. وتعاني المناطق العشوائية من مجموعة مشكلات تعوق التنمية الشاملة. ومن بين هذه المشكلات: نقص الخدمات والمرافق الأساسية، والفقر، ومشكلات صحية وأمنية. وبالتالي، أصبح الأمل معقوداً على توفير فرص الشراكة بين مؤسسات القطاع العام، وشركات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية (إبراهيم، محمد أحمد صادق؛ وحجازي، صالح صبري، ٢٠١٣، ص ص. ٣٨٧٦-٣٨٧٧).

وأشار السرسي، مصطفي رضا أحمد فهمي ''إلى وجود مجموعة من الخصائص الاجتماعية لسكان المناطق العشوائية أهمها البطالة والتسرب الدراسي، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية الحالية لإشباع احتياجات سكان المناطق العشوائية بإقليم القاهرة الكبرى'' (وأشار السرسي، مصطفي رضا أحمد فهمي، ١٩٩٨، ص ص. ١٠-٤٠). ''وفي ظل تنامي الفقر، وزيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتعدد المشكلات الاجتماعية، وانسحاب الدولة من مسئولية تشغيل الخريجين، وخفض الإنفاق العام أصبح على رجال الأعمال دور اجتماعي مهم من أجل تحقيق التنمية في مجتمعاتهم. ومع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة تغيرت النظرة إلى طبيعة الأدوار والمهام التي توكل إلى القطاع الخاص، وأصبحت الحكومة تنظر إلى هذا القطاع على أنه شريك أساسي في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع التحول إلى اقتصاديات السوق برز الاهتمام بدور رجال الأعمال تجاه تنمية المجتمع'' (رمضان، سيد رشاد مصطفين ٢٠١٤، ص ص. ٦-٧).

ونتيجة لهذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية ''تزايدت أعداد الجمعيات الأهلية بجمهورية مصر العربية بشكل يدعو إلى الاهتمام بمثل هذه الجمعيات؛ حيث بلغ عددها في مصر في عام ٢٠١١ حوالي ٢٦٧٢٤ جمعية أهلية مشهرة. وعلى الرغم من أهمية وكثرة الأدوار التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في

تنمية المجتمع، إلا أنها لازالت تعاني من مجموعة من المعوقات والصعوبات والاشكاليات التي تقف حجر عثرة تحول دون تحقيقها لأهدافها مثل: تفشي الفساد الإداري، وضعف القدرة على تطبيق المساءلة، ناهيك عن غياب تطبيق التخطيط الاستراتيجي للعمليات الإنمائية، والافتقار إلى الأساليب التكنولوجية الحديثة في تقديم خدماتها'' (جاد الله، محمد عرفات عبد الواحد، ٢٠١٢، ص. ٢٧٢٩). وأشارت ''غباري، أمل محمد سلامة'' إلى وجود العديد من المشكلات التي تستطيع الجمعيات الأهلية أن تشارك في حلها مثل: الفقر، وعدم إشباع الاحتياجات الأساسية، وعدم توافر فرص العمل والتعليم والخدمات الصحية للفئات الفقيرة (غباري، أمل محمد سلامة، ٢٠٠٩، ص. ١١٢١).

ونتيجة لمشكلة الفقر تتسرب الفتيات من المدارس. ''وتُعد مشكلة تسرب الفتيات من التعليم من أخطر الآفات التي تواجه العملية التعليمية ومستقبل الأجيال لكونها إهدار تربوي لا يقتصر أثره على الطالب فحسب، بل يتعدى ذلك إلى جميع نواحي المجتمع؛ فهي تزيد من معدلات الأمية والجهل والبطالة وتضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية للمجتمع والفرد، وتفرز للمجتمع ظواهر خطيرة كعمالة الأطفال. الأمر الذي يؤدى إلى زيادة حجم المشكلات الاجتماعية كانحراف الأحداث، وانتشار السرقات، والاعتداء على ممتلكات الآخرين مما يؤدى إلى ضعف المجتمع وانتشار الفساد فيه'' (شورة، أحمد حمدي، ٢٠٠٩، ص. ٦٢٠).

ومع ازدياد معدلات الفقر في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة، واستمرار مشكلة تسرب الفتيات من المدارس الحكومية وخاصة في الصعيد ''وخصخصة القطاع العام، وانحسار دور الدولة، وارتفاع معدلات البطالة التجأت المرأة إلى العمل بالقطاع غير الرسمي، وتصاعدت حدة ظاهرة تأنيث الفقر التي تشير إلى عدم العدالة الاجتماعية، وزادت معدلات عمل المرأة في سوق عمل لا يكفل للنساء الفقيرات الحماية، ولا يتيح لهن الحصول على نصيب كاف من الفرص

الحياتية. وأصبحت المرأة الفقيرة تعيش على هامش الحياة، ولا تتمكن من الحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية'' (سليمان، نسرين وحيد، ٢٠١٤، ص ص. ١٦-١٧).

ويشير محمد، انتصار شعبان عبد الغني إلى ''وجود علاقة وثيقة بين الأمية والتعليم المنخفض والفقر؛ فالتعليم يحدد قدرة الفرد على الحصول على العمل والدخل. ويرتبط التعليم المنخفض بعمل يدر دخلاً منخفضاً وبالأعمال الهامشية؛ الأمر الذي يجعل مستوى المعيشة منخفضاً. وينتشر الفقر بشكل كبير في الأسر المعيشية التي يعولها أميون'' (محمد، انتصار شعبان عبد الغني، ٢٠١٣، ص. ١٧٣). ''وينعكس تدني المستوى التعليمي لأرباب الأسر الفقيرة على الأوضاع التعليمية لأبناء تلك الأسر؛ فمع غياب قيمة التعليم لدى الأسرة وعدم اعتبار التعليم طريقاً لتحصيل المعرفة، وإلى جانب الصعوبات التي يواجهها أرباب الأسر في تدبير نفقات التعليم، يصبح التضحية بالتعليم أمراً طبيعياً، وينظر إلى التعليم باعتباره استثماراً غير مجد'' (محمد، انتصار شعبان عبد الغني، ٢٠١٣، ص. ١٧٤).

وانتقدت إحدى رسائل الدكتوراه ''صعوبة وصول جمعية رجال الأعمال إلى أكثر الفئات احتياجاً في محافظات الصعيد، ووجود قوانين وتشريعات وسياسات تحد من أنشطة الجمعيات الأهلية في المجتمع المصري وتفرض القيود عليها'' (محمد، همت أحمد محمد، ٢٠١٠، ص ص. ٢٨٩-٢٩٠). وأوضحت هذه الدراسة أن القوانين المصرية تعوق عمل الجمعيات التطوعية، وتحول دون وصول خدماتها إلى أكثر الشرائح المجتمعية فقراً وحرماناً. ولم تقتصر هذه الانتقادات على دراسة ''همت محمد أحمد'' فقط، حيث انتقدت رسالة الدكتوراه التي أجرتها ''إيمان شنودة نصري'' القيود القانونية والأمنية المفروضة على المنظمات غير الحكومية. وطالبت دراسة ''إيمان شنودة نصري'' بضرورة ''نشر قيمة العمل

التطوعي، وتخفيف القيود على العمل التطوعي، وغرس قيم التطوع ضمن عملية التنشئة الاجتماعية'' (شنودة، إيمان نصري داود، ٢٠٠٦، ص ص. ٣٤٠-٣٤١). وبالإضافة إلى القيود القانونية وغياب ثقافة العمل التطوعي تعاني المنظمات التطوعية ذاتها من عدة عيوب تؤثر سلباً على فاعلية أنشطتها التربوية والتنموية. ومن هذه العيوب قلة كفاءة مواردها البشرية. ولهذا حذرت دراسة ''منال عبد السلام بدوي'' من ''الضعف المؤسسي للجمعيات الأهلية، ومن وجود قصور في مهارات العاملين في هذه الجمعيات في مجالات جمع التبرعات والتسويق والإدارة وقيد الحسابات'' (بدوي، منال عبد السلام، ٢٠٠٦، ص ص. ٢٥٦-٢٨٠). وانتقدت الدراسة وجود نقص في المهارات المهنية والفنية لدي العاملين في الجمعيات الأهلية، وتدني مستوي إعدادهم، وسيطرة الدولة ممثلة في وزارة الشئون الاجتماعية على العديد من أنشطة الجمعيات الأهلية. وطالبت الدراسة بتخلي الجمعيات الأهلية عن الحلول التقليدية في مواجهة الفقر، وبمواجهة الأسباب الهيكلية للفقر وسوء توزيع الثروة، وبتبني نظرة شمولية للتنمية الاجتماعية في مصر (بدوي، منال عبد السلام، ٢٠٠٦، ص ص. ٢٧٥-٢٩٢).

ونتيجة للرقابة الصارمة السلبية من الجهات الأمنية على أنشطة الجمعيات التطوعية، ولعيوب التشريعات المصرية المتصلة بالعمل التطوعي، وضعف الكوادر والقيادات في هذه الجمعيات اتسم أداء الكثير من هذه الجمعيات بالضعف وقلة الفاعلية. ولهذا طالبت رسالة الدكتوراه التي أجرتها الباحثة ''إيمان مصطفي الشحات عبد التواب'' ''بإعادة النظر في مفهوم وفلسفة وأهداف الخدمات التي تقدمها المنظمات التطوعية، وبتوجية هذه الخدمات نحو إرضاء المستفيدين منها، وبغرس قيم المحاسبية والشفافية وتلبية احتياجات المستفيدين من الأنشطة التطوعية في نفوس العاملين بهذه المنظمات مع الأخذ بمبدأ التدريب والتحفيز (الثواب والعقاب)'' (مصطفي، إيمان الشحات عبد التواب، ٢٠١٣، ص ص. ٣٥٨-

٣٦٠). وبالإضافة إلى هذا، فقد طالبت الدراسة ''بتحسين برامج تنمية الموارد البشرية، ورفع جودة تخصصات العاملين ومؤهلاتهم، وتطوير مهاراتهم وكفاياتهم، وتفعيل قدرات المنظمات التطوعية، وتطوير برامجها الخدمية'' (مصطفي، إيمان الشحات عبد التواب، ، ص ص. ٣٥٩-٣٦١).

ونظراً لوجود هذه السلبيات، لم يكن من الغريب أن تنادى أكثر من دراسة بتطوير المنظمات التطوعية، وبتحسين آليات التخطيط المطبقة بها، وبتطوير فلسفتها التنموية. ولهذا حذرت دراسة ''رانيا، فياض أحمد على'' من وجود عدة معوقات تحول دون أداء المنظمات التطوعية غير الحكومية لأدوارها على النحو الأمثل. ومن أمثلة هذه العوائق ما يلي: ''أ) عدم وجود خبرات كافية لدي العاملين بالمنظمات التطوعية. ب) وجود معوقات قانونية وتشريعية. ج) ضعف الموارد البشرية الموجودة بهذه المنظمات. د) عدم وجود مدربين مهنيين مؤهلين ومعتمدين وعلى درجة عالية من الكفاءة بها. هـ) عدم وجود متخصصين في مجال التنمية البشرية بهذه المنظمات'' (فياض، رانيا أحمد على، ٢٠١٤، ص ص. ٢٤٤-٢٤٦). ونتيجة لهذه المعوقات أوصت الدراسة باعتماد التخطيط الممهنج لبرامج هذه المنظمات، وبتخصيص قدر أكبر من جهود هذه المنظمات لتنفيذ مشروعات للتنمية البشرية في المجتمع المصري، وبتحسين برامج التنمية المهنية المقدمة للعاملين في هذه المنظمات (فياض، رانيا أحمد على، ٢٠١٤، ص ص. ٢٤٦-٢٤٨).

وقد أدى ارتفاع معدلات الأمية والبطالة في المجتمع المصري وتدهور جودة الخدمات التعليمية والصحية التي تقدمها الدولة إلى ''تزايد حجم الجمعيات الأهلية التي تقدم مساعدات اجتماعية للفقراء. وعلى الرغم من أهمية الدور التنموي للجمعيات الأهلية في التصدي للعديد من مشكلات المجتمع المصري؛ إلا أن هناك نقصاً واضحاً في الاسهامات النظرية والميدانية التي ترصد تطور الإسهام

الاقتصادي والاجتماعي لهذه الجمعيات، والتي تحلل الدور التنموي لجمعيات تنمية المجتمع المحلي'' (رمضان، سيد رشاد مصطفي، ٢٠٠٩، ص ص. ٢٠-٢٣).

ولهذا يسعي البحث الراهن إلى تحليل الأدوار التنموية للمنظمات التطوعية في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد سعياً لصياغة عدة آليات تحقق العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري. ولتحقيق هذا الهدف يسعي البحث إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما الآليات المقترحة التي تسهم بها المنظمات التطوعية في تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر؟ ويتفرع من هذا السؤال السؤالين الفرعيين التاليين: أ) ما واقع مساهمة المنظمات التطوعية في منع الفقر، والالتحاق بالتعليم، ودخول سوق العمل، والتماسك الاجتماعي وعدم التمييز، وعدالة الاستفادة من الخدمات الصحية، والعدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية؟ ب) ما واقع مساهمة المنظمات التطوعية في منع الفقر، والالتحاق بالتعليم، ودخول سوق العمل، والتماسك الاجتماعي وعدم التمييز، وعدالة الاستفادة من الخدمات الصحية، والعدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة في السويد؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى صياغة آليات مقترحة تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وفي الوقت نفسه تزيد من مساهمة المنظمات التطوعية في منع الفقر، والالتحاق بالتعليم، ودخول سوق العمل، والتماسك الاجتماعي وعدم التمييز، وعدالة الاستفادة من الخدمات الصحية، والعدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة في مصر. وللوصول إلى هذه الغاية سوف يحلل الباحث علاقة المنظمات التطوعية بهذه المعايير الست في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد. وبالإضافة إلى هذا، سوف يقترح الباحث عدداً من التوصيات التي يمكن تطبيقها في المجتمع المصري لجعل العدالة الاجتماعية واقعاً معاشاً.

مصطلحات البحث:

- **المنظمات التطوعية** (Non-Governmental Organizations):

تركز منظمات المجتمع المدني (Civil Society Organizations) بصفة عامة إلى العلاقة بين المواطنين وبين الدول. ويعرف ''ساندستورم وهنري'' (Sundstrom & Henry) المجتمع المدني باعتباره ''هو أحد المجالات التي يقوم فيها المواطنون بأفعال جماعية. وهو مجال يقع في منزلة وسطي بين الأسرة وبين الدولة''. ويعتقد ''إيدواردز'' (Edwards) أن هناك ثلاث محاور رئيسة تتصل بالمجتمع المدني. وفي حين يؤكد المحور الأول على الاتحادات/الروابط والشبكات والمنظمات التطوعية غير الرسمية السياسية وغير السياسية والتي تقع في منزلة وسطي بين الفرد وبين الدولة، يؤكد المحور الثاني على أهمية المجتمع المدني كجهة ساعية نحو تحقيق القيم الأخلاقية، وحماية المساواة بين البشر. ويركز المحور الثالث على المعايير المؤسسية التي تسهل وجود وعمل الاتحادات/الروابط والشبكات؛ أي على المعايير التي تسهل عمل المجال العام (Public Sphere). وتكمل المحاور النظرية الثلاثة بعضها البعض (Wathen, Maria V., 2016, pp. 52-53). فعلي سبيل المثال، توفر الروابط التطوعية المجال لتنفيذ الأفعال الأخلاقية، في حين يضمن المجال العام وجود المعايير والهياكل والتشريعات اللازمة لدعم ورعاية هذه الروابط (Wathen, Maria V., 2016, p. 53).

ويعتقد ''ويليام فيشر'' (William Fisher) أن المنظمات التطوعية لا تعمل في مجال واحد فقط، فهي تعمل في مجالات متنوعة، وتضم توجهات إيديولوجية مختلفة. وبالتالي فمصطلح المنظمات التطوعية هو مفهوم جامع يشمل مجموعة متنوعة من المنظمات ذات الأهداف والفلسفات والخبرات والأنشطة المختلفة. ويعنى هذا، أنها منظمات تقدم خدماتها للمجتمعات المحلية من خلال توظيف المعارف

والخبرات العلمية، والآليات المالية باعتبارها أماكن تتم فيها ممارسة السلطة على الفئات المهمشة. ولا تقتصر أنشطة المنظمات التطوعية فقط على تنفيذ مشروعات تنموية وفقاً لفلسفة سياسية معينة، بل تشمل أيضاً أنشطة عملية فعلية وتدخلات اجتماعية تخدم أهداف سياسية متنوعة (Martinez, Rafael A. Boglio, 2011, pp. 4-5).

''وتركز بعض المنظمات التطوعية أنشطتها على المجتمعات المحلية المحرومة والشرائح المجتمعية المهمشة لمساعدتها على تحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية السيئة. وتقيم بعض المنظمات التطوعية شراكات مع المجتمعات المحلية لتسهيل تقديم مجموعة من الخدمات والموارد الهادفة إلى زيادة قدرات السكان على إدارة شؤونهم بأنفسهم، وتنفيذ مبادرات للتنمية الاقتصادية المحلية. وتقوم هذه النظرة للمنظمات التطوعية على تبني فلسفة تنموية تعتمد على مكافحة الفقر. وهي بهذا تتبني نموذج ''تيري مزراحي'' (Terry Mizrahi) الذي ينظر إلى المجتمع المحلي كسياق وأداة ومستوى للإصلاح'' (Martinez, Rafael A. Boglio, 2011, p. 5). وبالإضافة إلى تبني نموذج ''تيري مزراحي'' سوف يتبني هذا البحث نموذج المنظمات التطوعية كأداة للإصلاح الاجتماعي (A Social Change Model). ''ويقوم نموذج المنظمات التطوعية كأداة للإصلاح الاجتماعي على اعتبار المنظمات التطوعية بديل للنماذج المعرفية الحاكمة الأخرى للإصلاح الاجتماعي والتي هيمنت على الفكر التنموي والسياسي خلال القرن العشرين. ويعني هذا، أن ننظر للمنظمات التطوعية كبديل عن السياسات الماركسية للصراع الطبقي، والمداخل الاشتراكية التنموية القائمة على الإصلاح من أعلي إلى أسفل، وفي نفس الوقت كبديل عن المدخل التكنوقراطي للتنمية الدولية ومدخل التحديث القائم على الإعانات الدولية (Martinez, Rafael A. Boglio, 2011, p. 5).

وسوف يعتمد البحث الراهن على التعريف التالي للمنظمات التطوعية: ''هي مؤسسات اجتماعية فاعلة، ومنظمة بصورة قانونية، وغير هادفة للربح، تقع ضمن مؤسسات المجتمع المدني وتهتم بالإدارة الرشيدة من خلال القنوات المؤسسية لإصلاح الأوضاع على المستويات المحلية والقومية والدولية. وتستوعب المنظمات التطوعية فلسفة غير مؤدلجة تقوم على الليبرالية الاقتصادية، وتقوم على هياكل مؤسسية تستهدف تحقيق أهداف واضحة محدودة أو واسعة النطاق. وعلى الرغم من استقلاليتها عن الدولة، إلا أنها تنسق أنشطتها بقوة مع الهيئات الحكومية، وتنفذ مبادرات كانت تقوم بها دولة الرفاهية (Welfare State) في الماضي'' (Van Alstyne , Andrew D., 2013, p. 59).

ويعتمد مفهوم المنظمات التطوعية الذي يتبناه البحث الحالي على مدخل المشاركة في التنمية؛ حيث يتم توظيف استراتيجيات المشاركة لجمع المعلومات عن المجتمعات المحلية، ولتحفيز هذه المجتمعات على المساهمة الفعالة في المبادرات التنموية، وفقاً لفلسفة تعتقد أن المشاركة في التنمية أمر ضروري لإضفاء البعد الديمقراطي على عمليات صناعة القرار. وبالإضافة إلى هذا، يتبني البحث الحالي فلسفة ''باولو فريري'' (Paulo Freire) تجاه التنمية. فالتنمية هي عملية تحويلية تغير فلسفة الأفراد، وتتعارض مع الاتجاهات الاستعمارية القائمة على الثنائيات من قبيل: المعلم/التلميذ، والخبير التنموي في المنظمات التطوعية/المستفيد. ويعتقد الباحث أن تمكين الأفراد يتم عندما تتم تنمية قدراتهم، وعندما يتم منحهم الفرصة للاختيار المستقل من بين عدة خيارات. وبالتالي، فإن هذا التمكين يجعلهم شركاء في التنمية، وقادرين على ممارسة السيطرة الاجتماعية والديمقراطية على حياتهم (Scotte-Railton, John, 2008, pp. 50-51).

- **العدالة الاجتماعية** (Social Justice):

توجد عدة أنواع من العدالة، ومن أشهرها ''العدالة التوزيعية'' (Distributive Justice). وتعني العدالة التوزيعية الحق في الحصول على معاملة متساوية، وعلى نفس احتمالات الاستفادة من توزيع البضائع ومن الفرص ومن أي شيء آخر. وتعني ''العدالة الإجرائية'' (Procedural Justice) الحق في المساواة والاندماج الديمقراطي في عملية صناعة القرار. وتركز العدالة الإجرائية على ضرورة مشاركة المجتمع المحلي في العمليات السياسية اللازمة لتنفيذ السياسات والإصلاحات الاجتماعية. وتحسن الأطر النظرية المشتقة من علم الاجتماع ومن العلوم السياسية من فهمنا لمفهوم العدالة الاجتماعية، ومفهوم الحركات الاجتماعية، وأدوار المنظمات التطوعية في تقليل التفاوتات المجتمعية. وبالإضافة إلى هذا، تسهم أطر علم الاجتماع والعلوم السياسية في تعميق فهمنا للمنظمات التطوعية كحركات اجتماعية قادرة على حشد الأفراد والمؤسسات، وعلى تعبئتهم لتغيير علاقات التهميش ولإحداث تحولات اجتماعية تحقق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية المحرومة (Devia, Carlos et al., 2017, pp. 1-2). وتنادي المنظمات الاجتماعية كحركات اجتماعية بتطبيق العدالة التوزيعية والعدالة الإجرائية، كما تنادي أيضاً بتطبيق العدالة الهيكلية (Structural Justice) أو ما يعرف أيضاً باسم إعادة توزيع الموارد والثروات (Redistribution of Resources & Wealth)، وبتحليل ''سياسات الهوية'' (Identity Politics). وتتجاوز استراتيجيات العدالة الهيكلية استراتيجيات العدالة التوزيعية التي تركز فقط على توزيع عوائد السلع والخدمات بعدالة. وتشمل استراتيجيات العدالة الهيكلية تغيير الهياكل الاقتصادية الكبرى مثل: ضمان حد أدني للأجور، أو إضفاء الطابع الديمقراطي على آليات تخصيص الاستثمارات الحكومية وعلى السياسات الضريبية بهدف تشجيع المؤسسات على توجيه

استثماراتها لتنمية المجتمعات الفقيرة. وعلى الرغم من أهمية، تطبيق العدالة الهيكلية على المستوى القومي، إلا أنه من المهم أيضاً تطبيقها على مستوى المجتمعات المحلية والقري (Devia, Carlos et al., 2017, pp. 1-2).

وعلى النقيض من استراتيجيات العدالة الهيكلية، تركز استراتيجيات سياسات الهوية على أنواع المظالم القائمة على الهويات الثقافية أو الاجتماعية المتجذرة في الهيمنة والخاضعة لأنماط التواصل المصحوبة بهوية اجتماعية أكثر ثراء وغني وامتيازات. وتستهدف هذه الاستراتيجيات أنماط التهميش من قبل المؤسسات الشمولية، وآليات الاستخفاف وعدم التقدير الدورية لشرائح مجتمعية معينة، وآليات القهر المصغر اليومي. وتتضمن استراتيجيات سياسات الهوية إعادة تقدير الممارسات الثقافية للفئات المهمشة، والاعتراف بأهمية الهويات الاجتماعية الجديدة، وتغيير الأنماط الثقافية المهيمنة(Devia, Carlos et al., 2017, p. 2).

ويعني هذا، أن ''العدالة التوزيعية'' تتعلق بالتخصيص النهائي للجوائز الاقتصادية وللمسئوليات، في حين أن ''العدالة الإجرائية'' تتصل بعدالة العمليات وتشمل دراسة اختيار الأفعال الراهنة وتأثيراتها على الخيارات المتاحة في المستقبل (Konow, James, 2001, p. 183). ''وتُعد مبادئ العدالة التوزيعية مبادئ معيارية مصممة لتوجيه تخصيص عوائد وأعباء النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من كون الحصول على الدخل والثروة هو محدد مهم لرفاهية الفرد، إلا أن هناك خصائص أخرى تؤثر على رفاهية الفرد. وتشير نظرية ''جون راولز'' (John Rawls) إلى وجود ثلاثة عوامل تؤثر على حصول الفرد على الموارد والثروة. وهذه العوامل الثلاث هي: أ) العوامل الاجتماعية: ويعني هذا أن الأصول الطبقية للفرد تضمن حصوله على الموارد ومن بينها الثروة والسلطة. ب) العوامل الطبيعية: حيث يمتلك الفرد قدرات طبيعية يمكنه استغلالها بصورة كاملة إذا أتيحت له الفرصة. ج) العوامل القهرية: فقد يواجه الفرد ظروفاً تحد وتقلل أو تحسن من

حصوله على الموارد من فترة زمنية لأخرى مثل ضعف الصحة أو البطالة أو الفوز بتذكرة يانصيب'' (Hodgson, Helen, 2010, pp. 5-6).

ويحسن إعادة توزيع الدخل والثروة من هذه العوامل الثلاث؛ وعلى سبيل المثال قد يحتاج الفرد الذي يمتلك موهبة فطرية مثل الرسام إلى مساعدة تسمح له بأن يستكشف وينمي بصورة كاملة هذه الموهبة، كما يمكن للمساعدات النقدية أن تعين الفرد الذي يعاني من صعوبات مالية كنتيجة لضعف صحته العامة أو لتعطله عن العمل وبطالته. ولا تتحقق العدالة في حالة غياب عامل أو أكثر من هذه العوامل (Hodgson, Helen, 2010, p. 6).

وتشير العدالة الإجرائية إلى عدالة العمليات التي تحل الخلافات وتخصص الموارد. والعدالة الإجرائية ليست ممارسة، ولكنها فلسفة وحركة تشجع التغيير التنظيمي الإيجابي، وتحافظ على شرعية المؤسسات، وتحسن من أمان العاملين في المؤسسات. وتخلق المؤسسات التي لا تنفذ ممارسات عادلة وشفافة والتي لا تمنح للعاملين بها حرية التعبير عن أنفسهم بيئة يشعر فيها العاملون بالاستقطاب. وبالإضافة إلى الشعور بالاستقطاب، يؤدى غياب الممارسات العادلة والشفافة إلى إيجاد بيئة مليئة بالميول التخريبية؛ الأمر الذي يبعد المؤسسات عن تحقيق أهدافها (U.S. Department of Justice. Community Oriented Policing Services, n.d., p.1). ويشير ''ثايبوت ووكر'' (Thibaut & Walker) إلى العدالة الإجرائية باعتبارها هي درجة شعور الأفراد بحصولهم على معاملة عادلة من قبل السلطات أثناء عملية اتخاذ القرار. وتؤكد العديد من الدراسات أن الأفراد يقدرون بشدة العدالة الإجرائية، وأن هذا التقدير يتمثل في تأثير الإجراءات العادلة لصناعة القرار على عدد كبير من التصورات والمشاعر وأنماط السلوك البشري في مختلف السياقات الاجتماعية. ويؤكد الباحثون أن العدالة الإجرائية تزيد من شعور الأفراد باحترام المؤسسات الحكومية لهم، ومن درجة ولائهم لهذه المؤسسات، ومن

مستوى تبنيهم الطوعي لأنماط السلوك التي تفيد هذه المؤسسات (Van Prooijen, Jan-Willem, 2009, p. 1167).

ويرتبط مفهوم العدالة بتخصيص العوائد على أساس الجدارة والاستحقاق. وفي حين ينادى بعض الفلاسفة وعلماء الاقتصاد بالربط بين مقدار العوائد وبين مقدار المساهمات، يتبني البحث الراهن وجهة نظر مغايرة. ويعتقد الباحث أن العوائد التي يحصل عليها الأفراد يجب ألا ترتبط فقط بمساهماتهم ولكن باحتياجاتهم أيضاً. ''وتتصل العدالة الهيكلية بنموذج معرفي حاكم يربط بينها وبين طريقة وضع عمليات الهياكل المجتمعية للأفراد أصحاب الخصائص الجسدية والقدرات والعادات وأنماط الحياة والخلفيات الأسرية المتماثلة في أماكنهم ضمن التقسيم الاجتماعي للعمل، وتأثير هذه الهياكل المجتمعية على علاقات الهيمنة وصناعة القرار، وعلى معايير الإنجاز والاحترام وما شابه ذلك. وتركز العدالة الهيكلية على قضايا دمج الشرائح الاجتماعية واستبعادها، وعلى تقديم أو حرمان البعض من الفرص لتنمية قدراتهم وتحقيق رفاهيتهم'' (Young, Iris Marion, 2005, p. 12).

وترتبط العدالة الهيكلية بغياب القهر. ''والقهر يحدد العيوب وأنواع المظالم التي تعاني منها شرائح اجتماعية بعينها. ولا ترجع هذه المعاناة إلى وجود سلطة ديكتاتورية تقهرهم، وإنما ترجع إلى الممارسات اليومية المقصودة من قبل المجتمع الليبرالي. وبالتالي، فإن القهر هو القيود الدورية المفروضة على فئات بعينها، وليس بالضرورة فقط هو نتاج لنوايا ديكتاتور باطش. والقهر وفقاً لهذا المنظور ذو طبيعية بنيوية/هيكلية متجذرة في المجتمع أكثر من كونه نتيجة لاختيارات الأفراد أو للسياسات. وبالإضافة إلى هذه الطبيعية الهيكلية للقهر، فإن أسبابه متأصلة في المعايير والعادات والرموز المسلم بها، وفي الافتراضات الضمنية للقوانين المؤسسية، وفي الآثار الجماعية لتنفيذ هذه القوانين. وكما تشير ''مارلين فراي'' (Marilyn Frye) فإن القهر عبارة عن بنية قوية من القوي والعوائق التي تحول

دون حشد جماعة من الأفراد لقدراتها، وتعمل على تهميشها وحصرها ضمن تصور معين'' (Young, Iris Marion, 2014, p. 5). ووفقاً لهذا المنظور الهيكلي الشامل للقهر، يشير القهر إلى أنواع من المظالم العريضة والعميقة التي تعاني منها فئات اجتماعية محددة كنتيجة للافتراضات غير الواعية والتفاعلات الضمنية المقصودة من شرائح اجتماعية أخرى أو من وسائل الإعلام، ونتيجة للأنماط الثقافية السائدة، ونتيجة للخصائص البنيوية للهياكل البيروقراطية وآليات اقتصاد السوق الحر. وباختصار فإن غياب العدالة هو نتاج طبيعي للممارسات اليومية. وعلى هذا، فإن القضاء على هذه المظالم الهيكلية غير ممكن من خلال التخلص من الحكام الظالمين أو من خلال صياغة قوانين جديدة فقط؛ وذلك لأن أنماط القهر يتم إعادة إنتاجها بصورة دورية منتظمة من خلال المؤسسات الثقافية والسياسية والاقتصادية الموجودة في المجتمع (Young, Iris Marion, 2014, pp. 5-6).

ومن أخطر صور القهر وغياب العدالة التهميش والحرمان؛ حيث يتم منع شرائح كاملة من المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية. وبالتالي، يتم إخضاع هذه الفئات المهمشة لحرمان مادي قاس. ويرجع هذا الحرمان لأسباب غير عادلة في ظل تمتع فئات أخرى بوفرة في الموارد والثروات. وبالإضافة إلى التهميش والحرمان يرتبط غياب العدالة بهيمنة فئات على فئات أخرى. وتتم ممارسة الهيمنة من خلال وجود شرائح تمارس السلطة والسيطرة على فئات أخرى. وتؤدى هذا الهيمنة إلى وجود شرائح عاجزة لا تمتلك أيه سلطات بل يتم دائماً ممارسة السلطة عليها دون أن تتاح لهم الفرصة لكي يمتلكوا أي قدر منها. وتتلقي هذه الشرائح المتصفة بالعجز الأوامر دائماً من غيرها، ونادراً ما تستطيع إصدار الأوامر للآخرين (Young, Iris Marion, 2014, pp. 18-21). ويضع هذا الشعور بالعجز هذه الفئات المهيمن عليها في تقسيم معين للعمل وللتنشئة الاجتماعية المصاحبة له

بما لا يسمح لها بأي فرصة لتنمية قدراتها أو لممارسة مهاراتها. ويعني هذا، أن هذه الفئات العاجزة ليس لديها سيطرة على الوظائف التي تعمل بها، وغير قادرة على الاستقلال المهني، ولا تستطيع ممارسة الإبداع أو إصدار الأحكام على ما تقوم به عمل، كما لا تمتلك أيه خبرات أو سلطات فنية، ولا تستطيع التعبير بوضوح وقوة عن نفسها وخاصة في الاجتماعات العامة أو داخل المؤسسات البيروقراطية، وبالتالي فهي لا تحظي بأي احترام. وقد عبر ''سينيت وكوب'' (Sennett & Cobb) بدقة عن هذا العجز المصاحب للقهر في دراسته المشهورة التي نشرها في عام ١٩٧٢ (Young, Iris Marion, 2014, p. 22).

ويعتقد ''جون راولز'' (John Rawls) أن جوهر العدالة هي البني الأساسية للمجتمع والتي تتصل بكيفية توزيع المؤسسات الاجتماعية الكبرى للحقوق والواجبات الأساسية، وكيفية تحديدها لعوائد التعاون الاجتماعي. ويشير ''جون راولز'' إلى أن هذه المؤسسات تدمج الحقوق والواجبات القانونية، وعلاقات سوق العمل، ونظام الملكية ضمن وسائل الإنتاج وآليات تنظيم الأسرة. وتضيف ''أيريس ماريون يونج'' (Iris Marion Young) التقسيمات المجتمعية للعمل إلى هذه البني الأساسية. وتعتقد ''أيريس ماريون يونج'' أن المظالم البنيوية تحدث عندما تضع العمليات الاجتماعية شرائح كبيرة العدد من الأفراد تحت خطر دائم للهيمنة عليها أو الحرمان من أدوات تنمية وتوظيف قدراتها، في حين أنها تسمح لشرائح أخرى بالاستفادة من هذه القدرات وتوظيفها لصالحها. ويُعد غياب العدالة الهيكلية مشكلة أخلاقية تختلف تماماً عن الأفعال الخاطئة لمؤسسة أو السياسات الشمولية لدولة ديكتاتورية؛ فالمظالم الهيكلية تحدث نتيجة لسعي العديد من الأفراد والمؤسسات وراء تحقيق أهدافهم ومصالحهم ضمن القواعد المؤسسية والمعايير المقبولة (Young, Iris Marion, 2006, pp. 111-114).

ويحتل الأفراد مكانات مختلفة وغير عادلة نتيجة لآليات عمل هذه المؤسسات المجتمعية. وبدلاً من أن تتصف هذه الآليات بالجمود، فإنها تقيد قدرات شرائح وتنمي قدرات شرائح أخرى. ويتم هذا التقييد أو التمكين بواسطة مجموعة من العقوبات والحوافز؛ حيث تسهل هذه الحوافز البنيوية على فئات بعينها اتخاذ مسارات فعل محددة، كما تعسر هذه العقوبات البنيوية على فئات أخرى اتخاذ نفس المسارات لتنمية وتوظيف قدراتها (Young, Iris Marion, 2006, p. 114).

وتختلف التوجهات الفلسفية لهذا البحث والمتصلة بمفهوم العدالة الاجتماعية عن توجهات المفكر المشهور ''روبرت نوزيك'' (Robert Nozick). ويعتقد ''روبرت نوزيك'' أن العدالة الاجتماعية هي ميزة، وبالتالي فإن أي توزيع للموارد يُعد عادلاً ما دام يتفق مع المبادئ الثلاثة التالية: أ) عدالة الامتلاك: أي أن وضع للملكية يُعد عادلاً ما دام قد تم ترك قدر كاف من الممتلكات للآخرين. ب) عدالة نقل الملكية من شخص لآخر. ج) تصحيح الأخطاء: أي إمكانية تصحيح أي أخطاء في نقل الملكية من خلال التعويضات. وهكذا، يعتقد ''روبرت نوزيك'' أن للأفراد الحق في امتلاك الأشياء، ومطلق الحرية في التصرف فيما يملكونه. وبالتالي، فإن دور الدولة يشبه دور شرطي الدرك؛ أي حماية حقوق الملكية الفردية. وينظر ''روبرت نوزيك'' إلى أي محاولة تقوم بها الدولة لإعادة توزيع الموارد من خلال فرض ضرائب أكثر على الأغنياء باعتبارها سلوكاً غير عادل. وترجع هذه النظرة إلى اعتبار ''روبرت نوزيك'' بعدم وجود دور للدولة في مساعدة الفقراء والمرضي والمهمشين، وإلى فلسفته القائمة على أن الأفراد هم من يقررون ما إذا كانوا سوف يساعدون غيرهم من خلال التبرع لهم بجزء من أموالهم أم لا (National Pro Bono Resource Centre, 2011, p. 7).

وينظر ''روبرت نوزيك'' إلى العدالة الاجتماعية نظرة تؤكد على ضرورة توزيع الموارد وفقاً للنظام القائم للملكية الفردية، وبدون أن تشجع الدولة أي صورة

من صور إعادة توزيع الدخل. ويرتكز مدخل ''ديفيد ميلر'' (David Miller) للعدالة الاجتماعية على فكرة أن السوق قادر على منح الأفراد ما يستحقونه. وتنظر نظرية ''ديفيد ميلر'' إلى الأفراد باعتبارهم مسئولين عن أفعالهم، وتكافئهم أو تعاقبهم وفقاً لأفعالهم ولجهودهم ما دامت أفعالهم وجهودهم هي نتيجة لاختياراتهم الفردية. ومن ثم، يعتقد ''ديفيد ميلر'' أن الأفراد الأكثر ذكاء وموهبة وجداً وعملاً واجتهاداً يستحقون ثروة أكبر من الأفراد الأقل موهبة والأكثر كسلاً. وعلى هذا، فإن ''ديفيد ميلر'' ينظر إلى العدالة الاجتماعية نظرة تؤكد على عدم التوزيع العادل للثروات بناء على ما يستحقه الفرد ووفقاً للمسئولية الأخلاقية والسلوك الأخلاقي له (National Pro Bono Resource Centre, 2011, p. 7).

وتختلف توجهات البحث الراهن عن نظرة ''روبرت نوزيك'' للعدالة الاجتماعية أربعة اختلافات أساسية. وهذه الاختلافات هي: أ) إن فلسفة ''روبرت نوزيك'' تنظر إلى الحقوق من خلال علاقتها الوحيدة بالأفراد وليس بالجماعات أو الطبقات. ب) إن آراء ''روبرت نوزيك'' تقيد هذه الحقوق بالمجال السياسي، وتستبعد إعادة توزيع الموارد والمكانة. ج) ينظر ''روبرت نوزيك'' إلى حماية حقوق الملكية باعتبارها مساوية أو أكثر أهمية من تحقيق العدالة الاجتماعية. د) تؤكد آراء ''روبرت نوزيك'' على أن العدالة الاجتماعية تتطلب تحقيق التوازن بين الحقوق والمسئوليات (Reisch, Michael, 2002, p. 350).

ويقوم مدخل '' أمارتيا سين'' (Amartya Sen) على جعل المجتمع أقل ظلماً بدلاً من يكون الهدف هو جعله عادلاً تماماً. ويستكشف المدخل المقارن الذي تبناه ''أمارتيا سين'' البدائل الاجتماعية، ويرتب هذه البدائل بناء على قيم وأولويات المجتمع المحلي. ويركز مدخله على ما يحدث بالفعل في العالم بدلاً من التركيز على تحقيق عدالة المؤسسات القائمة. وقد قام بتقويم فاعلية الأفعال والمؤسسات وفقاً لأكثرها فاعلية في تقليل المظالم. ويعتقد ''أمارتيا سين'' أن

فاعلية الممارسات الحكومية في تحسين مستويات العدالة الاجتماعية يمكن الحكم عليها من خلال مستوى قدرات الأفراد واستطاعتهم ممارسة الأنشطة التي يقدرونها، ومن خلال مقدار حريتهم على الاختيار من بين الأساليب المختلفة لعيش حياتهم. ويركز مدخله للعدالة الاجتماعية على ضمان تنمية قدرات الأفراد، وتمكينهم من الوصول إلى أقصي قدر ممكن من الرفاهية في ضوء ظروفهم وإمكانياتهم (National Pro Bono Resource Centre, 2011, p. 8).

ويعرف ''أمارتيا سين'' الفقر باعتباره هو الحرمان من القدرات الأساسية. ولهذا يعترف بأهمية الترتيبات المجتمعية لجعل الأفراد قادرين على تنمية قدراتهم. ويتسق مدخله مع مفهوم دمج الفئات المهمشة اجتماعياً. وبالتالي فإن تصوره للعدالة الاجتماعية يقوم على ضرورة تنمية قدرات الأفراد (National Pro Bono Resource Centre, 2011, p. 8).

ويتبني البحث الراهن مفهوماً للعدالة الاجتماعية يأخذ في الاعتبار آراء ''جون راولز'' و''أيريس ماريون يونج''، ويتجاوز فلسفات ''روبرت نوزيك'' و''ديفيد ميلر'' و''أمارتيا سين''. كما يستند ''البحث الحالي على ''آراء ''جيبيلمان'' (Gibelman) التي تؤكد على أن جذور المظالم وأساس غياب العدالة إنما تكمن في التمييز، وعلى أن العدالة الاجتماعية هي الأوضاع التي يتمتع فيها جميع أفراد المجتمع بنفس الحقوق الأساسية والحماية والفرص والالتزامات والعوائد الاجتماعية. وبالإضافة إلى هذا، يرتكز البحث الراهن على آراء ''جال'' (Gal) المرتبطة بمفهوم السياسات التعويضية في دول الرفاهية الاجتماعية. ويشير ''جال'' أن العدالة الاجتماعية يمكن تعريفها بطريقتين أساسيتين. وتعكس الطريقة الأولي الجهود لمكافأة الأفراد على خدماتهم الماضية وانجازاتهم السابقة أو للتغلب على الخسائر التي حدثت للأفراد والجماعات بصورة ظالمة. ويختلف هذا التصور للعدالة الاجتماعية عن مفهوم المساواة الكاملة.

ولهذا، يؤكد ''جال'' على أهمية توظيف سياسات نظم الرفاهية الاجتماعية لضمان تحقيق المساواة الأفقية عند الوفاء بالاحتياجات مع السماح لقوي السوق بتقديم الحوافز والمكافآت العادلة للأفراد المجتهدين'' (Reisch, Michael, 2002, p. 349).

ويتبني البحث الراهن التعريف التالي للعدالة الاجتماعية: ''هي استهداف تحقيق فرص متكافئة وتوفير خيارات حياتية عادلة تمكن الأفراد من المساهمة الفعالة في الاقتصاد المستدام للسوق الاجتماعية''. ويقوم هذا التعريف على نموذج معرفي يعتمد بدرجة أقل على التعويض عن الإقصاء، ويعتمد بدرجة أكبر على استثمار الأموال في تعزيز مشاركة الأفراد في التنمية (Schraad-Tischler, Daniel; & Kroll, Christian, 2014, p. 13). وبالإضافة إلى هذا، يتبني البحث الحالي فلسفة للعدالة الاجتماعية تقوم على أهمية تغيير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وآليات العدالة التوزيعية والعدالة الإجرائية والعدالة الهيكلية بهدف ضمان فرص متكافئة لكل فرد يستطيع من خلالها تحقيق ذاته، والاستثمار في تنمية قدراته.

ويقوم هذا التعريف على تمكين كل فرد –في إطار من حريته الشخصية–من سلوك مسار يحقق له ذاته، ويؤهله للمشاركة في المجتمع. ويرفض الباحث كون الانتماء لشريحة اجتماعية معينة أو طبقة اقتصادية بعينها أداة لحرمان الفرد من حقه في الحصول على فرص عادلة للنجاح في الحياة. ''وبالتالي، فإن السياسات الحكومية لتوزيع الثروات تعمل كأداة للعدالة الاجتماعية، وتُعد استثماراً وليس تعويضاً عن الحرمان. ويعتقد الباحث أن توزيع الثروات في إطار المشاركة الاقتصادية والاجتماعية هي أمر مشروع إن لم يكن ضروري وأداة بالغة الأهمية لتمكين الأفراد والفئات المحرومة، ولتأهيلها للاستفادة من الفرص المتاحة في المجتمع. ووفقاً لهذه الفلسفة تُعد العدالة الاجتماعية هي المبدأ الحاكم للمجتمع

التشاركي الذي يحفز جميع أفراد على المساهمة في التنمية، ويمكنهم من ذلك. ويتطلب تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعية المستدامة ممزوجاً بمبادئ الكفاءة الاقتصادية ومبادئ العدالة الاجتماعية اضطلاع الدولة بدور قوي يتجاوز دور المراقب أو شرطي الدرك. حيث يتطلب ذلك وجود دولة قوية يوجد بها أطراف فاعلة شديدة القوة تفهم جيداً أهمية العدالة الاجتماعية، وضرورة تعزيز مشاركة الأفراد في المبادرات التنموية'' (Schraad-Tischler, Daniel; & Kroll, Christian, 2014, pp. 13-14).

وسوف يتم تطبيق المعايير التالية للعدالة الاجتماعية: منع الفقر، والالتحاق بالتعليم، ودخول سوق العمل، والتماسك الاجتماعي وعدم التمييز، وعدالة الاستفادة من الخدمات الصحية، والعدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة.

منهجية البحث:

أداة دراسة الحالة:

يشير ''ين'' (Yin) إلى وجود عدة خصائص لدراسة الحالة مثل:

أ) الدراسة المتعمقة لعدد قليل من الحالات بأثر مستقبلي (prospectively) أو بأثر ماضوي رجعي (retrospectively).

ب) جمع البيانات وتحليلها عن عدد كبير من خصائص كل حالة يتم دراستها.

ت) دراسة الحالات في سياقها الواقعي بهدف فهم كيفية تأثير الحالة وتأثرها بهذا السياق.

ث) تحدث الحالات بصورة طبيعية بمعني أنها لا يتم التحكم فيها وفقاً لإطار تجريبي.

ج) استخدام عدة مصادر للحصول على البيانات مثل: المقابلات الشخصية، والملاحظة المباشرة، والوثائق التاريخية المحفوظة في الأرشيف الوطني،

والمنتجات المصنوعة لتدوير النتائج (Rose, Susan; Spinks, Nigel; & Canhoto, Ana Isabel, 2015, p. 129-130).

وتفيد بحوث دراسات الحالة في تعميق وتعميم النظريات من خلال دمج المعارف النظرية القائمة مع النتائج المستقاة من الواقع العملي. ويفيد هذا الدمج عند دراسة الموضوعات التي لم يتم دراستها في الماضي. وبالإضافة إلى هذا، تفيد دراسة الحالة في تجاوز الحدود المحلية الخاصة بالحالات موضوع الدراسة، وفي تحديد أبعاد جديدة للحقيقة، وصياغة استنتاجات جديدة يمكن اختبارها والتحقق من صدقها بصورة تجريبية بعد ذلك (Vissak, Tiia, 2010, p. 371).

ويشير ''ين'' إلى أن دراسة الحالة يمكن استخدامها في بناء النظريات المستكشفة للواقع، في حين يعتقد ''إيزنهارديت'' (Eisenhardt) أنه من الممكن استخدامها في بناء النظريات المستكشفة للواقع والنظريات المفسرة لها. ويعتقد ''إيزنهارديت'' أن دراسة الحالة تفيد في الإجابة عن الأسئلة التي تسعي إلى فهم كيفية حدوث الظواهر ، وإلى تفسير الأسباب وراء حدوثها، وإلى توضيح العلاقات بين الأشياء عبر فترة زمنية محددة. وتستخدم دراسات الحالة التفسيرية (Explanatory Case Studies) المنطق الاستنباطي لاختبار صحة الفروض، وترجيح أحد التفسيرات من بين عدة تفسيرات مختلفة؛ أي أنها تستخدم في التحقق من صحة النظريات الجديدة وليس فقط في اكتشاف هذه النظريات. ويذهب ''فلايفبيرج'' (Flyvbjerg) إلى أبعد من هذا؛ حيث يعتقد أن دراسات الحالة تُعد أداة مناسبة للتحقق من خطأ الفروض، وهي مرحلة يعتقد ''كارل بوبر'' أنها مرحلة أساسية لبناء النظريات العلمية (Welch, Catherine; Piekkari, Rebecca; Plakoyiannaki, Emmanuella; & Paavilainen-Mantymaki, Eriikka, 2011, p. 746).

ويعتقد ''ستيك'' (Stake) أن الباحثون في البحوث الكيفية يسعون إلى فهم وتقدير تفرد وتعقيد حالة بعينها، ودرجة تشابكها وتفاعلها في السياقات المحيطة بها. وبالتالي، فإن الهدف الجوهري لدراسة الحالة هو الوصف الخاص (Particularization) وليس التعميم (Generalization) ؛ أي أننا ندرس حالة معينة لكي نعرفها بعمق (Gablinske, Patricia Brady, 2014, p. 37).

وتشير ''ميريام'' (Merriam) إلى أن تضمين أكثر من حالة في الدراسة الواحدة يجعل نتائج الدراسة وتفسيراتها أكثر إقناعاً. ويؤدى تحليل أكثر من حالة في البحث الواحد إلى ترسيخ قوة النتائج، وتحسين جودتها، وتعميقها بصورة تفوق ما هو كائن في حالة استخدام حالة واحدة فقط (Theiler, Janine, M., 2012, p. 28). واستجابة لوجهة نظر ''ميريام'' سوف يعتمد هذا البحث على دراسة أدوار المنظمات التطوعية في دولتين اثنتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والسويد، وذلك بهدف زيادة قوة نتائج البحث، وتقديم أكثر من وجهة نظر حول العلاقة بين المنظمات التطوعية والعدالة الاجتماعية.

''ويعتقد ''مايلز وهوبرمان'' (Miles & Humberman) أن الإطار النظري يوفر للباحث فرصة لجمع معلومات دقيقة عن الأبعاد الفكرية للظاهرة موضوع الدراسة. ويشير ''باكستر وجاك'' (Baxter & Jack) إلى كون الإطار النظري للدراسة بمثابة المرساة للسفينة؛ حيث يفيد في تفسير النتائج'' (Theiler, Janine, M., 2012, p. 29). واستجابة لتوجيهات ''مايلز وهوبرمان'' ونصائح ''باكستر وجاك'' سوف يتضمن هذا البحث إطاراً نظرياً عن المداخل المختلفة لدراسة المنظمات التطوعية.

وسوف يتبني البحث الراهن التعريف التالي لدراسة الحالة : ''هي دراسة متعمقة من وجهات نظر متعددة لتعقيد وتفرد مشروع أو سياسة أو مؤسسة أو

برنامج أو نظام معين في السياق الواقعي'' (Starman, Adrijana Baba, 2013, p. 32).

التحليل الثقافي المقارن:

يتناول التحليل الثقافي المقارن دراسة جميع أنواع الثقافات والمنتجات الثقافية. ويتم إجراء الدراسات الثقافية المقارنة من خلال مراعاة السياق والعلاقات وفقاً لعدد كبير من الأساليب والمداخل البحثية، ووفقاً للتخصصات البينية والعمل الجماعي. ولا تستبعد الدراسات الثقافية المقارنة تحليل النصوص المكتوبة. ومن أهم مبادئ التحليل الثقافي المقارن ما يلي: أ) إن بؤرة التحليل الثقافي المقارن هي كيفية إجراء التحليل وليس طبيعة هذا التحليل. ويعتمد هذا المبدأ على مدخل الوضعية المنطقية الذي يهتم بدرجة أكبر بكيفية التحليل والعمليات المتصلة به. ولا تعني المقارنة وجود تسلسل هرمي. وبالإضافة إلى هذا، يقوم هذا المبدأ على تصوره جوهره أن أدوات البحث ذات أهمية كبيرة في التحليل الثقافي المقارن. ب) أهمية الحوار بين الثقافات واللغات والآداب والنظم في الدول المختلفة. ويعني هذا، أن الإيمان بعدم تفوق ثقافة بعينها على غيرها من الثقافات. ولهذا يرفض التحليل الثقافي المقارن التصورات الضمنية عن استبعاد الثقافات الأخرى، وعن اعتبار الثقافة الوطنية هي المعيار الوحيد للنظر إلى الأشياء، كما يرفض النظرة القديمة التي سادت في الماضي عن تفوق ومحورية الثقافة الأوروبية على غيرها من الثقافات (Totosy de Zepetnek, Steven, 2002, p. 15). ج) الاهتمام بالمنهجية التي تركز على مدخل الدراسات البينية. وتوجد ثلاثة أنواع للدراسات البينية: الدراسات البينية داخل التخصص الواحد (Intra-disciplinary)، والدراسات البينية من خلال استخدام تخصص مختلف لفهم تخصص الفرد (Multi-disciplinary)، والدراسات البينية من خلال استخدام باحثين من تخصصات مختلفة يعملون كفريق

عمل واحد لفهم ظاهرة معينة في أحد التخصصات. د) الاهتمام بالفهم العميق للثقافات الأخرى (Totosy de Zepetnek, Steven, 2002, p. 15).

وهناك ثلاثة أنواع لدراسات التحليل الثقافي المقارن. وهذه الأنواع هي: أ) دراسات التحليل الثقافي المقارن على المستوي الإقليمي. ويحاول هذا النوع من الدراسات تصنيف الثقافات، واستخلاص الاستنتاجات عن عمليات انتشار الممارسات الثقافية في إقليم ثقافي معين. ومن أبرز المتخصصين في هذا النوع من الدراسات ''كروبير ودرايفر'' (Kroeber & Driver) . ب) دراسات التحليل الثقافي على المستوى المصغر. وهي تعرف أيضاً باسم ''المقارنات المتحكم فيها''. وتقوم دراسات هذا النوع الثاني على مسلمة جوهرها أنها تجعل من السهل استبعاد الآثار المحتملة للتشابه في التاريخ والجغرافيا واللغة. ومن أبرز المتخصصين في هذا النوع من دراسات التحليل الثقافي المقارن ''فريد إيجان'' (Fred Eggan). ويؤكد ''فريد إيجان'' على أهمية المزج بين مفاهيم علم الأنثروبولوجي (Anthropology) ومفاهيم المدخل الإثنولوجي (Ethnology) ومفهوم البني ومفهوم الوظيفة بما يسمح للباحث بأن يطرح أسئلة أكثر تحديداً تتصل بنطاق أوسع من الموضوعات (Ilesanmi, Oluwatoyin Olatundun, 2009, p. 85). ج) دراسات التحليل الثقافي على مستوى العالم (Holocultural Analysis). وترجع الجذور الأولي لهذا النوع من الدراسات إلى البحوث التي أجراها ''تايلور'' (Tylor)، و''سومنر'' (Sumner)، و''كيلر'' (Keller)، و''ميردوك'' (Murdock). ويشير ''ليفينسون'' (Levinson) إلى أن دراسات التحليل الثقافي على مستوى العالم مصممة لاختبار فرض معين من خلال التحليل الإحصائي لبينات عينة مكونة من ١٠ مجتمعات أو أكثر موزعة على ٣ أو ٤ مناطق جغرافية في العالم. ويقوم هذا النوع على نزع السمات الثقافية عن سياق الثقافة الكلية، ثم مقارنة هذه السمات مع الخصائص الثقافية في الثقافات شديدة

التنوع بهدف تحديد أنماط التشابه وأوجه الاختلاف بينم الثقافات موضوع الدراسة (Ilesanmi, Oluwatoyin Olatundun, 2009, p. 85).

ومما سبق يتضح أن التحليل المقارن هو أداة نظرية مناسبة لمقارنة عدد من الحالات يتراوح عددها من حالتين فأكثر وقد يزيد عن العشرة حالات في بعض الدراسات. وتحدد هذه الأداة الظروف الضرورية والكافية لحدوث نتيجة معينة. ويدرس هذا النوع من الدراسات العلاقة السببية بين أحد العوامل وبين حدوث نتيجة بعينها. ونتيجة لنظرته الشاملة فهو يسمح بوجود أكثر من تفسير لنفس الظاهرة الواحدة. ''وتُعد الدراسات الثقافية المقارنة أداة ضرورية لفهم سياق أي مجتمع ولتحليل الممارسات الثقافية، وأنماط السلطة، والعوامل الاقتصادية والسياسية والتاريخية والجغرافية فيه'' (Stojmenska-Elzeser, Sonja, 2013, pp. 1-8). ويتضمن التحليل الثقافي المقارن تحليل وتركيب لمظاهر التشابه وأوجه الاختلاف بين حالتين أو أكثر؛ حيث تشترك الحالات موضوع الدراسة في خاصية معينة أو سمة مهمة. ويتطلب التحليل الثقافي المقارن بذل جهد أكبر في التحليل والتركيب، وفي تفكيك المفاهيم وفهم بنيتها، وفي تفسير العلاقات السببية بين العوامل الاقتصادية والسياسية والتعليمية (Goodrick, Delwyn, 2014, p.1).

وقبل أن ندرس تحليل السياسات العامة، يجب أن نفهم الإطار الذي يتم من خلاله تنفيذ السياسات وأن نمحص كيفية صنع القرارات في البلدان ذات الثقافات المختلفة. ويعني التحليل المقارن وصف وتفسير أوجه الشبه والاختلاف المتصلة بشيء معين مثل الوحدات الاجتماعية الكبرى أو المناطق أو الدول أو المجتمعات أو الثقافات.

حدود الدراسة:

يقتصر هذا البحث على تحليل المبادرات التي نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية والسويد لتحقيق العدالة الاجتماعية. وسوف يستفيد البحث الراهن من

جهود هاتين الدولتين في تطوير ممارسات المنظمات التطوعية المصرية في هذا المجال. ويتبني البحث الراهن مفهوماً للعدالة الاجتماعية يأخذ في الاعتبار آراء ''جون راولز'' و''أيريس ماريون يونج''، ويتجاوز فلسفات ''روبرت نوزيك'' و''ديفيد ميلر'' و''أمارتيا سين''. كما يستند البحث الحالي أيضاً على ''آراء ''جيبيلمان'' التي تؤكد على أن جذور المظالم وأساس غياب العدالة إنما تكمن في التحييز لصالح شرائح مجتمعية معينة على حساب شرائح أخرى. ولا يهدف البحث الراهن إلى توضيح جهود هاتين الدولتين فقط بقدر ما يهدف إلى توضيح الآليات التي يمكن تطبيقها في الواقع المصري بهدف تطويره وتحسينه. وعلى هذا، يستهدف البحث الراهن صياغة عدد من الآليات التي يمكن توظيفها لتفعيل كفاءة ممارسات المنظمات التطوعية العاملة في المجتمع المصري.

دراسات سابقة حول المنظمات التطوعية:

أ) دراسات تناولت مساهمة المنظمات التطوعية في التعليم:

١) **دراسة إبراهيم، قدري خالد (٢٠١٧) بعنوان** ''خبرات بعض الدول الأخرى'': واستهدفت الدراسة تحليل الأدوار التي تلعبها منظمات المجتمع المدني في التعليم في عدة دول مثل الصين وفرنسا ومصر. وقد استخدمت هذه الدراسة أداة النمذجة في وضع تصورات مستقبلية لتطوير أدوار منظمات المجتمع المدني المصرية (إبراهيم، قدري خالد، ٢٠١٧، ص ص. ١-١٠). وتُعد دراسة ''إبراهيم، قدري خالد'' من الدراسات القليلة في مجال التربية التي استخدمت أداة النمذجة. وقد نبهت هذه الدراسة الباحث (د. أحمد محمد نبوي) إلى أهمية تحليل أدوار المجتمع المدني في المجتمع المصري. وقد دفعت المناقشات بين الباحث وبين الدكتور ''خالد قدري'' الباحث إلى إجراء دراسته الراهنة. كما شجعت هذه الدراسة الباحث على إجراء تحليل أكثر عمقاً وشمولاً لمفهوم العدالة الاجتماعية.

٢) **دراسة حسونة، محمد السيد وآخرون (٢٠١٧) بعنوان** ''مؤسسات المجتمع المدني وآليات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم المصري: دراسة مستقبلية'': واستهدفت الدراسة وصف الأدوار التي تلعبها منظمات المجتمع المدني ومن بينها المنظمات التطوعية في مجال التعليم في عدة دول نامية ومتقدمة. واختتمت الدراسة بعدة توصيات (حسونة، محمد السيد وآخرون، ٢٠١٧، ص ص. ١-٢٠).

٣) **دراسة شورة، أحمد حمدي. (٢٠٠٩).** ''نحو تصور مقترح لوضع خطة حملة تسويقية بالمنظمات الاجتماعية التطوعية المختلفة: دراسة مطبقة على المنظمات التطوعية العاملة بمشكلة تسرب الفتيات من التعليم بمحافظة قنا'': واستهدفت الدراسة:

أ) الوقوف على أهم الدافع التي تقف وراء إعادة التحاق الفتيات المتسربات بالتعليم مرة ثانية.

ب) تحديد أهم الأسباب التي تؤدى إلى ارتفاع نسبة تسرب الفتيات من المدارس.

ج) الوقوف على طبيعة مساهمات المنظمات التطوعية لحل مشكلة تسرب الفتيات.

د) تحديد أهم خصائص الحملات التسويقية الناجحة للمنظمات التطوعية.

و) تحديد أهم المعوقات التي تواجه التسويق الاجتماعي لدى المنظمات التطوعية.

ز) تحدي أهم الأساليب المقترحة لتطوير فكر التسويق الاجتماعي بالمنظمات الاجتماعية التطوعية.

ح) صياغة تصور مقترح لحملة تسويقية بالمنظمات التطوعية لحل مشكلة تسرب الفتيات من التعليم. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحديد جهود

المنظمات الاجتماعية التطوعية المتصلة بحل مشكلة تسرب الفتيات من التعليم، وتوصيف الأساليب المقترحة لتطوير فكر التسويق الاجتماعي بالمنظمات التطوعية، ورسم ملامح لتصور مقترح يهدف إلى تنظيم حملة تسويقية تنفذها المنظمات التطوعية لحل مشكلة تسرب الفتيات. وبالإضافة إلى المنهج الوصفي وظفت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة لمجموعة من المنظمات التطوعية العاملة في مجال مكافحة مشكلات تسرب الفتيات.

وقد أعد الباحث استمارة استبيان تم توزيعها على ٨٥ من العاملين في ٢٢ منظمة من المنظمات الاجتماعية التطوعية العاملة في مجال تسرب الفتيات، واستمارة ثانية خصصت لمجموعة من الخبراء في مجالات التعليم، والتسويق الاجتماعي، والمنظمات التطوعية بلغ عددهم ٢٥ خبيراً بمحافظة قنا (شورة، أحمد حمدي، ٢٠٠٩، ص ص. ٦١٩-٦٧٧). وخلصت الدراسة إلى وجود عوامل اقتصادية، وتعليمية، وشخصية، واجتماعية تؤدى إلى تسرب الفتيات من التعليم. وأشارت الدراسة إلى أن العوامل الاقتصادية المسببة للتسرب تشمل: نقص الموارد المادية بالمدارس، وعدم توافر الموارد المالية لدى أولياء الأمور لسداد الرسوم والمصروفات، والفقر في المناطق الريفية، وتدني المستوي الاقتصادي للأسرة، ونقص الأماكن في المدارس. ومن بين العوامل التعليمية المرتبطة بالتسرب ما يلي: عدم وجود سياسة تعليمية واضحة، وعدم مواءمة المواد التعليمية لحاجات الدراسات، وافتقار المناهج الدراسية للتشويق، وعدم مراعاة الفروق الفردية، وعدم تأهيل المعلمين تربوياً، والقسوة والعنف داخل المدارس، وعدم مراعاة المناهج الدراسية للاحتياجات الحقيقية للفتيات، وعدم وجود خطط دراسية علمية. وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها ما يلي:

أ) السعي لوضع استراتيجية فعالة ومتطورة للتسويق الاجتماعي بالمنظمات التطوعية.

ب) إنشاء مراكز للبحوث التسويقية والدعم الفني تركز على قضايا التعليم ومشكلات تسرب الفتيات.

ج) صياغة سياسة تعلمية واضحة ومستقرة.

د) وضع سياسة إعلامية رشيدة تحث الفتيات على الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه، وعلى الالتحاق بفصول محو الأمية، وعلى الاهتمام بتعليم الفتيات في المجتمع المصري.

هـ) اهتمام القيادات السياسية والمجتمعية بقضايا تعليم الإناث في مصر.

و) العمل الجماعي على مستوى الدولة لتعميم التحاق الإناث بالتعليم، والقضاء على تسربهن.

ز) تحسين جودة التعليم الحكومي (شورة، أحمد حمدي، ٢٠٠٩، ص ص. ٦٧٧-٧٧٦).

٤) **دراسة محمد، أميمة دسوقي (٢٠٠٩) بعنوان** ''العوامل المؤسسية المعوقة لبرامج محو الأمية وسبل مواجهتها: دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع مطبقة على الجمعيات الأهلية بعزبة الوالدة بمحافظة حلوان'': واستهدف البحث:

أ) تحديد أهم العوامل المؤسسية التي تعوق برامج محو الأمية من وجهة نظر عينة الدراسة.

ب) التعرف على دور الأخصائي الاجتماعي فيما يتعلق بالمساهمة في مواجهة المشكلات التي تواجه فصول محو الأمية.

ج) وضع تصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع لمواجهة العوامل المؤسسية المعوقة لبرامج محو الأمية. واستخدم البحث منهج المسح الاجتماعي الشامل. ووظفت الدراسة الاستبيان، حيث تم تطبيق استبيان على ٣٠ فرداً من المسئولين عن تنفيذ برامج محو الأمية، وتطبيق استبيان على ١٥٠ دارساً من الدارسين في هذه البرامج. وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج. وأشار الباحث إلى وجود

عدة أسباب تدفع الأميين للالتحاق بفصول محو الأمية مثل: الحصول على شهادة تؤهلهم للعمل، ومساعدة الأبناء في المذاكرة، وشغل أوقات الفراغ بشيء مفيد، والرغبة قراءة القرآن، والرغبة في استكمال التعليم، ومطالبة جهة العمل بهذا. كما أوضح أيضاً أن هناك عدة أسباب تقف وراء الانقطاع عن مواصلة الدراسة بفصول محو الأمية مثل: تعارض الدراسة مع مواعيد العمل، ونظرة الجيران السيئة لفصول محو الأمية، والخلافات المستمرة مع الأزواج، وانشغال الأمهات بتربية الأبناء، وصعوبة المناهج الدراسية، وسوء معاملة المعلمين للدارسين، وعدم وجود حوافز مشجعة للاستمرار في الدراسة، وضيق الفصول وازدحامها بالدارسين، وصغر سن المعلمين في مقابل ارتفاع أعمار المتعلمين، وصعوبة الحصول على الكتب الدراسية. وأوصت الدراسة بالآتي:

أ) تنفيذ حصر شامل للأميين على مستوى منطقة حلوان، وتصنيف الأميين وفقاً للسن، ومحل الإقامة، وجهة العمل.

ب) تنفيذ حصر شامل لخريجي الجامعة بالمنطقة الجغرافية.

ج) تنفيذ حصر شامل للإمكانيات المادية المتاحة للعملية التعليمية من فصول دراسية، وأماكن متوافر بالمساجد، وجمعيات أهلية، ومراكز شباب على مستوى المحافظة.

د) إعداد المناهج الدراسية التي تناسب كل مرحلة من المراحل التعليمية.

هـ) تعزيز التعاون مع القيادات الشعبية في تنظيم برامج محو الأمية.

و) تنفيذ حملات توعية لجذب الأميين وتشجيعهم على الالتحاق بفصول محو الأمية. ز) متابعة الانتظام الجاد للمدرسين (محمد، أميمة دسوقي، ٢٠٠٩، ص ص. ٨٢١-٨٩٨).

ب) دراسات تناولت مساهمة المنظمات التطوعية في مكافحة الفقر:

١) **دراسة خليل، سارة صلاح الدين محمد (٢٠١٦) بعنوان** ''العوامل المؤثرة على الثقة في المنظمات الخيرية المصرية وأثرها على سلوك العطاء'': واستهدف البحث

أ) مساعدة صانعي القرار في المنظمات الخيرية على تطوير برامج تسويقية فعالة، ووضع استراتيجيات تسويقية لجذب المتبرعين الجدد، والمحافظة على المتبرعين الحاليين، وذلك من خلال فهم سلوك العطاء في المنظمات الخيرية المصرية.

ب) تحديد أهم العوامل التي تؤثر على ثقة المتبرع المصري.

ج) ترتيب العوامل التي تؤثر على الثقة في المنظمات الخيرية من حيث العوامل الأكثر تأثيراً.

د) إثراء الجانب المعرفي، وتدعيم الدراسات المرتبطة بتحليل الثقة في المنظمات الخيرية وتأثيرها على سلوك العطاء. واستخدم البحث المنهج الوصفي في صورة استبانة تم تطبيقها على عينة غير احتمالية ميسرة باستخدام أسلوب قوائم الاستقصاء عبر الإنترنت اعتماداً على موقع ''سيرفاي مانكي'' (Survey Monkey). وقام الباحث باستخدام أسلوب نمذجة المعادلة الهيكلية (Structural Equation Modeling) من خلال برنامج ''سمارت بلس- النسخة ٣. ٢.٢'' (Smart PLS Version 3.2.2) لاختبار فروض البحث، وتوضيح العلاقات الاستنتاجية بين متغيرات البحث وتفسيرها. وخلصت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل تأثيراً على ثقة الأفراد في المنظمات التطوعية. وهذه العوامل هي: السمعة الطيبة للمنظمة الخيرية، وجودة الاتصالات، وجودة الخدمة، والميل للثقة، والاتجاهات الإيجابية نحو المنظمات الخيرية. وأوصت الدراسة بالتوصيات التالية:

أ) ضرورة التركيز في الحملات الترويجية التي تقوم بها المنظمات الخيرية على مدى شفافية هذه المنظمات ومصداقيتها عن طريق تقديم رؤية ورسالة واضحة للجمهور المتعامل معها، وأن تكون أنشطتها معلنة، ولديها لوائح وقوانين منظمة، وميزانية تعبر عن مركزها المالي الحقيقي.

ب) وضع أنظمة للاتصال والتفاعل مع المتبرعين من أجل الحفاظ على العلاقات معهم وضمان استمرار التبرع.

ج) يجب أن تتسم رسالة المنظمة بالشفافية والمصداقية من خلال عدم إطلاق وعود لا يمكن الوفاء بها، وعن طريق وضع مدى زمني محدد لتنفيذ الوعود.

هـ) ضرورة التكامل بين المنظمات الخيرية ومنظمات المجتمع الأخرى.

و) وضع قوانين وأنظمة وحوافز تشجع عامة الناس على المساهمة والتبرع للمنظمات الخيرية.

ز) قيام وسائل الإعلام ببناء ثقافة مجتمعية توضح أهمية العمل الخيري، وترغب الناس في المشاركة في أنشطة المنظمات الخيرية (خليل، سارة صلاح الدين محمد، ٢٠١٦، ص ص. ١-٨٢).

٢)**دراسة قاسم، رشا محمد فتحي عبد الحسيب (٢٠١٦) بعنوان** ''الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية الريفية: دراسة تقييمة في قريتين مصريتين'': واستهدف البحث:

أ) معرفة مدى إسهام الجمعيات الأهلية في الأهداف والخطط التنموية بالنسبة للقطاع الريفي على المستوي القومي، ومدى مساندتها للأجهزة الحكومية في تلك الخطط، ولرفع مستوى الفلاح المصري اجتماعياً واقتصادياً، وزيادة معدلات الإنتاج.

ب) معرفة مدى اسهام الجمعيات الأهلية في برامج ومشروعات التنمية الريفية للقرية المصرية؛ أي تحديد مساهمتها في الارتقاء بمستوى دخل الفرد وتحسين

أحواله المعيشية وتفعيل قدراته الإنتاجية، وفي الاستغلال الأمثل للموارد دون الإخلال بالتوازن البيئي، وفي توفير الخدمات اللازمة لكل مواطن وخاصة التعليم والصحة.

ج) معرفة مدى إشباع تلك الاسهامات والمشروعات التنموية لاحتياجات المستفيدين، وكيفية الوصول إلى حالة إيجابية من التكيف الاجتماعي والاندماج الاجتماعي والمشاركة في بناء مجتمع صالح يوفر حياة كريمة لمواطنيه.

د) تحديد المعوقات التي تقف عقبة تحول دون تحقيق أهداف وخطط المشروعات التي تنفذها الجمعيات الأهلية في القطاع الريفي.

هـ) صياغة مقترحات ورؤية مستقبلية لدور الجمعيات الأهلية في التنمية الريفية. واستخدم البحث منهج التقييم الاجتماعي الذي يهدف إلى تقييم الدور الوظيفي للجمعيات الأهلية في التنمية الريفية ويسعي إلى جمع الدلائل التي تعين على الحكم على برامج وسياسات الجمعيات الأهلية في محافظة المنوفية. وقد وظفت الباحثة استمارة استبيان بالإضافة إلى الملاحظة المباشرة والمقابلة وتحليل السجلات الرسمية في جمع البيانات عن مجتمع الدراسة. وضمت عينة الدراسة المفحوصين المستفيدين من خدمات جمعية تنمية كفر الشيخ إبراهيم بقرية كفر الشيخ إبراهيم بمركز قويسنا، ومن خدمات جمعية تنمية المجتمع بساقية أبو شعرة بمركز أشمون. وقد خلصت الدراسة إلى عدم إشراك الجمعيات الأهلية في رسم الأهداف والخطط التنموية على المستوى القومي، حيث تسهم الجمعيات الأهلية اسهامات محدودة تقوم على المساعدة الخيرية، ولكنها لا ترقي إلى الإسهامات التنموية، وإلى كون نجاح الجمعيات الأهلية معتمداً على الأشخاص والمجهودات الفردية وليس على الأهداف والخطط القومية، وتركيز الجمعيات الأهلية على بعض الأنشطة نتيجة لضعف التمويل، وإلى التركيز على تقديم المساعدات المالية للفقراء دون التركيز على تنمية مواردهم الذاتية

وتحسين قدراتهم الإنتاجية، وإلى شكوي المستفيدين من خدمات هذه الجمعيات من عدم كفاية الخدمات والمساعدات التي يحصلون عليها (قاسم، رشا محمد فتحي عبد الحسيب، ٢٠١٦، ص ص. ١-٢٠٧). وأوصت الدراسة بالآتي:

أ) ضرورة سن وتفعيل القوانين والتشريعات التي تحكم العلاقة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

ب) ضرورة اشراك الجمعيات الأهلية في رسم أهداف وخطط العمل التنموي على المستوي القومي.

ج) زيادة مستوى التنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة في نفس المجال التنموي.

ح) زيادة عدد المبادرات التنموية المنفذة داخل القري الأكثر احتياجاً.

د) تشجيع الجمعيات الأهلية على اتباع أسلوب التمويل الذاتي، وعلى تنفيذ مشاريع إنتاجية تؤمن لها دخلاً ذاتياً مستمراً.

هـ) إجراء الجمعيات الأهلية لأبحاث علمية تدرس إمكانيات المجتمع المحلي الذي تعمل فيه، وموارده، وأولويات العمل التنموي.

و) زيادة مساهمة المواطنين في تمويل وتنفيذ المشروعات التنموية.

ز) التحليل الوظيفي لدور الوحدات المحلية لتنمية الذوات الفاعلة في المجتمعات المحلية (قاسم، رشا محمد فتحي عبد الحسيب، ٢٠١٦، ص ص. ٢٠٧-٢٠٨).

٣) **دراسة سليمان، وحيد نسرين (٢٠١٤) بعنوان** ''دور التمكين الاقتصادي للمرأة في مواجهة مشكلات الفقر: دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات بقرية الحرانية بمحافظة الجيزة'': واستهدف البحث: أ) التعرف على دور آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي لمواجهة فقرها. ب) محاولة الكشف عن واقع التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع

غير الرسمي لمواجهة فقرها. ج) محاولة إبراز معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي لمواجهة فقرها. د) الكشف عن أوضاع المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي، وتحديد الصعوبات التي تواجهها في ذلك القطاع. واستخدم البحث المنهج الوصفي في تحليل أوضاع المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي، وتحديد الصعوبات التي تواجهها، وتحليل دور آليات التمكين الاقتصادي في مواجهة ظاهرة الفقر. ووظف البحث أداة دراسة الحالة، والملاحظة المباشرة، والمقابلة الشخصية، وتحليل الوثائق والإحصاءات الرسمية، وتحليل الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو في تحليل أوضاع المرأة العاملة في مصنع ويصا واصف للسجاد ومصنع العوادلي للسجاد بقرية الحرانية التابعة لمحافظة الجيزة. وقد اختارت الباحثة عينة عمدية من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي، واستخدمت أسلوب التحليل الكيفي في تحليل البيانات وتفسيرها (سليمان، وحيد نسرين، ٢٠١٤، ص ص. ١-٣٣). وتوصلت الباحثة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي: إن فتح أسواق جديدة في محافظات الجمهورية وخارج البلاد لمنتجات مصانع السجاد هي أهم آلية للتمكين الاقتصادي، ومساهمة عمل المرأة في زيادة درجة اعتمادها على الذات، ومساهمة عمل المرأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية داخل الأسرة، ووجود صراع بين دور المرأة كأم وزوجة ودورها كامرأة عاملة تسعي إلى تحقيق طموحها، وكون العادات والتقاليد في المناطق الريفية معوقاً للتنمية المستدامة ومعوقاً لتمكين المرأة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، وعدم تمتع العاملين بالقطاع غير الرسمي بالحماية القانونية والاجتماعية والتأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية، وعدم وجود إحصاءات دقيقة حول المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، وارتفاع نسبة الأمية لدى العاملات في هذا القطاع ولدى غالبية أزواجهن، وكبر حجم الأسرة. وأوصت الدراسة بإنشاء وزارة تعني بالصناعات

الصغيرة والحرف التراثية، وتأسيس مجلس قومي لتنمية القطاع غير الرسمي، ومشاركة الغرف التجارية في تقنين عمليات التعاقد من الباطن بين وحدات القطاع الرسمي العام والخاص وبين وحدات القطاع غير الرسمي وبخاصة المنشآت الصناعية الصغيرة وورش الإصلاح والصيانة، والتحديث التكنولوجي للقطاع غير الرسمي، وبوضع معايير موحدة للقطاع غير الرسمي على مستوى الدول العربية، وإجراء المزيد من البحوث حول التمكين الاقتصادي للمرأة، وبأن تركز منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية جهودها على التدريب التحويلي، واعتبار العمل أحد آليات مكافحة الفقر، والتعاون مع وسائل الإعلان لتغيير الصورة النمطية للمرأة (سليمان، وحيد نسرين، ٢٠١٤، ص ص. ٢٧٠-٢٨٣).

٤) **دراسة رمضان، سيد رشاد مصطفي (٢٠١٤) بعنوان** ''الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في تنمية المجتمع المحلي: دراسة ميدانية لبعض مؤسسات التنمية الاجتماعية لرجال الأعمال بالقاهرة الكبرى'': واستهدف البحث:

أ) التعرف على دوافع رجال الأعمال في إشهار الجمعيات الخيرية.

ب) ومعرفة طبيعة الأنشطة التي تقدمها تلك المؤسسات لأفراد المجتمع المحلي.

ج) وتحديد تأثير هذه الأنشطة والبرامج على تمكين أفراد المجتمع.

د) وفهم طبيعة المشكلات المجتمعية التي استطاعت هذه الجمعيات الخيرية مواجهتها.

هـ) الوقوف على أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه رجال الأعمال عند القيام بأدوارهم الاجتماعية الهادفة إلى تطوير المجتمع المحلي. واستخدم البحث المنهج الوصفي في تحليل أدوار مؤسسة أبو العينين للنشاط الثقافي والاجتماعي ومؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية. وقد اختار الباحث عينة

عمدية من قاطني أماكن الدراسة، ومن بعض المترددين على الجمعيتين والمستفيدين من أنشطتها وبرامجها. وقد بلغ عدد المبحوثين ٣٥٠ مبحوثاً بواقع ١٧٥ مبحوثاً من كل مؤسسة؛ حيث تم تطبيق الاستبيان على ٣٥٠ مفحوصاً والمقابلة الشخصية المتعمقة على ٢٠ حالة بواقع ١٠ حالات من كل مؤسسة (رمضان، سيد رشاد مصطفي، ٢٠١٤، ص ص. ٨-21). وقد استخدم الباحث برنامج ''حزم التحليل الإحصائي في العلوم الاجتماعية'' (Statistical Package for Social Sciences) في تفسير نتائج الدراسة، كما استخدم أيضاً نظرية البنائية الوظيفية، وأطروحات نظرية رأس المال الاجتماعي، والإطار المفاهيمي لنظرية التفاعلية الرمزية في تفسير نتائج الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: تقديم المؤسستين لمساعدات مادية وعينية للفقراء، وإعانات للأيتام، وخدمات صحية مجانية أو بأسعار رمزية، وتنفيذ أنشطة لتأهيل الأفراد للحصول على فرص عمل، وتوفير فرص عمل للعاطلين في القطاعين العام والخاص، وتوفير أنشطة تعليمية، وتقديم برامج لمحو الأمية، والمساهمة في إنشاء وتحسين البنية التحتية الأساسية، وتسويق منتجات الشباب، وحل الخلافات الأسرية. وأوصت الدراسة بزيادة أعداد الدورات التدريبية والتأهيلية التي تنظمها المؤسسات الخيرية للشباب والمعوقين، وزيادة فرص العمل التي توفرها هذه المؤسسات، وزيادة عدد الفصول التعليمية وفصول محو الأمية وتحفيظ القرآن الكريم (رمضان، سيد رشاد مصطفي، ٢٠١٤، ص ص. ٢٦٩-٢٨٦).

٥) **دراسة رمضان، سيد رشاد مصطفي (٢٠٠٩) بعنوان** ''دور الجمعيات الأهلية في التخفيف من حدة الفقر: دراسة ميدانية لبعض مشروعات الجمعيات الأهلية في محافظة الجيزة'': واستهدف البحث:

أ) تحليل كيفية تعامل الجمعيات الأهلية مع احتياجات المجتمع المحلي بصفة عامة ومع الفقراء بصفة خاصة.

ب) تحديد الأنشطة التي تقدمه الجمعيات الأهلية في محافظة الجيزة.

ج) تحديد مصادر تمويل المشروعات الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الأهلية.

د) تحديد أكثر الشرائح الاجتماعية استفادة من مشروعات الجمعيات الأهلية.

هـ) تحديد مقدار مساهمة المشروعات الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الأهلية في زيادة فرص التوظيف.

و) تحديد مقدار مساهمة المشروعات الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الأهلية في تأهيل وإعادة تأهيل القدرات البشرية من تفعيل مشاركتها في التنمية.

ز) تحديد مقدار مساهمة المشروعات الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الأهلية في زيادة دخل الفرد.

ح) تحديد مقدار مساهمة المشروعات الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الأهلية في تحسين نوعية الحياة ومستوى المعيشة.

خ) تحديد أهم العقبات التي تقف أمام الدور التنموي للجمعيات الأهلية. وقد استخدم البحث المنهج الوصفي في تحديد أبعاد الأدوار التنموية للجمعيات الأهلية في منطقة العمرانية الغربية ومنطقة الدقي بمحافظة الجيزة، وتحديد مدى قدرة هذه الجمعيات في التخفيف من حدة الفقر، كما استخدم أيضاً منهج المسح الاجتماعي بالعينة للكشف عن الخصائص الاجتماعية لمجتمع الدراسة، وذلك في ضوء سحب عينة عمدية من المجتمع المحلي لمعرفة حجم المستفيدين من أنشطة الجمعيتين اللتين تم دراستهما. وبالإضافة إلى المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي وظف البحث أداة دراسة الحالة للتعمق في

دراسة مفردات مختارة من المستفيدين من المشروعات الاجتماعية لجمعية تنمية المجتمع المحلي بالعمرانية الغربية وجمعية تنمية المجتمع المحلي لأبناء داير الناحية بالدقي. وقد بلغ حجم عينة الدراسة ٣٠٠ مبحوثاً بواقع ١٥٠ مبحوثاً من كل عينة تم تطبيق عليهم الاستبيان. وبالإضافة إلى الاستبيان أجري الباحث مقابلات شخصية مع ١٠ مبحوثين (رمضان، سيد رشاد مصطفي، ٢٠٠٩، ص ص. ٣٣-٣٨). وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: غلبة الأنشطة التقليدية مثل إنشاء حضانات الأطفال، ومحو الأمية، وتقديم المساعدات المالية للفقراء على أنشطة الجمعيات الأهلية، وانخفاض نسبة الأنشطة غير النمطية مثل تقديم الدورات التدريبية، ومنح القروض، وعلاج ذوي الاحتياجات الخاصة، وزيادة تقديم أنشطة الجمعيات الأهلية في بعض المواسم والمناسبات الدينية مثل شهر رمضان، وارتفاع نسبة الأميين والإناث بين المستفيدين من أنشطة هذه الجمعيات، وقيام الجمعيات بتوفير فرص عمل وإتاحة فرص أخرى للتوظف الذاتي، والمساعدة في تعليم الفقراء للقراءة والكتابة، وفي تقديم مجموعات التقوية لتلاميذ المدارس، وإنشاء دور حضانة لرعاية الأطفال، وتوفير الكتب والزي المدرسي للتلاميذ، ودفع مصروفات المدارس لأبناء الأسر الفقيرة، وتقديم دورات تدريبية على ممارسة المهن المختلفة مثل الخياطة والتريكو، وصناعة الجلود، والحدادة. وبالإضافة إلى هذا، تقدم الجمعيات الخيرية الخدمات الصحية المجانية أو بأسعار مخفضة، وتوفر الأدوية، وتساعد المحتاجين على إنهاء إجراءات العلاج على نفقة الدولة. وليس هذا فحسب، بل تقوم إحدى الجمعيات الأهلية بمنح الفقراء قروضاً لتأسيس مشروعات تجارية وحرفية خاصة بهم، كما تقوم بعقد ندوات للتحذير من أخطار تعاطي المخدرات، وتقوم بعرض المدمنين على لجان

طبية متخصصة وإرسالهم إلى دور التربية. وأوصت الدراسة بعدة توصيات مثل:

أ) توفير قاعدة بيانات مركزية أو على مستوى كل محافظة تتضمن مختلف المنظمات التطوعية، وأنشطتها، ومناطق الفقر، وحجم المستفيدين منها.

ب) التنسيق بين أنشطة المنظمات التطوعية وإلغاء الازدواجية فيما بينها.

ج) تدريب العاملين في المنظمات التطوعية على آليات تحسين الخدمات المقدمة وتطوير القدرات التنظيمية لهم.

ح) التخلص من البيروقراطية الحكومية في التعامل مع المنظمات التطوعية.

د) إشراك الفقراء في اتخاذ القرارات المتصلة بتنفيذ البرامج التنموية.

هـ) ضرورة أن تركز الجمعيات الأهلية على تنمية مهارات وبناء قدرات الموارد البشرية.

و) إبرام عقد اجتماعي جديد بين الدولة وبين المجتمع المدني.

ز) تأسيس المنظمات التطوعية لمشروعات إنتاجية استثمارية تدر دخلاً عليها.

ح) ضرورة تركيز قدر أكبر من جهود المنظمات التطوعية للاهتمام بفقر المرأة (رمضان، سيد رشاد مصطفي، ٢٠٠٩، ص ص. ٣١٨-٣٣٨).

٦) **دراسة شحاتة، غادة حامد حسين (٢٠٠٨) بعنوان** ''المحددات الاجتماعية والثقافية للعنف في المناطق العشوائية: دراسة إنثروبولوجية للحي الغربي بمدينة شبين الكوم'': واستهدف البحث تحليل المحددات الاجتماعية والثقافية للعنف في الحي الغربي بمدينة شبين الكوم. وقد تم اختيار الحي الغربي لكونه أكثر المناطق عنفاً على مستوى مركز شبين الكوم بمحافظة المنوفية، كما يقطن به جميع المسجلين كعناصر جنائية خطرة، ويطلق عليه اسم ''عزبة الغجر'' لما لسكانه من شهرة في ممارسة

العنف والجرائم. وقد استخدم البحث المنهج الوصفي في تحليل الحالة التعليمية، والأوضاع المهنية، وأنواع العنف التي يتم ممارستها في هذا الحي، والأسباب التي تقف وراء ممارسة هذا العنف، وأكثر الأماكن والأوقات التي يحدث فيها العنف، وطبيعة الجرائم التي يتم ارتكابها. وخلص البحث إلى عدة نتائج من أهمها: تدني المستوي التعليمي لمعظم أبناء المبحوثين من عينة الدراسة، وارتفاع نسبة التسرب من المدارس، وانخفاض دخل الأسر، وقلة الوعي بأهمية التعليم لدى المبحوثين. وأوصت الدراسة بتنفيذ عدة مقترحات للقضاء على العنف في هذه المنطقة العشوائية (شحاتة، غادة حامد حسين، ٢٠٠٨، ص ص. ١-٢٢٨).

٧) **دراسة عبد الرحمن، أسماء جلال (٢٠٠٦) بعنوان** ''التنمية البشرية للعشوائيات: دراسة ميدانية لإحدى المناطق العشوائية بالقاهرة الكبرى: واستهدف البحث:

أ) التعرف على الخصائص العامة لسكان المناطق العشوائية.

ب) التعرف على اتجاهات سكان تلك المناطق نحو بعض قضايا التنمية البشرية.

ج) التعرف على الاحتياجات المجتمعية لسكان المناطق العشوائية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي.

وقد وظفت الدراسة المنهج الوصفي في جمع معلومات حول مجتمع البحث سواء من حيث طبيعته الفيزيقية والجغرافية والأنشطة والخدمات المتوفرة به، والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والمهنية لسكانه. كما استخدم البحث منهج المسح الاجتماعي في جمع بيانات كمية عن المجتمع محل الدراسة، ثم تصنيف هذه البيانات وتبويبها للوصول إلى نتائج عملية للدراسة يمكن الاستفادة منها في إصلاح الواقع المصري. وقد وظف البحث أداة الملاحظة المباشرة، وأداة

المقابلة الشخصية في جمع المعلومات من عينة قوامها ١٠٠ رب أسرة يسكنون في منطقة عزبة الجوهري التابعة لقسم أول شبرا الخيمة بمحافظة القاهرة في عام ٢٠٠٥. وقد تناول البحث موضوع النمو العشوائي للمدن والعوامل المؤثرة فيه، وأهم المداخل النظرية للتنمية البشرية، وأهم تجارب الدول المتقدمة في مجال التنمية البشرية. وانتهت الدراسة بوضع استراتيجية للتنمية البشرية. ومن أهم نتائج الدراسة:

أ) أن غالبية سكان هذه المنطقة العشوائية هم من المهاجرين من محافظات الوجه البحري أو من محافظات الوجه القبلي.

ب) تدهور الأوضاع الصحية بالنسبة للمبحوثين، وانتشار الأمراض بينهم في ظل تدني مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

ج) تدني الأوضاع التعليمية للمبحوثين، وارتفاع نسبة الأمية بينهم.

د) انخفاض متوسط الدخل الشهري لسكان هذه المنطقة العشوائية، وارتفاع ديونهم.

هـ) يعيش معظم المبحوثين في مساكن مشيدة بمواد قديمة أو مستهلكة، كما أن نسبة كبيرة منهم يسكنون مع ذويهم في غرفة واحدة، وتشترك أكثر من أسرة في دورة مياه واحدة.

و) ارتفاع نسبة البطالة بين المبحوثين، واشتغال غالبيتهم في مهن بسيطة متدنية لا تحتاج إلى أيه خبرات أو مهارات أو مستويات ثقافية مرتفعة.

ز) إن نسبة كبيرة من المبحوثين ليس لديهم أيه آمال مستقبلية. وأوصت الدراسة بالآتي:

أ) العمل على الحد من الهجرة الريفية الحضرية من خلال وضع برامج للتنمية الشاملة.

ب) تشجيع الفلاحين على النزوح للصحراء بدلاً من النزوح داخل الوادي.

ج) لابد من قيام اتحاد رسمي يجمع الفلاحين، ويسعي إلى تحسين أوضاعهم والدفاع عن حقوقهم.

د) قيام البنوك بدعم من الحكومة بإقراض الفلاحين الذين يستصلحون الأراضي بفائدة منخفضة.

هـ) تحسين الخدمات التعليمية كماً وكيفاً في المناطق العشوائية. و) تحسين الخدمات الصحية كماً وكيفاً في المناطق العشوائية.

ز) تحسين الظروف البيئية في المناطق العشوائية من خلال رصف الطرق، وإزالة القمامة، وما إلى ذلك (عبد الرحمن، أسماء جلال، ٢٠٠٦، ص ص. ١-١٠٢).

٨) **دراسة غباري، أمل محمد سلامة (٢٠٠٩) بعنوان** ''دور الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع المحلي بحي المنتزة بالإسكندرية'': واستهدفت الدراسة:

أ) التعرف على الخدمات التعليمية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتحقيق التنمية المستدامة.

ب) تحديد الخدمات الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتحقيق التنمية المستدامة.

ج) معرفة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتحقيق التنمية المستدامة.

د) تحليل الخدمات الثقافية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتحقيق التنمية المستدامة.

هـ) وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة. واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة العشوائية

البسيطة في دراسة أدوار عدد من الجمعيات الأهلية العاملة في مجالات تنمية المجتمع المحلي بحي المنتزة بالإسكندرية. وأجرت الباحثة مقابلات شخصية شبه مقننة مع عدد من الخبراء المتخصصين في الخدمة الاجتماعية، و١٢٠ عضواً من أعضاء مجالس إدارات ١٨ جمعية أهلية. وخلصت الباحثة في دراستها إلى عدد من النتائج بيانها كالآتي:

أ) إن أهم الخدمات التعليمية التي تقدمها الجمعيات الأهلية مرتبة على حسب أهميتها هي مساعدة الطلاب غير القادرين مادياً، ونشر الوعي بأهمية التعليم، وإقامة فصول تقوية للطلاب، وإقامة فصول لمحو الأمية، والمساهمة في حملات لمنع التسرب من التعليم، وتوفير الزي المدرسي لبعض التلاميذ، ودعوة القادرين في المجتمع المحلي لمساعدة التلاميذ غير القادرين مادياً، وتوفير فرص العمل للطلاب غير القادرين في الإجازات، والاهتمام بالطلاب المتفوقين، وحصر أعداد المتسربين من التعليم، وتشجيعهم على الالتحاق مرة ثانية بالتعليم، ومكافأة الطلاب الأوائل والمتفوقين، وعقد دورت مهنية لتعليم الحرف اليدوية (غباري، أما محمد سلامة، ٢٠٠٩، ص ص. ١١٤٤-١١٦٤). ب) وجود عدد من المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية، وتحول دون تحقيق التنمية المستدامة. وأوصت الدراسة بزيادة الموارد المالية الحكومية والشعبية المخصصة لتمويل أنشطة الجمعيات الأهلية، وزيادة درجة مشاركة رجال الأعمال بالخبرة والمال والوقت في تنفيذ مشروعات الجمعيات الأهلية، وتوجيه مزيد من الاهتمام لاستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة في تحقيق التنمية المستدامة، والاهتمام بوضع برامج لزيادة وتفعيل مشاركة الأهالي في المشروعات التنموية التي تنفذها الجمعيات الأهلية، وزيادة مستوى التنسيق بين أنشطة الجمعيات المختلفة، والاهتمام بزيادة الدورات التدريبية للعاملين بالجمعيات لتحسين كفاءتهم وقدراتهم، وزيادة الاهتمام باتباع قواعد المنهج

العلمي في عمل الجمعيات، وتعديل التشريعات المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية (غباري، أما محمد سلامة، ٢٠٠٩، ص ص. ١١٦٣-١١٦٦).

٩) **دراسة الزقوزي، مفيدة خالد مصطفي (٢٠٠٨) بعنوان** ''أنماط معيشة الأسر الفقيرة: دراسة ميدانية بمدين طرابلس–ليبيا'': واستهدفت الدراسة:

أ) رصد الأحوال المعيشية للأسر الفقيرة الحضرية في مجتمع الدراسة.

ب) تحديد الخصائص الاجتماعية للأسر الفقيرة في مجتمع الدراسة.

ج) تحديد الخصائص الاقتصادية للأسر الفقيرة في مجتمع الدراسة.

د) التعرف على مشكلات الأسر الفقيرة، وتحديد مدى رضاها عن واقعها.

هـ) تقييم الواقع الذي تعيشه الأسر الفقيرة، وتقييم مدى قدرتها على تحسينه، وتحليل الرؤية الذاتية للفقراء لواقعهم المعيشي.

و) التعرف على آليات تكيف الأسر الفقيرة مع أحوالها المعيشية.

ز) تحديد أسلوب حياة الفقراء، ووصف الخصائص الثقافية للأسرة في مجتمع الدراسة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة بهدف تحقيق الأهداف البحثية السابق ذكرها، ورصد الواقع المعيشي لفقراء الحضر في ليبيا، وتحليل آليات تكيفهم. كما استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الذي يعطى خلفية تاريخية عن تطور مفهوم الفقر، والملامح الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الليبي. وقد وظفت الدراسة اختبار (كا٢) لقياس وجود علاقة بين الأسرة الحضرية الفقيرة وبين متغيرات الدراسة، كما وظفت اختبار (ت للنسب) لتحديد الفروق بين النسب في كل بند في نوعين من العينات، وذلك لمعرفة الفروق بين الفقراء أنفسهم. وبالإضافة إلى هذا، قامت الباحثة بتحليل كيفي للمقابلات الشخصية التي أجريت مع ١٢ أسرة ليبية.

وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات (الزقوزي، مفيدة خالد مصطفي، ٢٠٠٨، ص ص. ١-٣١٢).

ت) دراسات تناولت مساهمة المنظمات التطوعية في تحسين البيئة:

١) **دراسة بدوي، عزة محمد حسنين (٢٠١٢) بعنوان** ''الممارسات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع بالتعامل مع الجمعيات الأهلية لحماية وتنمية البيئة الحضرية'': واستهدفت الدراسة: أ) تحليل أبعاد الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع بالجمعيات الأهلية العاملة في مجال حماية وتنمية البيئة الحضرية، وزيادة المعارف عن سكان المجتمع الحضري في مدينة بورسعيد. ب) دراسة أبعاد الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع بالجمعيات الأهلية العاملة في مجال حماية وتنمية المناطق الحضرية. ج) تحليل أبعاد الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع بالجمعيات الأهلية العاملة في مجال حماية وتنمية البيئة الحضرية، ودراسة أدوارها في تشجيع مشاركة سكان المجتمع المحلي في مدينة بورسعيد على مواجهة مشكلات البيئة وسبل حمايتها. د) صياغة تصور مقترح لتفعيل الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع بالجمعيات الأهلية في مدينة بورسعيد. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمسح الاجتماعي بالعينة؛ حيث صممت الباحثة مقياساً لحماية وتنمية البيئة الحضرية، واستخدمت أداة المقابلات الشخصية شبه المقننة مع الخبراء العاملين بمديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة بورسعيد. وأوصت الدراسة بتقديم دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال حماية وتنمية البيئة، وإكسابهم لعدد من المهارات مثل: مهارة الاتصال بسكان المجتمع المحلي الحضري، ومهارة دراسة المشكلات الحضرية، ومهارة تطبيق المداخل العلمية لحل هذه المشكلات، ومهارة تغيير

الاتجاهات وتعديلها (بدوي، عزة محمد حسنين، ٢٠١٢، ص ص. ٢٦٦٦-٢٧١١).

ث) دراسات تناولت آليات تطوير المنظمات التطوعية وزيادة فعاليتها:

١) **دراسة شلبي، عماد الدين عبد الحي (٢٠١٣) بعنوان** ''الآليات التخطيطية لتفعيل الإدارة الرشيدة بالجمعيات الأهلية'': واستهدفت الدراسة: أ) تحديد الآليات التخطيطية الداخلية بالجمعيات الأهلية لتفعيل الإدارة الرشيدة. ب) تحديد الآليات التخطيطية الخارجية للجمعيات الأهلية لتفعيل الإدارة الرشيدة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في الوقوف على مدى استخدام أعضاء مجالس ٥ جمعيات أهلية لمدخل الإدارة الرشيدة. وأوصت الدراسة بالاهتمام باحتياجات المستفيدين من خدماتها، وتوفير آلية لمتابعة التنسيق بين الجمعيات الأهلية، ووضع سياسة واضحة للمشاركة المجتمعية، وتطوير وسائل الاتصال بأهالي المجتمع المحلي، وتقييم البرامج والمشروعات من وجهة نظر المستفيدين، والتعرف على احتياجات ومشكلات أهالي المجتمع (شلبي، عماد الدين عبد الحي، ٢٠١٣، ص ص. ٣-٣٧).

٢) **دراسة إبراهيم، محمد أحمد صادق؛ وحجازي، صالح صبري محمد (٢٠١٣) بعنوان** ''التخطيط لتطوير المنظمات غير الحكومية بالمجتمعات العشوائية'': واستهدفت الدراسة صياغة تصور مقترح لتطوير المنظمات التطوعية في المجتمعات العشوائية في مصر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمسح الاجتماعي بالعينة من خلال توزيع استبيان على المسئولين والخبراء في مجال العشوائيات، واستبيان ثان تم توزيعه على المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية. وقد تم توزيع الاستبيان الأول على ٦٤ من المسئولين التنفيذيين والخبراء، كما تم توزيع الاستبيان الثاني على ٥١ من المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية في منطقة عزبة الهجانة ومنشأة ناصر.

وأوصت الدراسة بإجراء مزيد من البحوث المسحية للمناطق العشوائية، والاستعانة بالخبراء والمتخصصين في مجال تطوير العشوائيات، وبتوفير قاعدة بيانات أحدث وأدق عن عدد سكان المناطق العشوائية المختلفة، وبالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في بناء شراكات ناجحة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الأهلي لتطوير المجتمعات العشوائية، وبتدبير الاعتمادات المالية المطلوبة لاستكمال تطوير العشوائيات (إبراهيم، محمد أحمد صادق؛ وحجازي، صالح صبري محمد، ٢٠١٣، ص ص. ٣٩٠٤-٣٩٤٦).

٣) **دراسة جاد الله، محمد عرفات عبد الواحد (٢٠١٢) بعنوان** ''تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع كمتغير لتعزيز الشفافية في الحد من الفساد الإداري بالمنظمات غير الحكومية'': واستهدفت الدراسة تحديد طبيعة اسهامات الشفافية في الحد من الفساد الإداري في المنظمات غير الحكومية في مصر، وتحديد مدى التزام المنظمات غير الحكومية المصرية بتطبيق الشفافية، وتحديد مستوى أنماط الفساد الإداري الشائعة في هذه المنظمات، وتحديد طبيعة المعوقات التي تحول دون تطبيق الشفافية في المنظمات التطوعية غير الحكومية، والتوصل إلى تصور علمي مقترح من طريقة تنظيم المجتمع لتعزيز تطبيق الشفافية بها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في رصد وتحليل اسهامات الشفافية في الحد من الفساد الإداري في المنظمات غير الحكومية بمحافظة الشرقية، وقد قام الباحث بتوزيع ١١٢ استمارة على ١١٢ مفحوصاً من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في ٣٥ جمعية من الجمعيات الأهلية بناء على ترشيح من مسئول الجمعيات الأهلية بمديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الشرقية. وقد استخدم الباحث العينة العمدية. وبعد أن تم استبعاد ١٦ استمارة لعدم استكمال الإجابات أصبح عدد من

طبقت عليهم الأداة بصورة فعلية ٩٦ أخصائياً اجتماعياً. وأوصت الدراسة بالآتي:

أ) إعداد دليل واضح حول أنشطة المنظمات غير الحكومية.

ب) توزيع نشرات داخلية للعاملين لتبصيرهم باللوائح والقوانين والحقوق والواجبات.

ب) وضع استراتيجية بعيدة المدى تتفق وسبل تعزيز تطبيق الشفافية للحد من الفساد الإداري.

ج) إزالة الغموض والضبابية عن القوانين والتشريعات المتصلة بالمنظمات غير الحكومية.

د) وضع نظام للرقابة والمتابعة المستمرة للأنشطة والبرامج (جاد الله، محمد عرفات عبد الواحد، ٢٠١٢، ص ص. ٢٧٥٩-٢٨١٧).

٤) **دراسة إمام، عائشة عبد الرسول (٢٠٠٩) بعنوان** ''التوافق بين متطلبات الجمعيات الأهلية وقدرات المتطوعين الشباب: دراسة مقارنة بين محافظتي القاهرة والقليوبية'': واستهدفت الدراسة:

أ) تحديد طبيعة متطلبات الجمعيات الأهلية في كل من الريف والحضر.

ب) وتحديد طبيعة القدرات التي يتمتع بها الشباب المتطوع في كل من الريف والحضر.

ج) وتحديد العلاقة بين متطلبات الجمعيات وبين بعض المتغيرات المرتبطة بها.

د) صياغة آليات تحقق التوافق بين متطلبات الجمعيات الأهلية وبين قدرات الشباب المتطوعين بها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي؛ حيث تم تطبيق استبيانين على عدد من العاملين في الجمعيات الأهلية بإدارة مصر القديمة الاجتماعية وإدارة مدينة نصر الاجتماعية التابعتين لمحافظة

القاهرة، وبوحدة أبي زعبل الاجتماعية، ووحدة الخانكة الاجتماعية التابعتين لمحافظة القليوبية. وقد تم توزيع الاستبيان على ٢١ جمعية من منطقة مصر القديمة، و٤ جمعيات من منطقة مدينة نصر، و١٥ جمعية أهلية من وحدتي أبي زعبل والخانكة. وأوصت الدراسة بتكوين قاعدة بيانات عن المستفيدين من أنشطة الجمعيات الأهلية، والاهتمام بتنمية القدرات والمهارات للعاملين في هذه الجمعيات، وبتحفيز السكان على المشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية، وفتح قنوات اتصال بين المتطوعين وبين مجالس إدارة هذه الجمعيات (إمام، عائشة عبد الرسول، ٢٠٠٩، ص ص. ٩٩٩-١٠٩٧).

تعليق على الدراسات السابقة:

يختلف البحث الراهن عن البحوث السابقة في جانبين اثنين مهمين. ويتعلق الجانب الأول بتحليل أجيال المنظمات التطوعية وهي: الجيل الأول: الاهتمام بالإغاثة الإنسانية والرفاهية، والجيل الثاني: اعتماد المجتمعات المحلية على ذاتها، والجيل الثالث: حشد الرأي العام وتعبئة الجماهير لمناصرة قضايا بعينها، والجيل الرابع: الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة. وبالإضافة إلى هذا، فقد شرح الباحث أهم المداخل النظرية المستخدمة في دراسة المنظمات التطوعية. ومن خلال تحليل أهم الأدبيات في علم اجتماع التنمية وعلم الاقتصاد السياسي قام الباحث بتحليل أهم أبعاد ومزايا المدخل القائم على تلبية الاحتياجات، ومدخل المشاركة في التنمية، ومدخل حق الإنسان في التنمية، ومدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة. وقد قارن الباحث بين أدوار المنظمات التطوعية وفقاً لكل مدخل من هذه المداخل الأربعة.

ويتعلق الجانب الثاني من الاختلافات بمفهوم العدالة الاجتماعية. فقد تبني البحث الراهن مفهوماً أكثر شمولاً للعدالة الاجتماعية. ويقوم هذا المفهوم الذي تبناه

البحث الراهن على عدة معايير، وهي: منع الفقر، والالتحاق بالتعليم، ودخول سوق العمل، والتماسك الاجتماعي وعدم التمييز، وعدالة الاستفادة من الخدمات الصحية، والعدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة. وبالإضافة إلى هذا، فإن مفهوم العدالة الاجتماعية في هذا البحث يأخذ في الاعتبار آراء ''جون راولز'' و''أيريس ماريون يونج''، ويتجاوز فلسفات ''روبرت نوزيك'' و''ديفيد ميلر'' و''أمارتيا سين''. كما استند البحث الحالي أيضاً على ''آراء ''جيبيلمان'' التي تؤكد على أن جذور المظالم وأساس غياب العدالة إنما تكمن في التمييز، وعلى أن العدالة الاجتماعية هي الأوضاع التي يتمتع فيها جميع أفراد المجتمع بنفس الحقوق الأساسية والحماية والفرص والالتزامات والعوائد الاجتماعية. وبالإضافة إلى هذا، فقد ارتكز البحث الراهن على آراء ''جال'' المرتبطة بمفهوم السياسات التعويضية في دول الرفاهية الاجتماعية. وليس هذا فحسب، حيث أكد البحث على أهمية توظيف سياسات نظم الرفاهية الاجتماعية لضمان تحقيق المساواة الأفقية عند الوفاء بالاحتياجات مع السماح لقوي السوق بتقديم الحوافز والمكافآت العادلة للأفراد المجتهدين.

الإطار النظري

أهم المداخل النظرية في دراسة المنظمات التطوعية:

مقدمة:

أكد ''جوناثان شوارتز'' (Jonathan Schwartz) على أهمية بروز بديل لتدخل الدولة المطلق في الأنشطة التنموية، وعلى ضرورة اهتمام الدولة بالمنظمات التطوعية كمساهم في تنفيذ آليات حماية البيئة، وغيرها من الأنشطة الاجتماعية/الاقتصادية. وبالإضافة إلى هذا، فقد أسهمت الضغوط المتزايدة من مختلف أنحاء العالم، ومن المنظمات الحكومية ذات الطابع الدولي، والمنظمات

التطوعية الدولية إلى تزايد الاهتمام بالمنظمات الحكومية غير الهادفة للربح (Pend, Bo; Yang, Jing; & Austermiller, Kaitlin, n.d., p. 3).

وقد شهدت الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٧ زيادة حجم الأموال التي أنفقتها المنظمات التطوعية على المستوي الكوكبي من ٢٠٠ مليون دولار إلى ٢.٦ مليار دولار. وتوضح الإحصاءات الخاصة بعوائد أكبر المنظمات التطوعية الدولية مقدار أهمية الأدوار التي تلعبها المنظمات التطوعية في التنمية الكوكبية. ففي عام ١٩٩٩ حصلت منظمة أوكسفام وحدها على ٥٠٤ مليون دولار أمريكي، أنفقتها على أنشطتها في ١١٧ دولة، كما حصلت ''منظمة الرؤية العالمية'' (World Vision) على ٦٠٠ مليون دولار أمريكي خصصتها للمبادرات التنموية في ٩٢ دولة، وحصلت ''منظمة أنقذوا الأطفال'' (Save The Children) على ٣٦٨ مليون دولار أنفقتها في ١٢١ دولة. وفي عام ١٩٩٩ حصلت أكبر ٧ منظمات تطوعية دولية مجتمعة على ٢.٥ مليار دولار (Wallace, Tina, 2004, p. 205).

وتحتاج الدول النامية إلى إجراء مزيد من البحوث عن المنظمات التطوعية، وآليات نجاحها، وأسباب فشلها، كما تحتاج أيضاً إلى استكشاف كيفية ضمان استقلاليتها وتمثيلها للفئات المحرومة والشرائح المهمشة. وبالإضافة إلى هذا، فهناك حاجة ماسة إلى التمييز بين الأجيال المختلفة للمنظمات التطوعية، وإلى دراسة علاقاتها بالدولة. وليس هذا فحسب، بل إننا في أمس الحاجة أيضاً إلى تعلم المزيد عن المنظمات التطوعية وأدوارها في تحقيق العدالة الاجتماعية. وفي ظل تزايد الأعباء على الدولة، تستطيع المنظمات التطوعية أن تلعب أدواراً تنموية أخلاقية من خلال تخفيف أعباء الفقر عن كاهل الفئات المحرومة والمستبعدة من السياسات التنموية الحكومية.

الأسباب التي تقف وراء تجدد الاهتمام بأدوار المنظمات التطوعية:

١) تقديم الخدمات للفقراء:

يشير الاتحاد الأوروبي إلى أن أدوار المنظمات التطوعية هي تقديم آراء الشرائح المجتمعية حول قضايا معينة مثل المشكلات البيئية وحقوق الحيوان والتجارة العالمية إلى المؤسسات الأوروبية. ويرجع ذلك إلى قدرة المنظمات التطوعية على التعامل مع أكثر الفئات فقراً وحرماناً، وتقديم آراء المهمشين الذين لا يستمع لهم أحد إلى القنوات الرسمية. وتُعد أدوار المنظمات غير الهادفة للربح في عرض قضايا المحرومين والفقراء هي أهم أدواره. وترتبط مساهمات المنظمات التطوعية بالقوانين والتشريعات المجتمعية. وبالإضافة إلى هذا، فإن المنظمات التطوعية تُعد أحد صور التمثيل الاقتصادي والسياسي للفقراء. وتزداد أهمية المنظمات التطوعية عندما لا يتم تعويض الجماعات المحرومة ولا يتم تمثيلها في السياسات الحكومية. ويؤكد ''ستيفينز'' (Stevens) أن المنظمات التطوعية تلعب دوراً بالغ الأهمية في تمثيل الإناث. وينتقد ''وودوارد'' (Woodward) ضعف تمثيل الأقليات والنساء ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي. ويشير ''ستيفينز'' إلى أن العاملين في الجهاز الإداري للدول يجب أن يعوضوا القصور في التشريعات المتصلة بتمثيل الأقليات والنساء، فإن الاستراتيجية الأفضل هي دمج المجتمع المدني في الأنشطة التنموية بصورة أفضل (Ruzza, Carlo, 2011, p. 56). وبالإضافة إلى قيام المنظمات التطوعية بجمع المعلومات عن الفئات الفقيرة، تقوم المنظمات التطوعية بتمثيل هذه الفئات وعرض مطالبها على الهيئات الحكومية والمجالس النيابية.

٢) التفوق على الجهات الحكومية في الكفاءة والفاعلية:

تتفوق المنظمات التطوعية في بعض الدول على الجهات الحكومية من حيث معياري الكفاءة والفاعلية. ويعني هذا، أنها أكثر كفاءة وسرعة وفاعلية في تعبئة

الموارد المالية والبشرية والفنية؛ حيث تستطيع جمع هذه الموارد في فترة زمنية قصيرة، وبالتالي تستطيع بسهولة أن تحدد الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي. وبالإضافة إلى الكفاءة والفاعلية، تتصف المنظمات التطوعية بصفة أخرى هي أنها غير حكومية. وقد أسهم استقلال هذه المنظمات عن الجهات الحكومية في تمتعها بسمعة طيبة (Panighello, Erica, 2011, p. 97).

٣) طرح فلسفة تنموية مغايرة:

ومن بين أسباب تجدد الاهتمام بأدوار المنظمات التطوعية قيامها بطرح سياسات اقتصادية وفلسفة تنموية مغايرة لما هو سائد في العديد من البلدان. وتقوم هذه الفلسفة الجديدة على تمكين الفقراء في الريف والمهمشين في الحضر من ممارسة حقوقهم وفقاً لمدخل المشاركة في التنمية، ومن التحكم في الوارد الطبيعية في مجتمعاتهم المحلية، ومن الإسهام في التنمية المستدامة مع الحفاظ على تراثهم الروحي والثقافي. وبالإضافة إلى هذا، تهدف هذه الفلسفة التنموية إلى تشجيع النماذج التنموية البديلة سواء في مجال الإصلاح الزراعي، أو الزراعة المستدامة، أو التنمية الريفية، أو تطوير العشوائيات. وتقوم هذه الفلسفة على تسهيل التنسيق والتواصل بين المنظمات التطوعية والهيئات الحكومية. وليس هذا فحسب، بل تقوم المنظمات التطوعية بالتنسيق فيما بينها وبين البنوك التنموية والمؤسسات الدولية. ويعني هذا، أن هذه المنظمات تعمل كمنصة للتنسيق مع الجهات الوطنية والدولية بهدف حشد الاهتمام لقضايا تنمية وعي الأفراد، وزيادة المحاسبية، وتحقيق التنمية المستدامة (Gilson, Julie, 2011, pp. 139-140).

التطور التاريخي وأجيال المنظمات التطوعية:

أدى التنوع الشديد في خبرات وأهداف المنظمات التطوعية إلى صعوبة صياغة تصنيف دقيق لها. وعلى الرغم من هذه الصعوبة، إلا أنه من الممكن أن نحدد ثلاثة توجهات مميزة للمنظمات التطوعية، وهي: أ) الاهتمام بالإغاثة

الإنسانية والرفاهية. ب) اعتماد المجتمعات المحلية على ذاتها. ج) التنمية المستدامة للنظم. وتتعايش التوجهات الاستراتيجية الثلاثة معاً ضمن السياق الأكبر للمنظمات التطوعية، وفي داخل المنظمة التطوعية الواحدة. وفي نفس الوقت يوجد اتجاه ضمني للحركة يجعل من الملائم أن نطلق اسم الجيل الأول والجيل الثاني والجيل الثالث على هذه التوجهات الاستراتيجية الثلاثة (Korten, David, 1987, p. 147).

- **الجيل الأول: الاهتمام بالإغاثة الإنسانية والرفاهية:**

لقد بدأت العديد من المنظمات التطوعية الدولية الكبرى مثل: ''منظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية''، و''منظمة كير''، و''منظمة أنقذوا الأطفال''، و''منظمة الرؤية العالمية'' كمنظمات خيرية تعمل في مجال الإغاثة الإنسانية، وتقدم خدماتها للفقراء والمعوزين في جميع أنحاء العالم. وينطبق هذا الوضع على بعض المنظمات التطوعية مثل ''لجنة التقدم الريفي لبنجلاديش'' (Bangladesh Rural Advancement Committee) . وقد ركزت العديد من المنظمات التطوعية في بادئ الأمر على معالجة الكوارث الطبيعية، وأوضاع اللاجئين، والتغلب على النكبات المتصلة بالفيضانات، والمجاعات، والحروب. وكان تركيز هذه المنظمات التطوعية منصباً على تلبية الاحتياجات الملحة من خلال التدخل المباشر كتوزيع الطعام، ونشر الفرق الطبية المجهزة، وتقديم المأوي. وكانت مصادر تمويل هذه المنظمات تقتصر على التبرعات. وكان أنشطتها تهتم بالأفراد، والعائلات، وتوزيع الهبات عليهم. وكان توزيع هذه الهبات يعتمد فقط على حجم دخل هذه المنظمات التطوعية (Korten, David, 1987, p. 147).

ومع تزايد خبرات المنظمات التطوعية في التعامل مع المواقف الأخرى غير الكوارث، ظهر إلى حيز الوجود الجيل الأول من المنظمات التطوعية الخاصة العاملة في مجال المساعدات الإنسانية، والتي تشمل التعبير المباشر عن الرغبات

الإنسانية في مشاركة جزء من الدخل والممتلكات مع الفقراء والمنكوبين. وفي حين كانت أنواع المساعدات المقدمة للمنكوبين تتناسب مع الطبيعة المؤقتة للكوارث الطبيعية، إلا أنها لم تقدم سوى جزء ضئيل أو لا شيء على الإطلاق للفقراء؛ وبعبارة أخرى فقد كانت مساعداتها لا تلبي الاحتياجات الأساسية المعوزين بصورة دائمة (Korten, David, 1987, p. 147).

- **الجيل الثاني: اعتماد المجتمعات المحلية على ذاتها:**

كانت جهود المنظمات التطوعية حتى أواخر السبعينيات لا تشمل تنفيذ مشروعات تنموية، ولا تحاول التأثير على السياسات الحكومية. وكانت جل جهودها منصبة على أعمال الإغاثة، وتقديم المساعدة لمنكوبي الكوارث الطبيعية. وقد حدث تغير جذري في حجم وفلسفة عمل المنظمات التطوعية منذ أواخر السبعينيات، عندما أصبحت تركز على تنفيذ المشروعات التنموية. وقد شهدت أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بزوغ نجم السياسات الليبرالية الجديدة، وتطبيق سياسات التكيف الهيكلي، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وتقليل الخدمات التي تقدمها الدولة. ونتيجة لهذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجذرية حل اقتصاد السوق محل الدولة، وفقدت قضية الفقر أهميتها المحورية ضمن السياسات الحكومية، وشاعت نظرية الرزاز المتساقط لثمار التنمية. وقد أسهمت عدم ثقة الجهات الدولية المانحة في فعالية الدولة، في تزايد الاهتمام بالمنظمات التطوعية كبديل مقبول للدولة، وفي تفضيل المنظمات غير الحكومية كممثلة عن المستفيدين من الخدمات، وكمبتكرة للتكنولوجيا الجديدة، وكآلية فعالة لخدمة الفقراء (Banks, Nicola; & Hulme, David, 2012, p. 5).

ويتصف الجيل الثاني من المنظمات التطوعية بانفتاحه على المزيد من الأفكار والتأثيرات، والسعي لتعزيز القدرة على الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي. ''وكانت المنظمات التطوعية تنفذ مشروعات لتنمية المجتمع المحلي في

مجالات الصحة الوقائية، وتحسن الممارسات الزراعية، والبنية التحتية المحلية. وتتميز منظمات الجيل الثاني عن الجيل الأول بتأكيدها القوي على الاعتماد على القدرات الذاتية للمجتمعات المحلية، بهدف استدامة العوائد من الأنشطة التنموية بعد تنفيذ مشروعات المنظمات التطوعية. وتتبع حملات التحرر من الجوع التي نظمتها منظمة الأغذية العالمية في عام ١٩٦٠ هذا الجيل الثاني من أنشطة المنظمات التطوعية. ويقوم الجيل الثاني على فلسفة المثل الشهير ''أعط الفرد سمكة وسوف تطعمه لمدة يوم، وعلمه كيف يصطاد السمك وعندئذ تكون قد علمته كيف يطعم نفسه طوال عمره'' . ويعتقد ''دافيد كورتين'' (David Korten) أن الجيل الثاني لا يحاول أن يتغلب على أسباب القصور في الخدمات التي تقدمها الجهات الأخرى أو في المؤسسات الأكبر أو في السياق الذي تعمل في إطاره المنظمات التطوعية'' (Serrano, Isagani R., 1989 p. 6). وتركز هذه المنظمات التطوعية على التجمعات القروية المعزولة والجماعات المحلية التي ليس لها تأثير على الإطلاق على القضايا الكبرى في المجتمع في حين أن هذه القضايا الكبرى تؤثر سلباً على الفوائد الناجمة عن أنشطة هذه المنظمات التطوعية (Serrano, Isagani R., 1989 p. 6).

- **الجيل الثالث: حشد الرأي العام وتعبئة الجماهير لمناصرة قضايا بعينها:**

ويعمل الجيل الثالث من المنظمات التطوعية على فلسفة تقوم على بناء التغييرات المستدامة من خلال الدعوة الأوسع نطاقاً، وإقامة علاقات مع الحركات الاجتماعية. وغالباً ما يتعاون الجيل الثالث من المنظمات التطوعية مع الحكومات نظراً لأن الحكومات هي التي تهيمن على الموارد اللازمة لإنشاء البنية التحتية وتقديم الخدمات. وبالتالي يصبح دور المنظمات التطوعية هو التأثير على السياسات الحكومية وليس السيطرة عليها. ومن بين الافتراضات الضمنية لنظرية التنمية التي تحكم الجيل الثالث من المنظمات التطوعية أن القصور الذاتي الداخلي

الذي يحكم العديد من المجتمعات المحلية هو نتيجة لتركيز الموارد الاقتصادية لدى القلة بما يحول دون وصولها إلى الفقراء. وبالتالي، فإن أكثر الاستراتيجيات التنموية مناسبة هي: تحسين قدرة الفقراء على تحديد احتياجاتهم وطموحاتهم، وبناء التحالفات والشراكات مع النخبة التي تملك السلطة بهدف إقناعها بتنفيذ استراتيجيات تنموية تلبي الاحتياجات الفعلية للفقراء والمهمشين.

''وقد اتصف الجيل الثالث من المنظمات التطوعية بطبيعته التحريرية (Liberatory) ، وسعيه لإحداث تغييرات هيكلية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمناطق والدول التي تعمل بها. وقد أرادت العديد من هذه المنظمات التطوعية إحداث تغييرات مؤسسية بهدف التأثير على السياسات الحكومية في أعلى مستوياتها، وإحداث أكبر قدر ممكن من الإصلاح'' (Carter, Jacob A., 2012, pp. 10-11).

وبالإضافة إلى هذا، كانت المنظمات التطوعية تلعب أدواراً محفزة لقدرات أعضاء المجتمع المحلي ومنشطة لهم. ويتطلب فهم أدوار الجيل الثالث من المنظمات التطوعية تحليل مفهوم التمكين (Empowerment)، ومفهوم حشد الرأي العام لمناصرة قضايا أو مبادرات بعينها (Advocacy). ويقسم ''لويس'' (Lewis) التمكين إلى نوعين: الأول هو التمكين القائم على فلسفة السوق الحر؛ حيث ينبع التمكين من الأنشطة الاقتصادية ومن المشاركة السياسية، والثاني هو التمكين على نمط غاندي أو باولو فريري؛ حيث يتضمن التمكين عملية للتأمل النشط لتحديات الفرد الشخصية أو للتحديات المجتمعية، وتحليل علاقة هذه التحديات بهياكل السلطة والفقر، وتنتهي هذه العملية التأملية/التحليلية بتنفيذ إجراءات اجتماعية جماعية. ويطالب ''لويس'' بأن تتحول المنظمات التطوعية التي تقدم الخدمات الاجتماعية فقط إلى تبني الأدوار المحفزة لقدرات المجتمع المحلي، وبأن تنفذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لذلك. وعلى هذا، يتصف الجيل

الثالث من المنظمات التطوعية بالعمل على تحليل الجذور الهيكلية العميقة للفقر وتقديم حلول لها بدلاً من الاقتصار فقط على دراسة أعراضه (Carter, Jacob A., 2012, p. 33).

- **الجيل الرابع: الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة:**

وقد شهدت التسعينيات من القرن العشرين ظهور الجيل الرابع من المنظمات التطوعية. وتتصف منظمات هذا الجيل بلعب أدوار الناشطين والمعلمين بهدف زيادة قوة الشبكات ذات الإدارة الذاتية بها، وتحقيق الأهداف القومية والكوكبية للتنمية الاجتماعية (Hunt, Janet E., 2008, p. 12). وبالإضافة إلى حشد الرأي العام لمناصرة قضايا أو مبادرات بعينها، وتعبئة الموارد المحلية لتنفيذ المبادرات يوجد خصائص أخرى للجيل الرابع من المنظمات التطوعية. ويؤيد ''ماكارثي وزالد'' (McCarthy & Zald) ، و''ماكارثي'' (McCarthy)، و''كريسي'' (Kriesi) هذا الرأي، ويطلقون على منظمات الجيل الرابع اسم ''منظمات الحركات الاجتماعية'' (Social Movement Organisations). ويعتقد ''كالاهان'' (Callahan) و''هال'' (Hall) أن ''منظمات الحركات الاجتماعية'' هي أرقي صور الحركة التطوعية (Dechalert, Preecha, n.d., p. 22).

ويعتقد ''كالاهان'' (Callahan) ''أن وعي المنظمات التطوعية بتعارض فلسفتها التنموية مع الفلسفة التنموية للدولة هو الدافع لتحويل الانفصال والتفرق بين هذه المنظمات إلى وحدة واتحاد''. ويؤدى التزام المنظمات التطوعية بتبني قضايا مشتركة إلى تعزيز التعاون بينها، وإقامة علاقات شبكية تنسق بين أنشطتها ومبادراتها. ويعتقد ''كوفوي'' (Covey)، و''فورسيث'' (Forsyth) أن إقامة العلاقات الشبكية هي أحد السبل لاكتساب الخبرات، ولزيادة قوة أنشطة المنظمات التطوعية، ولإقامة التحالفات بينها وبين والجهات ذات المستوى الراقي من الخبرة.

وتشبه إقامة التحالفات بين المنظمات التطوعية وبعضها البعض وبين المنظمات التطوعية وبين بيوت الخبرة ''نظرية تبادل الخبرات'' (Exchange Theory)؛ والتي تشير إلى حصول عدد قليل جداً من المنظمات التطوعية على الموارد اللازمة لتحقيق جميع أهدافها. وبالتالي، فإن إقامة العلاقات الشبكية وإقامة التحالفات هي الاستراتيجية المثلي لتغلب المنظمات التطوعية على المشكلات المتصلة بقلة الموارد (Dechalert, Preecha, n.d., p. 25).

وينظر ''لويس'' إلى الجيل الرابع من المنظمات التطوعية باعتبارها شريكة في العملية التنموية. وقد تزايدت أهمية المنظمات التطوعية في التسعينيات من القرن العشرين نتيجة لوجود العديد من أوجه القصور في أداء الهيئات الحكومية. وتسهم شراكة المنظمات التطوعية في العملية التنموية في تحسين كفاءة توظيف الموارد، وزيادة استدامة الاستفادة من الخدمات الحكومية، وزيادة أعداد المشاركين في الأنشطة التنموية، وتقليص قوة ثقافة العمل من أعلى لأسفل. ومن أنواع الشراكة التي تنفذها المنظمات التطوعية: الشراكة النشطة، والشراكة التابعة. وتتضمن الشراكة النشطة حواراً مستمراً حول أدوار ومسئوليات المنظمة التطوعية، وبالتالي فهي تسهم في زيادة درجة مساهمة المنظمة التطوعية في صنع القرار. ويعتقد ''لويس'' أن المنظمة التطوعية في ظل الشراكة التابعة تعتمد على مصدر محدد لتمويل أنشطتها، وبالتالي تقل حرية الحركة أمامها، ويعصب عليها تعديل أنشطتها في ظل التزامها بتنفيذ مبادرات محددة في توقيتات زمنية معينة. ولا يتصف هذين النوعين من المبادرات بالجمود؛ حيث إن كلاهما عرضة للتغيير في أثناء التنفيذ في ضوء العوامل المتصلة بالواقع وسياقاته (Carter, Jacob A., 2012, pp. 33-34).

وبعد أن قمنا بشرح الأجيال المختلفة للمنظمات التطوعية، سوف نتناول في الجزء التالي أهم المداخل النظرية لدراسة المنظمات التطوعية.

أهم المداخل النظرية في دراسة المنظمات التطوعية:

- **المدخل القائم على تلبية الاحتياجات** (Needs-Based Approach):

على الرغم من ظهور المدخل القائم على تلبية الاحتياجات منذ أكثر من أربعة عقود، إلا أنه ما يزال يطبق في العديد من الدول والمنظمات التطوعية. ويطلق على هذا المدخل أيضاً اسم المدخل التقليدي، وهو مدخل يركز على تحديد احتياجات المجتمع المحلي، ومشكلاته، وأوجه القصور فيه. وقد تم انتقاد هذا المدخل باعتبار أنه يركز على وجود صورة سلبية عن المجتمع المحلي لدى أفراده، ويشعرهم بالضعف والعجز عن مواجهة هذه المشكلات (Khadka, Raj, 2012, p. 81). ويقوم المدخل القائم على تلبية الاحتياجات على مسلمة جوهرها أن فقر الأفراد أو بطالتهم أو تهميشهم أنما يرجع إلى وجود عيوب فيهم، وأنه من الضروري على المنظمات التطوعية أن تصلح هذه العيوب. وقد فشل هذا المدخل في إدراك أن احتياجات ومشكلات العديد من المجتمعات المحلية هي أعراض لوجود انهيار في اعتقاد المجتمع بحكمته، وبقدرته على التغيير الإيجابي، وباستطاعته حل مشكلاته. وبالتالي، فإن أعظم الخبراء في المجتمع المحلي ليسوا هم رجال الأعمال، ولكنهم ساكنوا هذه المجتمعات المحلية؛ فالأفراد هم أكثر الناس دراية بطبيعة مشكلاتهم واحتياجاتهم (Baptist Care, n.d., p. 1).

ويتصف هذا المدخل بأنه يقوم على العلاقة من أعلى إلى أسفل (Top-down)، ويبدأ بدراسة ما هو غير موجود في المجتمع المحلي، وباعتماده الشديد على جهود الجهات الخارجية والخبراء من خارج المجتمع المحلي أكثر من اعتماده على سكان هذا المجتمع. ويري بعض علماء الاجتماع أن هذا المدخل لا يعلم السكان المحليين أنهم لا يستطيعون تشكيل مستقبلهم فقط، ولكنه يعلمهم أيضاً أنهم يحتاجون إلى الخدمات للتغلب على المشكلات التي تواجههم. وبالتالي، فإن العديد

من الأحياء الحضرية الفقيرة التي طبق فيها هذا المدخل تأثرت بصورة سلبية نظراً لأن سكانها أصبحوا يعتقدون أن تحسن أوضاعهم المعيشية يعتمد على كونهم متلقين سلبيين للخدمات. ويعني هذا، أن هذا المدخل يشجع السكان المحليين والخبراء الذين يخدمونهم على تجنب الأصول والموارد المحلية. وتستدعي الإصلاحات الحديثة في الخدمات والإسكان الحكومي وبرامج التدريب المهني تحديد الموارد الموجودة في المجتمعات المحلية ولدى قاطنيها. ويحرم النموذج المعرفي لمدخل تلبية الاحتياجات المجتمعات المحلية من قدراتها الذاتية على حل المشكلات، ومن بذلها الجهود لإعادة بناء هذه المجتمعات (Turner, Nicol E.; & Pinkett, Randal D. , 2000, p. 2).

وخلاصة القول أن المدخل القائم على تلبية الاحتياجات يركز على الفجوة بين الموارد القائمة وبين الموارد اللازمة للإصلاح. ويشير العاملون في قطاع التنمية المحلية إلى وجود أسباب وجيهة تدفعهم لتبني هذا المدخل، ومن بين هذه الأسباب أن تحديد الأوضاع القائمة قبل الشروع في الإصلاح هو ضرورة لا مفر منها، بالإضافة إلى أهمية أن يلتزم التطوير بأخذ الاحتياجات المحلية في الاعتبار. إلا أن لهذا المدخل عيب جوهري، وهو اكتساب أعضاء المجتمع لاتجاهات سلبية تجعلهم ينظرون لأنفسهم نظرة دونية باعتبارهم غير قادرين على التغلب على مشكلاتهم بمفردهم أو تحديث مجتمعاتهم. وتتناقض هذه النظرة الدونية مع أهداف التنمية المحلية التي يجب أن تستهدف تشجيع الاتجاهات الإيجابية نحو الإصلاح في المجتمع من خلال تشجيع مشاركة الأفراد في الجهود التنموية، وتحفيز المهمشين على إصلاح مجتمعهم وعلى تنفيذ الإصلاحات التي يرونها ضرورية، وتشجيع الفقراء على تنمية مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم. وتشير خبرات الدول الناجحة إلى أن التنمية تحدث عندما يكون أعضاء المجتمعات المحلية أصحاب مستويات عالية من الدافعية للاستثمار في تنمية قدراتهم، وراغبين في بذل المال

والجهد للتغلب على المشكلات التي تواجهها بيئتهم المحلية. ونتيجة لهذه الانتقادات ظهر مدخل جديد هو مدخل المشاركة في التنمية.

- **مدخل المشاركة في التنمية** (Participatory Development):

يتكون مدخل المشاركة في التنمية من عدة خطوات. وأول هذه الخطوات أن يكون لديك هدف واضح، وأن تخطط للأنشطة التي ترغب في تنفيذها في مجتمعك المحلي. والخطوة الثانية هي فهم واستيعاب الأهداف العامة لمدخل المشاركة في التنمية، وهناك مبادئ حاكمة مشتركة بين أهم النماذج في هذا المدخل. وتتضمن أهداف هذا المدخل: تقليل معدلات الفقر، وتقوية الحكم الرشيد في المجتمع المحلي. وبناء قدرات المجتمع المحلي، ومشاركة جميع أعضاء المجتمع في الجهود التنموية بصرف النظر عن النوع، والسن، والدخل، والتغلب على العوائق التي تحول دون هذه المشاركة (Peace Corps Morocco and the High Atlas Foundation, 2010, p. 4). وتحكم المبادئ التالية النموذج الفعال للمشاركة في التنمية:

أ) يجب أن تكون العملية قائمة على مشاركة المجتمع المحلي في صناعة القرارات وتنفيذها.

ب) يجب أن يدعم القادة الرسميون وغير الرسميون العمليات التنموية في المجتمع المحلي.

ج) يجب أن يوجد مخططون مدربون أو أصحاب خبرات ثرية لتوجيه العمليات التنموية وليس للتحكم المطلق فيها.

د) يجب أن تكون الحوارات بين أعضاء المجتمع المحلي شاملة لجميع فئاته، وأن تدمج الجماعات المحرومة والشرائح المهمشة. يجب أن تكون الشراكات متنوعة، وأن تتجنب الاعتماد المفرط على جهة تنموية واحدة.

هـ) يجب أن يتم استخدام الموارد والمعارف والخبرات المحلية وأن يتم توظيفها لأقصي مدى ممكن.

و) يجب أن تكون نواتج المبادرات التنموية قابلة للقياس، وأن تسهم في حل المشكلات الاجتماعية/الاقتصادية، وأن تلبي الاحتياجات البيئية لأقصي درجة ممكنة.

ز) يجب أن تستهدف المبادرات التنموية تنمية القدرات لدى أعضاء المجتمع المحلي، وأن تحسن من معارفهم ومهاراتهم، وأن تزيد من مواردهم (Peace Corps Morocco and the High Atlas Foundation, 2010, p. 4).

وتركز المداخل التشاركية للتخطيط على تحليل مشكلات المجتمع المحلي أو الفرص المتوافر به لإصلاحه وتطويره. وهذا أمر أساسي نظراً لأن المبدأ الأساسي لمدخل التقويم الريفي التشاركي (Participatory Rural Appraisal) هو أن التنمية الريفية المحلية يجب أن قائمة على المعارف، والأولويات، والتصورات المتصلة بالمجتمع المحلي. وعندما يكون التخطيط الاستراتيجي لتنمية المجتمعات المحلية هو الهدف، يحتاج التقويم إلى دراسة كيفية تأثر قرارات المجتمع المحلي بالعوامل السياسية أو الاقتصادية الكبرى (Warner, Michael, 1995, p. 1).

أهم مبادئ التقويم الريفي التشاركي:

١) التعلم من سكان المناطق الريفية في بيئاتهم المحلية من خلال التعامل معهم وجهاً لوجه، والاستفادة من المعارف الاجتماعية والفنية والمادية المحلية.

٢) التعلم بسرعة وبصورة مطردة، في ظل الاكتشاف الواعي والاستخدام المرن لأساليب البحث العلمي والمراجعة المشتركة، وعدم اتباع برنامج مخطط موحد بل الالتزام بالمرونة في عملية التعلم.

٣) التغلب على التحيزات وخاصة تلك التحيزات المتصلة بالسياحية الريفية؛ وذلك من خلال التؤدة وليس العجلة، والاستماع إلى آراء الآخرين بدلاً من فرض

الرأي عليهم، والتحليل بدلاً من الانتقال إلى العناصر التالية، والاهتمام بالشرائح الأكثر فقراً وبالنساء في المجتمع المحلي، والتركيز على التعلم من هذه الفئات المهمشة وعلى تحليل مخاوفها وفهم أولوياتها (Chambers, Robert, 1995, p. 11).

٤) ''تعظيم المكاسب المتصلة بالدقة والجوانب الكمية والوقت'' (Gosselink, Paul; Strosser, Pierre, 1995, p. 12). ويتضمن هذا عدم معرفة الجوانب غير المهمة، وعدم قياس ما لا فائدة من قياسه؛ فمن الأفضل أن نكون على صواب تقريباً بدلاً من أن نكون على خطأ بدقة (White, L.; & Taket, A., 1997, p. 526).

٥) تدوير النتائج؛ أي استخدام عدد كبير من أدوات التحليل ومن المفحوصين ومن أنواع المعلومات أو من الباحثين أو التخصصات للمقارنة بين النتائج التي تم التوصل إليها.

٦) السعي إلى تحقيق التنوع وذلك من خلال تعظيم التنوع والثراء في المعلومات. ويصف ''تشامبيرز'' (Chambers) السعي وراء تحقيق التنوع باعتباره هو محاولة متعمدة للبحث عن التناقضات والاختلافات وملاحظتها ودراستها (White, L.; & Taket, A., 1997, p. 526). ''وهو يتضمن تحديد العينات بطريقة غير إحصائية، وتجاوز التحقق من النتائج بأدوات مختلفة'' (Chambers, Robert, 1995, p. 11).

٧) تسهيل التنفيذ: أي تسهيل الدراسة، والتحليل، وعرض النتائج، والتعلم من قبل الأفراد القرويين أنفسهم بحيث يقومون هم بأنفسهم بتقديم خلاصة ما توصلوا إليه، وبالتعلم في نفس الوقت. ويتضمن ذلك قيام الخبراء من خارج المجتمع المحلي بالبدء في عملية تنفيذ المبادرات، ثم يتنحون جانباً ويتركون المستهدفين من المبادرة يتصرفون بحرية ولا يقاطعونهم.

٨) الوعي النقدي بالذات: ويتطلب ذلك أن يقوم الخبراء والمستهدفون من المبادرة بتحليل أنماطهم السلوكية باستمرار، وأن يسعوا بدأب لتحسينها وتطويرها (White, L.; & Taket, A., 1997, p. 526).

وبعد أن حللنا أهم المبادئ التي يستند إليها التقويم الريفي التشاركي، سوف نذكر أهم الأدوات المستخدمة في هذا التقويم.

أهم أدوات التقويم الريفي التشاركي:

تتعدد أدوات التقويم الريفي التشاركي. ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:

١) المصادر الثانوية: وتشمل هذه المصادر: التقارير، والصور الجوية، والمقالات والكتب (Duraiappah, Anantha Kumar; Roddy, Pumulo; & Parry, Jo-Ellen, 2005, pp. 8-11).

٢) تعليم القرويين للباحثين والخبراء لكيفية تأدية الأنشطة الرئيسية في المجتمع المحلي: ومن خلال هذا التفاعل التعليمي يتعلم الباحثون مقدار المهارة والقوة اللازمة لتأدية الأنشطة الريفية اليومية، كما يكتسبون وجهة نظر سكان المجتمع المحلي حول عدد من القضايا. ومن خلال قيام القرويين بأدوار المعلمين، يتم تحدى الاتجاهات النمطية الذائدة لدى الطرفين: سكان الريف والباحثين من خارج المجتمع المحلي (Cavestro, Luigi, 2003, p. 10). ومن أمثلة الأنشطة التي يقوم سكان المناطق الريفية بتعليمها للباحثين ما يلي: تطعيم الأشجار، والتخلص من الحشائش الضارة، وحرث الأراضي، وتسوية الأراضي قبل زراعتها، وجلب الماء، وجمع الحطب، وغسل الملابس، وتغطية أسقف المنازل بالقش، وغيرها من الأنشطة القروية اليومية.

٣) البحث عن الخبراء في المجتمع المحلي، واستطلاع آراءهم (Chambers, Robert, 1995, p. 12).

٤) المقابلات شبه المقننة: وهي من أهم أدوات التقويم الريفي التشاركي ومن أكثرها شيوعاً. وتعتمد هذه الأداة على قيام الباحثين بإعداد مجموعة من الأسئلة مقدماً، ثم يناقشونها مع عدة أفراد أو مجموعات. وتسمح المقابلات شبه المقننة بظهور الأفكار الجديدة نتيجة لأقوال المفحوصين. وعادة ما يكون لدى من يجرى المقابلة إطار عمل من الموضوعات التي يرغب في دراستها (Helvetas Swiss Intercooperation, n.d., pp. 1-2).

٥) سلاسل المقابلات (Sequencing & Chain Interviews): حيث يقوم الباحث بإجراء مقابلات فردية وزوجية وجماعية على التوالي للاستفادة من وجود المفحوصين والمتخصصين.

٦) المقابلات الجماعية الدائمة: حيث يمكن إجراء مقابلات شخصية مع مجموعات دائمة من الأفراد. وتساعد هذه الأداة على تحديد المشكلات والحلول الجماعية.

٧) الأطر الزمنية: حيث يقوم الباحث بترتيب الأحداث التاريخية المهنة بالنسبة للمجتمع المحلي ترتيباً زمنياً، وتوثيقها. ويساعد فهم دورات التغيير المجتمع المحلي على التركيز على أفعاله المستقبلية، وعلى المتطلبات من المعلومات.

٨) التأريخ المحلي (Local Histories): ويتشابه التأريخ المحلي مع الأطر الزمنية ولكن التأريخ المحلي يوثق عدداً أكبر من التفاصيل المتصلة بكيفية حدوث الأشياء، وبالتغيرات التي حدثت في المجتمع المحلي في خلال فترة زمنية معينة. ومن أمثلة التأريخ المحلي: تاريخ المحاصيل الزراعية، وتاريخ التغييرات السكانية، والاتجاهات الصحية والأمراض، والتغييرات التعليمية، وتطورات الطرق والمواصلات، تاريخ الأشجار والغابات في المجتمعات المحلية (Cavestro, Luigi, 2003, p. 10).

٩) المسح القطاعي من خلال المشي (Transect walk): وهو عبارة المشي في قطاع جغرافي معين بهدف كتابة وصف تفصيلي عن الأوضاع والموارد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في هذا القطاع داخل قرية أو مجتمع محلي. ويفيد المسح القطاعي من خلال المشي في تنظيم وتحسين المعلومات المكانية، وتلخيص الأوضاع البيئية في منطقة بعينها. ويتم جمع المعلومات من خلال الملاحظة المباشرة في أثناء المشي في خط مستقيم في قطاع جغرافي معين بصحبة فرد أو فردين من المجتمع المحلي. ويتم اختيار البنود التي يتم ملاحظتها بالاتفاق مع أهالي المجتمع المحلي وفي ضوء المشكلات الأكثر إلحاحاً في المجتمع موضوع الدراسة. ويتفاعل الباحث والمرشدون المحليون مع أهالي المنطقة الجغرافية المدروسة، ويناقشون معهم قضايا مختارة بعناية. وعادة ما يستغرق المسح القطاعي من خلال المشي يوماً كاملاً (Helvetas Swiss Intercooperation, n.d., p. 3).

١٠) ترتيب أعضاء المجتمع المحلي وفقاً لثرواتهم (Wealth Ranking): وهي أداة لتحديد مستويات الثراء والرفاهية في المجتمع المحلي. ويتعاون الباحث مع أعضاء المجتمع المحلي في تحديد مستوى ثراء كل أسرة. وتقدم هذه الأداة لنا رؤية عميقة عن مفهوم الثروة لدى أعضاء المجتمع المحلي. ونظراً لتحديد مقار ثراء كل أسرة، يمكننا أن نحدد الأنشطة التنموية والخدمية التي تحتاجها أكثر الأسر فقراً. وتفيد نتائج تصنيف الأفراد وفقاً لمستويات غناهم في ضمان التمثيل العادل لجميع شرائح الدخل في المبادرات التنموية. وتفيد هذه الأداة في تجنب تركيز المبادرات التنموية على الأغنياء فقط (Helvetas Swiss Intercooperation, n.d., p. 5).

١١) تحليل الاتجاهات الزمنية (Time Trends Analysis)، وتحليل التقاويم الموسمية (Seasonal Calenders Analysis): وتستخدم هاتان الأداتان

في تحديد المواعيد المهمة لمقارنة الحوادث، وللمقارنة بين التغييرات في الأبعاد الموسمية للفقر وتأثيراته (Mayoux, Linda, n.d., p. 13). كما تفيد هاتان الأداتان في تحليل قصص الأفراد عن الماضي، وعن كيفية تغير الأشياء المحيطة بهم، وتحليل التواريخ البيئية، والتغييرات في أنماط استخدام الأراضي الزراعية وأنماط المحاصيل الزراعية، والتطورات في العادات والممارسات، والاتجاهات السكانية، وأنماط الهجرة، والتغييرات التعليمية، والتطورات الصحية، وفي تحليل أسباب هذه التغييرات والاتجاهات. وتفيد التقاويم الموسمية في تحديد معدلات الطلب على العمالة، ومدى توافر فرص العمل المدفوع الأجر، ومواسم حدوث الأمراض، ومستويات الإنفاق المالي (Administrative Training Institute, n.d., pp. 15-18).

وخلاصة القول أن مدخل المشاركة في التنمية استهدف مشاركة المستفيدين من المبادرات التنموية في التخطيط لها، وفي تنفيذها، وفي تقويم نتائجها. كما كانت المشاركة تقوم على تحليل التغييرات التي تحدث في المجتمع المحلي، والتصرف لحل المشكلات القائمة فيه. وقد ركز هذا المدخل على كيفية تحسين جودة وفعالية المبادرات التنموية. ومن أحدث صور مدخل المشاركة في التنمية مدخل التقويم الريفي التشاركي. وقد تعرضت آليات تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في مبادرات تنميته لعدة انتقادات، وماتزال بعض هذه الانتقادات قائمة حتى الوقت الحاضر. ونتيجة لهذه الانتقادات ظهر مدخل حق الإنسان في التنمية إلى حيز الوجود.

- **مدخل حق الإنسان في التنمية (Rights Approach):**

يقوم مدخل حق الإنسان في التنمية على مسلمة جوهرها أن سياسات ومؤسسات القضاء على الفقر يجب أن تعتمد بقوة على المعايير والقيم الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشكل هذه المعايير والقيم بصورة ضمنية أو

صريحة المؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفقر. ويقدم مدخل حق الإنسان في التنمية إطار عمل معياري واضح يتسق مع المبادئ الدولية الراسخة لحقوق الإنسان. وتؤكد القيم الأخلاقية المعترف بها عالمياً والتي تعززها المعاهدات القانونية على أهمية المبادئ الدولية لحقوق الإنسان، وعلى أهمية توفير إطار معياري لصياغة السياسات الوطنية والدولية لمكافحة الفقر (Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights , 2012, p. 4).

ويؤكد تطبيق مدخل حق الإنسان في التنمية في تقليل معدلات الفقر على أهمية بعض الخصائص الحالية لاستراتيجيات مكافحة الفقر. وتنسجم استراتيجيات مكافحة الفقر التي تتطلب تنفيذ عمليات شفافة حكومية وأخرى تتصل بالميزانيات مع حق الحصول على المعلومات ومع حقوق أخرى. ومن بين الأسباب الأخرى لأهمية مدخل حق الإنسان في التنمية هو تأكيده على البعد المحوري لتمكين الفقراء كآلية لتقليل معدلات الفقر في المجتمع. وبعبارة أخرى، فإن تقليل معدلات الفقر غير ممكن بدون تمكين الفقراء. ومن أكثر آليات التمكين فاعلية تطبيق مفهوم حق الإنسان في التنمية. ويؤدى تضمين هذا المفهوم في السياسات الحكومية إلى إدراك أن الفقراء ليس لهم احتياجات فقط، ولكن لهم حقوق أيضاً، وأن هذه الحقوق تصل إلى مرتبة الإلزام القانوني. وبالتالي، فإن منظور حقوق الإنسان يضيف شرعية إلى المطالبات المنادية بتضمين تقليل الفقر ضمن الأهداف الأساسية لصنع السياسات الحكومية (Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights , 2012, p. 4).

وقد نص إعلان الحق في التنمية الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة على ''أن الحق في التنمية هو حق إنساني غير قابل للمصادرة، وبمقتضي هذا الحق يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب أن تشارك في وأن تستمتع بالتنمية

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بما يحقق لهم بصورة تامة جميع الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية'' (Replace Campaign, n.d., 1). ويثري مدخل حق الإنسان في التنمية ويحسن من المبادرات التنموية من خلال دمج العديد من العناصر التنموية مثل النوع والمشاركة والتمكين في إطار عمل متماسك. وبالإضافة إلى هذا، فهو يدمج عناصر إضافية أخرى في المبادرات التنموية مثل: التركيز على احترام القانون، وتنفيذ المحاسبية، ومكافحة الفقر، ودور الدولة في التنمية، والعلاقات المتداخلة بين حاملي الحقوق والمسؤولين عن الواجبات. ويمكن تعريف مدخل حق الإنسان في التنمية باعتباره مدخل يدمج معايير ومبادئ النظام الدولي لحقوق الإنسان في الأنشطة التنموية. وقد دعمت الأمم المتحدة هذا التعريف، وقامت بصياغة قائمة بالحقوق الإنسانية الأساسية والمبادئ المتصلة بها وبالمبادرات التنموية في نفس الوقت. ويمكن أن تختلف أعداد وترتيب هذه المبادئ، ولكنها تتسق بصفة عامة مع الدوافع الأخلاقية لضمان العدالة والكرامة لكل إنسان (Boesen, Jakob Kirkemann; & Martin, Tomas, 2007, p. 15).

أهم مبادئ مدخل حق الإنسان في التنمية:

١) العالمية (Universality): ويعني هذا، أن حقوق الإنسان متأصلة في كرامة كل إنسان. وبعبارة أخرى، فمن حق كل فرد التمتع بحقوق الإنسان نظراً لكونه إنسان، ولا يستطيع أي فرد أن يتخلى عن هذه الحقوق بصورة طوعية. ويتطلب تحقيق ذلك عدم حرمان أي جماعة من المبادرات التنموية. ولا يتفوق أي حق على غيره من الحقوق، ومع هذا فمن الواقعي أن يتم وضع جدول بأولويات حقوق الإنسان المرجو تحقيقها (Helvetas Swiss Intercooperation, 2010, p. 5).

٢) عدم التمييز والمساواة (Non-Discrimination and Equality): ويعني ذلك أن جميع الأفراد يتمتعون بالمساواة، ويحق لهم الاستفادة من نفس حقوق الإنسان بدون أي تمييز يتصل بالنوع أو العرق أو السن. وعلى الرغم من هذه المساواة، إلا أن المبادرات التنموية يجب أن تركز على الفئات المهمشة والمحرومة والجماعات الأكثر فقراً. ويجب على الدولة باعتبارها هي الفئة الأكثر مسؤولية عن توفير الحقوق أن تنفذ إصلاحات جذرية للقضاء على الصور الماضية للتمييز (Helvetas Swiss Intercooperation, 2010, p. 5).

٣) عدم القابلية للتجزئة (Indivisibility): ويعني هذا، أن حقوق الإنسان لا يمكن ترتيبها ترتيباً تنازلياً وفقاً للأهمية (Swiss Agency for Development and Cooperation, 2008, p. 1). فالحقوق غير قابلة للتجزئة، ويجب النظر إليها بصورة كلية. ولا يوجد حق أكثر أهمية من حق آخر. وبالتالي، فلا يمكننا أن نتفاوض مع مجموعة للحصول على عدد من الحقوق، ثم نهمل إعطائها حقوقاً أخرى. وعلى الرغم من وجود بعض الأولويات التي نسعى لتنفيذها، إلا أن ذلك لا يعني تجاهل بقية الحقوق الأخرى (Replace Campaign, n.d, pp. 2-3).

٤) الاعتماد المتبادل والعلاقات المتداخلة (Interdependence and Interrelatedness): ويعني هذا، أن تنفيذ أحد الحقوق يعتمد بصورة كلية أو جزئية على تنفيذ الحقوق الأخرى. وعلى سبيل المثال، يعتمد تنفيذ الحق في الرعاية الصحية على تنفيذ الحق في التعليم أو الحق في الحصول على المعلومات (International Organization for Migration , 2015, p. 19). وبالمثل، فإن تنفيذ الحق في التعليم يمكن الأفراد من استخدام حقهم في المشاركة السياسية وحقهم في حرية التعبير. ويعني هذا أيضاً أن انتهاك حق واحد يؤثر سلباً على حقوق الإنسان الأخرى. وبالإضافة إلى هذا، فإن عدم

حصول الأفراد على حق الاستفادة من مياه الشرب النقية ومن خدمات الصرف الصحي سوف يؤثر بلا شك على حقهم في التمتع بأعلى مستويات الصحة (The Federal Ministry for Economic Cooperation and Development ; & German Institute for Human Rights, 2014, p. 9).

٥) المشاركة (Participation): فيحق لكل فرد ولجميع الشعوب أن تشارك مشاركة نشطة وحرة وذات مغزى في الأنشطة التنموية لكي تستمع بالثمار المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمبادرات التنموية القائمة على ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية (Swiss Agency for Development and Cooperation, 2008, p. 1). ويتطلب تفعيل هذا المبدأ الانتقال من استشارة وتحفيز المواطنين المستهدفين من المبادرات التنموية إلى تقوية وتعميق المشاركة المدنية والسياسية لهم. ويدعم مدخل حق الإنسان في التنمية الهياكل والمؤسسات والسياسات والأطر القانونية التي تعمق المجال العام وتنمي بصورة مستدامة آليات المشاركة الديمقراطية في المجتمع. ويمكن هذا المدخل الجماعات المستهدفة من الأنشطة التنموية – بما فيها الفئات الأكثر حرماناً وتهميشاً– من المشاركة في عمليات صنع القرار على المستويات المحلية والإقليمية والقومية بطريقة فعالة (The Federal Ministry for Economic Cooperation and Development, 2009, p. 8).

٦) سيادة القانون (Rule of Law): ويتضمن مبدأ سيادة القانون حل النزاعات والمصالح المتعارضة من خلال اللجوء إلى منظومة العدالة، والتغلب على انتهاكات حقوق الإنسان، والتوزيع العادل للموارد الحكومية، وتوزيع الفوائد والأعباء المالية على جميع شرائح المجتمع بعدالة في ظل حماية القانون. وبالتالي، لا يمكن حل أيه نزاعات من خلال الأساليب العشوائية، ولكن من خلال الأحكام القضائية الصادرة عن جهاز قضائي يتصف بالكفاءة والنزاهة

والاستقلالية. كما تعني سيادة القانون أيضاً ضمان اتصاف الإجراءات القضائية بالعدالة التامة والمساواة بين جميع الأطراف، والحكم في النزاعات وفقاً لقوانين محددة وواضحة ومعروفة مسبقاً ومعلنة للجميع. وبالإضافة إلى هذا، يجب أن يكون الجميع سواء أمام القانون، وأن يتمتعوا بنفس الحماية القانونية. ويسهم غياب الإطار القانوني السليم، وعدم استقلالية النظام القضائي، وانعدام أمانة العاملين فيه إلى تدهور التنميتين الاجتماعية والاقتصادية. وتضمن سيادة القانون عدم وجود أفراد غير خاضعين للهيمنة القانونية، وعدم وجود حصانة تحول دون معاقبة من ينتهكون حقوق الإنسان (UNDP. The Program of Governance in the Arab Region, 2000, p. 8).

٧) المحاسبية (Accountability): يدعم مدخل حق الإنسان في التنمية المحاسبية في العملية التنموية من خلال التأكيد على حقيقة أن حقوق الإنسان تتضمن واجبات إنسانية. ويُعد تحسين جودة الحياة البشرية والقضاء على التفاوتات الاجتماعية من المهام التي يحق لكل فرد بل ويجب عليه ان يسعي لتحقيقها بصورة فردية وجماعية. وتقع الالتزامات تجاه حقوق الإنسان على الدولة، وعلى الهيئات، والأفراد، والمجتمع الدولي بأسره (Ussar, Maxi, 2011, p. 9). وفيما يتصل بالمحاسبية يبدأ مدخل حق الإنسان في التنمية بتحديد العقبات التي تواجهها الدولة والمنظمات التطوعية عند الوفاء بالتزاماتها نحو المواطنين. ويرسى هذا التحليل الأساس لصياغة استراتيجيات التنمية الهادفة إلى التغلب على هذه العقبات. وبالإضافة إلى تحليل العقبات والمشكلات، يتطلب هذا المدخل تحليل القدرات الواجب على المواطنين – وخاصة الشرائح الأكثر فقراً وحرماناً منهم–التمتع بها لكي يستطيعوا المطالبة بحقوقهم بفعالية. وهناك حاجة إلى وجود آليات شفافة وفعالة للمحاسبية على

المستويين المحلي والقومي (Office of The United Nations High Commissioner for Human Right, 2006, p. 24).

ومن بين آليات تحقيق المحاسبية وفقاً لمدخل حق الإنسان في التنمية ما يلي:

أ) زيادة الوعي بالحقوق والمسؤوليات، وتنمية قدرات الدولة والمنظمات التطوعية على المستويين المحلي والقومي بما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها. ويتحقق ذلك من خلال إشراك كافة أطراف العملية التنموية مع الدولة في تحليل الأوضاع القائمة، والتخطيط للبرامج التنموية، وتنفيذ المبادرات الإصلاحية، وتقويم هذه البرامج.

ب) بناء العلاقات بين المواطنين وبين الدولة للعمل معاً، وزيادة الحوافز الهادفة إلى تحقيق أداء أفضل من خلال تعليم الأفراد وتبصيرهم بحقوقهم، وخلق تحالفات أوسع لتنفيذ الإصلاحات المجتمعية، وتشجيع شفافية الميزانية، وبناء القدرات اللازمة لتصميم الميزانيات، وتنفيذ حملات الدعاية لمراقبة التقدم في تنفيذ حقوق الإنسان، وبناء القدرات في مجال تحليل السياسات وتقويم الآثار الاجتماعية لها، وتشجيع حرية الصحافة، وبناء قدرات المواطنين وتشجيعهم على المطالبة بحقوقهم.

ج) تقوية آليات المحاسبية على المستويين المحلي والقومي من خلال تقوية الأجهزة القضائية وشبه القضائية والإدارية. ويعني ذلك تعزيز التنسيق بين الآليات غير الرسمية للعدالة بما فيها نظم القضاء العرفي وبين النظام القضائي الرسمي، والسعي إلى تحقيق التناغم بين هذه النظم وبين المعايير الدولية في مجال إدارة العدالة (Office of The United Nations High Commissioner for Human Right, 2006, pp. 24-25).

مزايا مدخل حق الإنسان في التنمية:

تتعدد مزايا مدخل حق الإنسان في التنمية. ومن بين أهم هذه المزايا ما يلي:

١) يركز على أكثر الفئات المجتمعية فقراً وحرماناً، وعلى تقليل التفاوتات والتمييز: ويتحقق ذلك من خلال الآليات التالية:

أ) توجيه الجهود التنموية لمساعدة الشرائح الأكثر فقراً وحرماناً وتهميشاً (Office of The United Nations High Commissioner for Human Right, 2015, pp. 1-3).

ب) توجيه الجهود التنموية والسياسات الإصلاحية الحكومية للتغلب على الصور البنيوية وغير المباشرة للتهميش والتمييز، وهياكل السلطة المحلية، والممارسات الثقافية.

ت) الشفافية في ذكر الإنجازات المتحققة والإخفاقات، وفي تحديد أوجه القصور في المبادرات التنموية والفئات التي لم تشملها هذه المبادرات حتى الآن.

٢) يركز على الأسباب الجذرية للفقر والحرمان وانتهاكات حقوق الإنسان: ويتحقق ذلك من خلال الآليات التالية:

أ) توجيه الجهود التنموية لوصف الأوضاع المجتمعية بحيث لا تقتصر فقط على وصف الاحتياجات، بل تشمل أيضاً وصف الحقوق.

ب) صياغة الجهود التنموية بحيث تتصف بالشمول، وبمراعاة مختلف جوانب حقوق الأفراد، وبصياغة الأولويات.

ت) توجيه الجهود التنموية بحيث لا تقتصر فقط على الإصلاحات الاقتصادية، بل تشمل أيضاً توسيع الخيارات المتاحة أمام الأفراد، وتنمية قدراتهم، وتأهليهم لممارسة حقوقهم وحرياتهم.

ث) توجيه الجهود التنموية لحل المشكلات على المستويات المحلية، والإقليمية، والقومية، والدولية (Schmitt, Ellen, 2016, p. 4).

٣) أنه يركز على تحسين العلاقة بين المواطنين المستهدفين من المبادرات التنموية وبين الدولة والمنظمات التطوعية: ويتحقق ذلك من خلال الآليات التالية:

أ) إطلاع القائمين على تنفيذ المبادرات التنموية على توصيات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

ب) توجيه الجهود التنموية بحيث يتم تحديد المستفيدين منها باعتبارهم يحصلون على حقوقهم، وتنمية قدراتهم على المطالبة بحقوقهم.

ت) توجيه الجهود التنموية بحيث تركز على تنمية قدرات الدولة والمنظمات التطوعية على الوفاء بمسئولياتها نحو المواطنين المحرومين (Office of The United Nations High Commissioner for Human Right; & International Council on Human Rights Policy, 2005, pp. 1-41; Oxfam IBIS, 2007, pp. 1-7).

ث) توظيف الجهات العاملة في مجال التنمية القوانين والسياسات لتنفيذ المحاسبية على الدولة والمنظمات التطوعية.

ج) توجيه الجهود التنموية لتنفيذ الإجراءات القانونية والإدارية التي تعزز من المحاسبية، وتجعلها ممكنة، وتتيح للمواطنين العاديين المطالبة بحقوقهم (The Second Global Assembly. Open Forum For CSO Development Effectiveness, 2011, pp. 1-2; Golub, Stephen, 2010, pp. 9-17).

٤) أنه يركز على مفهوم التمكين: ويتحقق ذلك من خلال الآليات التالية:

أ) توجيه المبادرات التنموية لتشمل المستفيدين منها، وأطراف العملية التنموية عند صياغة الاستراتيجيات والأهداف.

ب) توجيه المبادرات التنموية بحيث لا تنظر إلى المشاركة كأداة بل كهدف من أهداف التنمية.

ت) النظر إلى المحاسبية كهدف للمبادرات التنموية، وكعملية يتم من خلالها إصلاح المنظمات التطوعية العاملة في المجال التنموي (United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2009, pp. 1-50).

ث) تركيز المبادرات التنموية على تشجيع المنتديات وشبكات الأعمال التي تحشد الرأي العام لمساندة الأفراد وتحفزهم على المساهمة في الحكم الرشيد، وعلى المطالبة بحقوقهم فرادى وجماعات (Prato, Bettina; & Longo, Roberto, 2012, pp. 1-20).

ومما سبق يتضح أن مدخل حق الإنسان في التنمية يقدم إطار عمل كوكبي يمكن المنظمات التطوعية من العمل على تحقيق المعايير القومية والدولية للتنمية. ولا تضفي هذه المعايير شرعية كبيرة على أنشطة المنظمات التطوعية وحسب، بل إنها توفر أيضاً منطلقاً فعالاً لمراقبة الأنشطة التنموية الحكومية، والتحقق من مدى كفاءتها. وتمثل مبادئ وآليات مدخل حق الإنسان في التنمية منصة قوية للدفاع عن بناء مستقبل أفضل للفئات المحرومة والمهمشة. وبعد أن حللنا مبادئ ومزايا مدخل حق الإنسان في التنمية، سوف نتناول في الجزء التالي مدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة.

- **مدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة (Integrated Local, Social, and Global Movements):**

تشير المحللة الكوبية ''مارتا هارنيكير'' (Marta Harnecker) إلى ''أن الحركات الاجتماعية – في ظل طبيعتها والسمة التعاونية لأهدافها –تواجه صعوبات عند التفكير في الحلول واقتراحها على مستوى الدولة. وبالتالي تتزايد الصعوبات التي تواجهها عند العمل على المستوي الدولي''. ولا يصح هذا الانتقاد في جميع الحالات؛ فالحركات الاجتماعية تتعاون مع بعضها البعض نتيجة للفرص والتحديات التي تثيرها العولمة الليبرالية الجديدة. وفي نفس الوقت، يجب علينا أن ندرك أن الطبيعة الهرمية للأحزاب التي يهمين عليها الذكور ليست موجودة في الحركات الاجتماعية. وعلى هذا، فإن المهمة الاستراتيجية المحورية في الوقت المعاصر هي تحقيق التعاون بين الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والمنظمات التطوعية المتشابهة بطرق تحفظ لكل منها استقلاليتها، وتعزز العوائد من تعاونها. وعلى الرغم من صعوبة هذا الهدف، إلا أنه خطوة أولي للتغلب على الاعتقاد الخاطئ الشائع بأن كل حركة اجتماعية تمثل بقية الحركات الأخرى (Bendana, Alejandro, 2006, p. 18).

ويمكن حل الأزمة العميقة للمؤسسات الديمقراطية، والفجوة المتزايدة بين الأفراد وبين المؤسسات السياسية التي تمثلهم من خلال الاعتراف بقيمة المصادر الجديدة للسلطة داخل المجتمع. وفقط عندما تمارس الحركات الديمقراطية والمنظمات التطوعية جميع أنواع السلطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تستطيع الأحزاب الفائزة في الانتخابات أن تطور المجتمع تطويراً حقيقياً، ويمكن للتعاون بين مؤسسات الدولة وبين المنظمات التطوعية أن يؤتي ثماره. ويُعد هذا التعاون جزءاً لا يتجزأ من الأهداف بعيدة المدى المتصلة بتحقيق الديمقراطية في المجتمع.

وبالتالي فإن المشاركة السياسية هي انعكاس للثقافة السياسية الجديدة القائمة على الشفافية، والمشاركة المدنية. وفي ظل مدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة تحتاج المنظمات التطوعية والحركات الاجتماعية لأن تتغير، ولأن تصبح أكثر إبداعاً حتى تتمكن من صياغة صور جديدة للأنشطة الاجتماعية والسياسية تستطيع التغلب على الإشكاليات المجتمعية وحل المشكلات القومية (Bendana, Alejandro, 2006, p. 18).

ويقوم مدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة على تغيير بؤرة اهتمامات وتمويل المنظمات التطوعية من التركيز على تلبية الاحتياجات المادية قصيرة المدى لأعضاء المجتمع المحلي إلى التركيز على المبادرات القومية والدولية ذات العوائد طويلة المدي؛ الأمر الذي يؤثر سلباً على هؤلاء الأعضاء. ويعني هذا، أن الدعاية السياسية لا تساعد المهمشين، ولا تلبي احتياجاتهم اليومية المتصلة بالطعام والمسكن والرعاية الصحية في الوقت الحاضر. وبالإضافة إلى هذا، يسهم مدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة في إضفاء المزيد من الطابع الرسمي والمهني على المنظمات التطوعية. ومن خصائص المنظمات التطوعية العاملة ضمن إطار مدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة: الاندماج ضمن شبكات هرمية، وزيادة الأبعاد المهنية حيث يحل الخبراء المدربون محل أعضاء المجتمع المحلي في التخطيط للأنشطة التنموية، وزيادة التعاون مع المنظمات التطوعية الدولية. وقد شهدت السنوات الأخيرة ضعف تأثير المنظمات التطوعية التقليدية؛ حيث أصبحت المنظمات التطوعية الدولية والمحلية العاملة ضمن مدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة تنظر إلى هذه المنظمات العتيقة باعتبارها متخلفة وتفتقر إلى البنية القانونية والمالية اللازمة للشراكة التنموية، وأيضاً باعتبارها لا تُعد منظمات تطوعية على الإطلاق (Meyers, Stephen , 2016, pp. 3-4).

ويقوم مدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة على المشاركة في شؤون كوكب الأرض. ومن آليات مشاركة المنظمات التطوعية في الحكم الرشيد على المستوى الكوكبي ما يلي:

أ) ''تقديم الاستشارات والتحليلات: حيث تستطيع المنظمات التطوعية تسهيل المفاوضات بين الدول من خلال تقديم الاستشارات والتحليلات للسياسيين بعيداً عن القنوات البيروقراطية التقليدية.

ب) منافسة الحكومات من خلال خبرائها الأكثر علماً وخبرة: تمتلك المنظمات التطوعية القوية خبراء أصحاب مهارات وقدرات تحليلية أفضل مما هو موجود لدى بعض الحكومات، ومن ثم تستطيع أن تستجيب للتحديات التنموية بسرعة أكبر من استجابات العاملين في الجهاز الحكومي.

ت) حشد الرأي العام: تستطيع المنظمات التطوعية التأثير على الرأي العام من خلال حملات الدعاية، والوصول إلى الفئات المحرومة والشرائح المهمشة التي لا تستطيع الحكومة الوصول إليها.

ث) تمثيل المحرومين: تستطيع المنظمات التطوعية التعبير عن احتياجات المحرومين الذين تتجاهلهم السياسات الحكومية'' (Gemmill, Barbara .;& Bamidele-Izu, Abimbola, n.d., p. 7)

ج) تقديم الخدمات: تستطيع المنظمات التطوعية تقديم خبراتها الفنية حول الموضوعات التي يحتاج المسؤولون الحكوميون إلى دراستها، كما تستطيع أيضاً المشاركة المباشرة في تقديم وإدارة الخدمات.

ح) المتابعة والتقويم: تدعم المنظمات التطوعية الاتفاقيات الدولية من خلال متابعة المفاوضات وتقويم مدى التزام الحكومات بهذه الاتفاقيات.

خ) إضفاء الشرعية على آليات صناعة القرارات الكوكبية: حيث يمكن للمنظمات التطوعية أن توسع من نطاق المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات، وأن

تحسن من جودة ورسوخ سلطان وشرعية الخيارات السياسية الحكومية والخيارات المتاحة أمام المنظمات التطوعية الدولية (Gemmill, Barbara .;& Bamidele-Izu, Abimbola, n.d., pp. 7-8)

أهم الخصائص المميزة للمنظمات التطوعية العاملة وفقاً لمدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة:

١) تتبني جدول أعمال مشترك أو تدافع عن قضية مشتركة: وتقوم المنظمات التطوعية بتشكيل وتوجيه جدول الأعمال السياسية والاجتماعية من خلال الشبكات المنظمة. ويعني هذا، أن الشركات الكبرى، والغرف التجارية، وخزانات الفكر، والجامعات، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الدينية، والمنظمات التطوعية تحاول توجيه جدول أعمال سياسي واجتماعي واقتصادي مشترك. وهي تمارس سلطاتها الجماعية لتنفيذ هذه الأجندة المشتركة، وذلك باعتبارها جزءاً من شبكة أو بنية تحتية سياسية. وتُعد عضوية التحالفات والغرف التجارية والنوادي القومية سبلاً لبناء الصلات بين المنظمات لتحقيق الأهداف المشتركة. وتشير البنية التحتية السياسية إلى أكثر شبكات المنظمات التطوعية رقياً وتماسكاً، وإلى وجود أهداف ضمنية وصريحة لهذه المنظمات تتجاوز المصالح المباشرة لكل منظمة منفردة (Strategic Practice, n.d., p. 2).

٢) يوجد لديها قواعد محددة للعضوية: ''لقد غير هذا النوع من المنظمات التطوعية التعريفات والمناقشات والحوارات المتصلة بالمجتمعات المحلية التي يمثلنها. وعلى سبيل المثال ساعدت ''منظمة النساء في الاقتصاد غير الرسمي والعولمة والتنظيم'' (Women in The Informal Economy Globalizing and Organizing) في تغيير التعريفات الضيقة ذات الصبغة الاقتصادية للعمل غير الرسمي، واكتسبت دعماً كبيراً لصياغة تعريف أشمل

للعمل غير الرسمي من قبل المنظمات الدولية المرموقة مثل منظمة العمل الدولية. كما نجحت ''منظمة ساكني العشوائيات وعشش الصفيح'' (Slum/Shack Dwellers International) في تغيير التعريفات الخاصة بالفقر الحضري، وتطوير معايير بناء البنية التحتية الحضرية وقواعد المناقصات لبنائها، ونظمت حملات دعائية لتغيير قواعد استئجار المنازل، كما حققت إصلاحات ذات تأثيرات جذرية عميقة'' (Batliwala, Srilatha, 2002, pp. 406-407).

وتتصف المنظمات التطوعية العاملة وفقاً لمدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة بوجود درجات مختلفة من التماسك؛ فهي توجد مندمجة في منظمات تطوعية أخرى أو ترتبط بمنظمات غير هادفة للربح وفقاً لصيغ مختلفة. ويشبه هذا الوضع الانتماء إلى الحركة النسائية العالمية أو الوطنية والتي تمتلك جدول أعمال سياسي شديد الشمول يتصل بالمساواة بين الجنسين. ولكن هذه الحركة العريضة تضم مجموعة متنوعة من الحركات الأخرى ذات جداول الأعمال الأكثر دقة وتحديداً مثل حركة الحقوق الإنجابية للمرأة، وحركة النساء الذين ينتمون للسكان الأصليين، وحركة المرأة الإفريقية. وبالتالي، يوجد لدى الحركة النسائية منظمات تطوعية تدافع عن حقوق النساء، وقضاياهم، وهوياتهم، والأقاليم التي يعشن فيها. وحقيقة القول، أن العديد من هذه الحركات النسائية الفرعية قلا تتبني فلسفة نسوية صرفة حتى وإن كانت تركز في عضويتها على النساء وتركز في أنشطتها على حقوق المرأة (Batliwala, Srilatha, 2012, p. 4).

٣) تضم في عضويتها أعضاء في منظمات رسمية أو غير رسمية:

لقد أدى تعقد واتساع القضايا التي تناولتها المنظمات التطوعية في خلال الثلاثة عقود الماضية، وظهور مشكلات جديدة، وبزوغ منظمات تطوعية مختلفة إلى وجود مستوى كبير من التعقيد والتنوع في هذه المنظمات. ويشهد العالم

المعاصر تنوع هائل في المنظمات التطوعية؛ فمنها ما يركز على الحقوق الاقتصادية، ومنها ما يركز على حقوق التوظف والعمل، ومنها ما يهتم بحقوق السكان الأصليين، ومنها ما يهتم بحقوق مستأجري الأراضي الزراعية، ومنها ما يدعم الحقوق الصحية، ومنها ما يدعم الحقوق المتصلة بالسكن، ومنها ما يدعو لرعاية سكان العشوائيات، ومنها ما يدعو لرعاية حقوق المهاجرين، ومنها ما يتناول مكافحة الإتجار بالبشر، ومنها ما يتناول مكافحة العنف ضد النساء، ومنها ما يركز على حقوق الأقليات الدينية، ومنها ما يركز على حقوق الأقليات العرقية، ومنها ما يهتم بحقوق صيادي السمك، ومنها ما يهتم بحقوق الباعة الجائلين. ويوجد لدى كل نوع من هذه المنظمات جدول أعمال، وأهداف، واستراتيجيات، وأولويات؛ الأمر الذي يشير إلى حيويتها وانقسامها في الوقت نفسه. وعلى الرغم من عدم وجود عيب في هذا التنوع، إلا أنه يثير عدة صعوبات عند صياغة جدول أعمال مشترك يلزم جميع المنظمات التطوعية العاملة في مجال واحد (Batliwala, Srilatha, 2012, pp. 12-13).

٤) تشارك في مبادرات وأنشطة جماعية سعياً وراء تحقيق أهدافها السياسية:

وتسعي الحركات الاجتماعية المنادية بتطبيق العدالة الاجتماعية لبناء تحالفات جماعية للقوة لمساعدة المهمشين والمحرومين والمقهورين بحيث يستطيعون الاستفادة من حقوقهم كآدميين، كما يستطيعون تحدى الإيديولوجيات القائمة وعلاقات الهيمنة السائدة. ومن أشهر الأمثلة على هذا ''الشبكة التنسيقية للمنظمات الريفية العاملة في أمريكا اللاتينية'' (The Coordinating Network for Latin American Organisations). ''وقد انضمت الشبكة التنسيقية للمنظمات الريفية العاملة في أمريكا اللاتينية إلى ''حركة فيا كامبيسينا الدولية'' (The Global Via Campesina). وقد تأسست الشبكة التنسيقية للمنظمات الريفية العاملة في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٤ لتوحيد كفاح

المنظمات التطوعية في أربع قارات، ولتنظيم جهود الريفيين في مختلف دول أمريكا اللاتينية، ولتقوية شعورهم بالهوية والمصالح المشتركة، ولتضمين احتياجاتهم في السياسات التنموية الحكومية. وقد تشكلت الشبكة التنسيقية للمنظمات الريفية العاملة في أمريكا اللاتينية من المنظمات الريفية التي تخدم صغار المزارعين، والمزارعين الأجراء، والشباب، والمهاجرين، والمواطنين من أصول إفريقية، والعمال الزراعيين الذكور والإناث. وتهدف هذه الشبكة التنسيقية إلى الدفاع عن حقوق هذه الفئات في تملك الأراضي الزراعية والحصول على مياه الري والتقاوي بأسعار رخيصة. وتضم الشبكة في عضويتها ٨٤ منظمة تطوعية موزعة على ١٨ دولة. و١٠% من هذه المنظمات التطوعية تقصر عضويتها على النساء فقط، في حين أن ٩٠% منها تضم الرجال والنساء على حد سواء'' (Bhattacharjya, Manjima; Birchall, Jenny; Caro, Pamela; Kelleher, David; & Sahasranaman, Vinita, 2013 , p. 283).

وبالإضافة إلى هذا، تركز الشبكة التنسيقية بقوة على حقوق النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتضم إلى مبادراتها أعداداً متزايدة من القادة النساء، وتطبق استراتيجيات تنموية لزيادة مساهمة النساء في صنع القرار، ولتقليل العنف ضد المرأة، وتحقيق الأمن الغذائي، والعدالة بين الجنسين. وتنعكس هذه الجهود على أحد شعارات الشبكة القائل: ''إن بقاء المرأة حبيسة في المنزل يعني تأخير الإصلاح الزراعي''. وقد نجحت الشبكة التنسيقية للمنظمات الريفية العاملة في أمريكا اللاتينية بالتعاون مع حركة فيا كامبيسينا الدولية في تنفيذ العديد من الاستراتيجيات الهادفة إلى توفير احتياجات النساء الريفيات، ودمج مطالبهن في السياسات التنموية. وقد شهد عام ١٩٩٧ عقد أول مؤتمر عالمي للشبكة التنسيقية بهدف التغلب على المشكلات التي تواجه المرأة الريفية. وقد شهدت هذه القمة توقيع أول اتفاقية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وكانت أولي ثمار هذه الاتفاقية

الاتفاق على منح ٥٠% من المناصب القيادية العليا في الحركة للنساء. ولجعل هذه المساواة أكثر وضوحاً قامت القيادات النسائية بتشكيل هياكل نسوية مستقلة ضمن المنظمات التطوعية المنضمة في عضوية الشبكة التنسيقية (Bhattacharjya, Manjima; Birchall, Jenny; Caro, Pamela; Kelleher, David; & Sahasranaman, Vinita, 2013 , pp. 283-284).

ومما سبق يتضح أن المنظمات التطوعية قد بدأت في العشرين سنة الأخيرة في إقامة تحالفات قوية مع بعضها البعض، ومع الجماعات النسوية، والغرف التجارية، وجماعات حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي لتسليط الضوء على مطالبها ومشكلاتها. ونتيجة لهذه التحالفات أصبحت مشكلات الفقراء والمهمشين أكثر وضوحاً على الساحة الدولية، وتم تنفيذ عدد أكبر من المبادرات لحل هذه المشكلات. وقد ركزت المنظمات التطوعية الدولية بدرجة متزايدة على المشكلات المتصلة بدخول سوق العمل، ومكافحة الفقر وفقاً لرؤية استراتيجية.

٥) تستخدم مجموعة متنوعة من المبادرات والاستراتيجيات:

تتعاون المنظمات التطوعية العاملة وفقاً لمدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة مع بعضها البعض في استخدام شبكات تعاون واضحة الأهداف والاستراتيجيات، كما توظف آليات التواصل الداخلي في تحسين العلاقات فيما بينها وفي تنفيذ المبادرات التنموية، وفي تحفيز أعضاء المجتمع المحلي للمشاركة في تنفيذ وتقويم البرامج الإصلاحية. وعلى الرغم من هذا التنوع في المبادرات والاستراتيجيات، إلا أنه من الضروري تجنب الازدواجية والتكرار فيما بينها. وتفيد التحالفات الاستراتيجية بين المنظمات التطوعية في تفعيل جهودها التنموية، وفي تنفيذ المدخل متعدد القطاعات للإصلاح، وفي زيادة مجالات عمل

المنظمات التطوعية لتشمل مكافحة الفقر، وتنمية قدرات المرأة الريفية، وتطوير العشوائيات وغيرها.

''ومن الأمثلة الناجحة لهذه المنظمات التطوعية ''المنظمات التطوعية الأخوية الدولية'' (Grassroots Organizations Operating Together in Sisterhood International) ، وهي عبارة عن شبكة دولية من المنظمات التي تعمل في مجال تمكين المرأة، وتأهيلها لقيادة العمليات التنموية في المجتمعات المحلية وللتأثير على صناعة القرارات في الهيئات الحكومية. وتضم هذه الشبكة منظمات من ٣٠ دولة تتعاون فيما بينها لتصميم مبادرات لمكافحة الفقر بين الإناث وفقاً لمدخل التنمية المستدامة. وقد بدأت أنشطة هذه الشبكة منذ ١٠ سنوات عندما تعرضت هندوراس والهند وجامايكا وتركيا لعدد من الكوارث الطبيعية المدمرة، وتزايد الاهتمام بتغيير الاستراتيجيات التنموية. وقد قامت هذه الشبكة بتنظيم برامج إغاثية في بادئ الأمر لمساعدة المنكوبين، ثم تحولت بعد ذلك إلى فرص لإعادة هيكلة أدوار النساء، ولتدريبهم على القيام بأدوار الإغاثة، وإعادة البناء، وتنفيذ المبادرات التنموية الهادفة إلى تحسين جودة الحياة'' (Fordham, Maureen; Gupta, Suranjana; Akerkar, Supriya; & Scharf, Manuela, 2011, p. 76).

وقد شهد عام ٢٠٠٨ قيام المنظمات التطوعية الأخوية الدولية بالتعاون مع ''لجنة هوايرو'' (Huairou) بإنشاء صندوق إعادة إعمار المجتمعات التي تعرضت للكوارث'' (The Community Disaster Resilience Fund) لتمويل برامج إعادة الأعمار في المناطق المنكوبة. ويمول الصندوق المنظمات النسائية لتحسين قدرات أعضائها، وتدريبهم على تنفيذ برامج الإغاثة وعلى تفادى الكوارث الطبيعية، وتأهيلهم للتعاون مع الحكومات المحلية والقومية لتنفيذ هذه المبادرات. وقد بدأت أنشطة هذا الصندوق في جواتيمالا وهندوراس والهند ونيكاراجوا وبيرو، ثم اتسعت بعد ذلك لتشمل ٦ دول أخرى (Fordham,

Maureen; Gupta, Suranjana; Akerkar, Supriya; & Scharf, Manuela, 2011, p. 76).

٦) تضع أهدافاً داخلية أو خارجية للإصلاح:

ويعني هذا، أن تصيغ المنظمات التطوعية العاملة وفقاً لمدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة نظرية للتغيير والإصلاح تحدد أهداف التطوير واستراتيجياته، وتضع أولويات تقويم الوضع الراهن، وكيفية تنظيم الخطوات الإصلاحية، وتصيغ بدقة مؤشرات الإصلاح، وتهتم بالمؤشرات قصيرة ومتوسطة المدى، وتتقي بدقة أساليب جمع البيانات، وتختار آليات تقديم التغذية الراجعة، وتوثق مقدار التقدم المتحقق ثم تعيد تقويم أهداف الإصلاح ومؤشرات قياسه مرة ثانية، وتشجع الممولين على تقديم التمويل المناسب (Foster, Catherine Crystal; & Louie, Justin, 2010, p. 6).

ويعتقد المخططون أن تحديد معايير النجاح له دور بالغ الأهمية في نجاح المنظمات التطوعية. ومن معايير نجاح المنظمات التطوعية: نجاح السياسات الحكومية، وتحقيق الأهداف التنموية، وتنفيذ المبادرات التعليمية، وتحسن القدرات التنظيمية للعاملين في المنظمات التطوعية وللمستفيدين من خدماتها. ونظراً لتنوع سياقات التغيير الاجتماعي، وتنوع الجهات الممولة للمنظمات التطوعية يصبح من الضروري أن نحدد بدقة مؤشرات الإنجاز (الداخلية والخارجية) من وجهة نظر المنظمات التطوعية، وأعضاء المجتمع المحلي، وممولي الأنشطة التنموية على اختلاف درجاتهم (Foster, Catherine Crystal; & Louie, Justin, 2010, p. 12).

وبالإضافة إلى هذا، تستخدم المنظمات التطوعية ''نظرية التغيير'' (Theory of Change) لمساعدة المجتمعات المحلية على التأمل في المبادرات التنموية، والتخطيط لها، وتقويمها. وتتضمن نظرية التغيير ''رسم الخرائط من

الخلف للأمام'' (Backwards Mapping) أي من خلال تحديد النواتج المرغوبة للبرامج التنموية أولاً ثم تحديد ما نحتاج إليه لتحقيق هذه النواتج عند تصميم هذه البرامج ثانياً. ومن ثم، تساعد نظرية التغيير في فهم السياق المحلي، وفي تحديد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية المخطط لها. ويتطلب تطبيق نظرية التغيير تنفيذ الخطوات الآتية: الاتفاق على موعد البدء في تنفيذ المبادرات الإصلاحية، وعلى عدد الأفراد المشاركين فيها، ثم التحديد الدقيق للإطار الزمني والموارد اللازمة لتحقيق الأهداف، ثم اختيار عدد قليل من أعضاء المجتمع المحلي والمنظمة التطوعية للعمل مع الخبير الاستشاري للمبادرة التنموية وصياغة الشكل النهائي للمبادرة الإصلاحية/التنموية (Alliance for Non-profit Management, n.d., p. 3).

٧) تتصف بالاستمرارية:

وهناك عدة أمثلة على اتصاف أنشطة المنظمات التطوعية العاملة وفقاً لمدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة بالاستمرارية. ومن هذا الأمثلة ما يلي:

أ) قامت ''مؤسسة المناطق الصناعية'' (The Industrial Areas Foundation) في ولاية تكساس بتنظيم تجمعات محلية لحشد أولياء الأمور الفقراء وراء حملة قوية لتحسين جودة التعليم في المدارس الحكومية. ومن خلال هذه التجمعات الحاشدة، نجحت مؤسسة المناطق الصناعية في عقد تحالفات بين أولياء الأمور، ورجال الدين، والمعلمون، كما نجحوا في إقناع السلطات المحلية بتقديم تمويل حكومي أكبر للمدارس الحكومية.

ب) وقام ''اتحاد منظمات المجتمع المحلي الداعي إلى إصلاح التعليم فوراً'' (The Association of Community Organizations for Reform Now) بتأسيس تحالف بين المنظمات التطوعية في مدينة

نيويورك ومدينة فيلادلفيا، وبوضع خطط لمواجهة خطط المسئولين الحكوميين لنقل إدارة مدارس الأمريكيين السود ومدارس الأمريكيين من أصول لاتينية ومدارس أبناء المهاجرين والتي ينخفض بها التحصيل الدراسي بشدة إلى مؤسسة خاصة للإدارة المدرسية –مؤسسة مدارس إديسون– (Edison Schools). ومن الأمثلة الأخرى للحركات الاجتماعية التي أثرت على التعليم (Oakes, Jeannie; John, Rogers; Gary, Blasi; & Lipton, Martin, 2006, p. 1):

ت) وفي مدينة لوس أنجلوس قامت ٣٠ منظمة تطوعية بتنظيم حملة جماعية ضد مقترح حي ''كونارلي'' (Connerly) للإلغاء قانون التمييز الإيجابي لصالح الأمريكيين السود، وقامت بالدعوة لتغيير السياسات الحكومية التعليمية في منطقتهم، وطالبوا بتقديم حصص مجانية تؤهل طلاب المدارس الثانوية الحكومية لدخول الجامعات (Oakes, Jeannie; John, Rogers; Gary, Blasi; & Lipton, Martin, 2006, p. 1).

أنماط الإدارة في المنظمات التطوعية العاملة وفقاً لمدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة:

يُعد تحليل الأنماط الإدارية في المنظمات التطوعية شيئاً مفيداً. ويمكننا أن ندرك عند تحليل ''حركة العدالة الكوكبية في مدينة بريستول'' (Bristol Global Justice Movement) – على سبيل المثال لا الحصر– أنه من المهم أن نركز على فهم خصائص الجماعات والمنظمات الفرعية الموجودة في داخلها، وعلى كيفية ارتباط الجماعات والمنظمات والناشطين المهتمين بالعولمة ببعضهم البعض. وإذا اتخذنا هذا المنحى، ينبغي علينا أن نحلل في المقام الأول الارتباطات المتنوعة للنظم العقلانية والطبيعية. وبصفة عامة فإن مدخل النظم العقلاني يفيد في

المنظمات ذات الصبغة البيروقراطية الشديدة والتي يوجد بها أهداف محددة أكثر من فائدته للمنظمات التي تتبني تنفيذ تغييرات اجتماعية غامضة مثل العديد من المنظمات التي تشترك في حركات اجتماعية. وعلى الرغم من هذا، يفيد مدخل النظم العقلاني في فهم أكثر المنظمات التطوعية تنظيماً وهيكلة مثل منظمة ''أوكسفام'' (Oxfam) ومنظمة ''السلام الأخضر'' (Green Peace) . وكلما أصبحت المنظمة التطوعية ذات هياكل فضفاضة–مثل الشبكات غير الرسمية في الحركات الراديكالية–كلما أصبح منظور النظم الطبيعية أكثر فائدة (Della Porta, Donatella ; & Diani, Mario, 2006, p. 139).

وبالتالي، فإن إعادة إنتاج التضامن الداخلي وتعزيز الهوية من خلال الشبكات غير الرسمية للمنظمات التطوعية هما أمران شديدا الأهمية. وبالإضافة إلى هذا، فإن مدخل النظم المفتوحة يفيد بشدة في حالة ما إذا كان اهتمامنا يتركز على الهيكل التنظيمي للحركات التطوعية. وأخيراً، فمن الواضح أن الاتفاق على الأهداف بين المنظمات التطوعية، وعدم ثبات التحالفات بين هذه المنظمات، والتأثيرات الاقتصادية الكوكبية تؤثر على تحول المنظمات التطوعية إلى حركات اجتماعية وطنية ودولية (Della Porta, Donatella ; & Diani, Mario, 2006, p. 139).

ويمكننا أن نقول أن الأطراف الفاعلة في تنفيذ مبادرات المنظمات التطوعية العاملة وفقاً لمدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة هي شبكات الأفراد المرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً غير قوي. وفي ظل هذا الجيل من المنظمات التطوعية تكون أدوارها هي أدوار الناشطين والمعلمين، كما يكون التوجه الإداري لها هو الشبكات ذاتية الإدارة. وتكون الأبعاد التربوية للسياسات التنموية لهذه المنظمات منصبة على النظرة إلى كوكب الأرض نظرة شمولية (Anthony

(Kelly, 2006, p. 3). ويوضح الجدول (١) تصنيف كورتين لمراحل تطور المنظمات التطوعية.

جدول (١). تصنيف كورتين لمراحل تطور المنظمات التطوعية.

المدخل النظري الذي قامت عليه وتبنته المنظمات التطوعية	الإغاثة الإنسانية والرفاهية	تنمية المجتمع المحلي	حشد الرأي العام وتعبئة الجماهير لمناصرة قضايا بعينها	الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة
التطور التاريخي وأجيال المنظمات التطوعية	الجيل الأول	الجيل الثاني	الجيل الثالث	الجيل الرابع
المشكلات التي سعت المنظمات التطوعية لحلها من خلال هذا الجيل	نقص الموارد المالية	القصور الذاتي المحلي	القيود المؤسسية وقيود السياسات الحكومية	عدم كفاية الرؤية الحكومية لحشد الجماهير لحل مشكلات المجتمع
الإطار الزمني الذي كانت المنظمات التطوعية تعمل في إطاره	الوقت الحاضر العاجل	مدة تنفيذ المشروع	من ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة	المستقبل غير المحدد
نطاق عمل المنظمات التطوعية	الفرد أو الأسرة	الأحياء المجاورة أو مستوى القرية بأكملها	المحافظة أو الدولة	الدولة أو كوكب الأرض
الأطراف الفاعلة	المنظمات	المنظمات	جميع المؤسسات	شبكات الأفراد

في تنفيذ مبادرات المنظمات التطوعية	التطوعية والجماعات	التطوعية والجماعات وأعضاء المجتمع المحلي	الحكومية والخاصة المهتمة بهذه المبادرات	المرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً غير قوي
أدوار المنظمات التطوعية	تقدم الخدمات	تحشد الرأي العام لمناصرة قضايا أو مبادرات بعينها	محفزة لقدرات أعضاء المجتمع المحلي ومنشطة لهم	أدوار الناشطين والمعلمين
التوجه الإداري للمنظمات التطوعية	إدارة اللوجستيات	إدارة المشروعات	الإدارة الاستراتيجية	الشبكات ذاتية الإدارة
الأبعاد التربوية للسياسات التنموية للمنظمات التطوعية	أهمية مكافحة جوع الأطفال	أهمية اعتماد المجتمع المحلي على الذات في التنمية	ضرورة فهم والتغلب على السياسات والمؤسسات المقيدة لعمل المنظمات التطوعية	النظرة إلى كوكب الأرض نظرة شمولية

The Wonderful Source: Anthony Kelly. (February 2006).

World of Development Practice. Brisbane: Author. p. 3.

ويتفق غالبية الباحثين والعاملين في مجال علم الاجتماع التنموي أن الأبعاد الأساسية للمنظمات التطوعية هي: أنها تجمعات للتفاعل الاجتماعي بين الدولة وبين القطاع التطوعي، وهي تتكون من مجموعة من الفاعلين والنشطاء المنظمين ذاتياً لتحقيق أهداف جماعية. وتشير هذه الأبعاد إلى أن المنظمات التطوعية تتصل بالمبادرات الجماعية وبالأنشطة المتصلة بالمجال العام (Public

(Sphere. وقد ركزت غالبية الأبحاث التي حللت المنظمات التطوعية على دراسة الفاعلين في هذه المنظمات بهدف استخلاص الاستنتاجات حول نقاط قوتها وتأثيراتها المتباينة على المجتمعات المحلية. وقد حاولت غالبية الباحثين إبراز التنوع في المنظمات التطوعية من خلال تحليل أنواع هذه المنظمات ودراسة أهدافها المختلفة. وقاموا بتصنيفها إلى منظمات تطوعية دينية، ومنظمات تطوعية لرعاية السكان الأصليين، ومنظمات تطوعية رياضية وغيرها. ويحاول هذا المدخل تجنب استخدام المعايير المعيارية عند دراسة المنظمات التطوعية من خلال التركيز على الأنماط الوصفية فقط التي تنطبق على المنظمات التطوعية في أي بلد (Cameron, Geoffrey, 2008, pp. 1-3). وهو ما حاول ''ديفيد كورتين'' (David Korten) تجنبه.

وهناك حاجة شديدة الإلحاح للبحث عن مداخل بديلة لفهم أدوار المنظمات التطوعية بحيث تمكننا هذه المداخل البديلة من تحقيق الأهداف الآتية:

١) الانتقال من الوضع الحالي الذي يضم منظمات المجتمع المدني إلى نفس تصنيف المنظمات التطوعية، ويفقدها استقلاليتها. وهناك ميل لأن تركز العديد من المنظمات التطوعية أنشطتها في المجالات التي ترضي المانحين الدوليين بدلاً من توسيع نطاق مساهمات أعضاء هذه المنظمات التطوعية.

٢) الاعتراف بإحباط المواطنين الذين يشعرون بعدم تمثيلهم من قبل المنظمات المهنية ويتضايقون من فشل منظمات المجتمع المدني في العديد من الدول في تحفيز المواطنين على المشاركة في الأنشطة التنموية.

٣) الاعتراف بأهمية التصنيفات الثنائية القديمة مثل تقسيم المنظمات التطوعية في الدول المتقدمة وفي الدول النامية، وتقسيمها إلى نماذج معرفية تناسب الدول الصناعية وأخرى تناسب الدول الفقيرة، وتحليل مقدار فائدة هذه التصنيفات (Pratt, Brian, 2011, p. 5).

٤) الاعتراف بأن دمج منظمات المجتمع المدني في نفس تصنيف المنظمات التطوعية، وسوء استخدام المفاهيم، وسوء تخصيص المبادرات بحيث تخدم فقط أهداف الجهات الدولية المانحة يتناقض تماماً مع الرسالة الأصلية للعديد من هذه المنظمات. حيث تؤدى خدمة أهداف الجهات الدولية المانحة دون مراعاة لاحتياجات المجتمع المحلي إلى إلغاء مفاهيم المشاركة، والديمقراطية، والأفعال المدنية، وتهميش المجتمعات الفقيرة (Pratt, Brian, 2011, p. 5)

ولتحقيق هذه الأهداف شجعت المنظمات التطوعية تنفيذ المبادرات التنموية للعمل على مختلف الأصعدة (المحلية، والقومية، والكوكبية). ويتطلب تقويم أدوار المنظمات التطوعية في مكافحة الفقر، تحليل الأبعاد التالية: أ) البني والهياكل. ب) السياقات التي تعمل فيها المنظمات التطوعية. ج) القيم التي تدافع عنها هذه المنظمات. د) تأثير هذه المنظمات على صنع السياسات التنموية. ويجب أن تهتم المنظمات التطوعية بتحسين تكافؤ الفرص التعليمية، وبتعزيز أدوارها في خدمة الفقراء، وبمنح الفقراء منبراً للتعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم، وبالتأثير على السياسات التنموية الحكومية (Ibrahim, Solava; & Hulme, David, 2010, p. 6).

وسعياً وراء تجاوز العيوب التي ظهرت في الأجيال الثلاثة الأولي للمنظمات التطوعية، قدم ''ديفيد كورتين'' تصوراً أشمل ''لأجيال ونماذج العمل التنموي'' (Integrated Local, Social, and Global Movements). ''ويركز الجيل الرابع من هذا النموذج على التأثير على المجتمعات بنفس الطريقة التي تعمل بها الحركات الاجتماعية والسياسية. ونظراً لعدم امتلاك المنظمات التطوعية في هذا الجيل الرابع لآليات السلطة السياسية بمعناها الحرفي، فهي تستخدم قوة المعلومات والأفكار والاستراتيجيات لتغيير السياق المعلوماتي والقيمي الذي تصيغ من خلاله الدول سياساتها التنموية'' (Keck, Margaret; & Sikkink, Kathryn, 1999, pp. 94-95).

وتؤثر المنظمات التطوعية المنضوية ضمن الشبكات الاجتماعية على تغيير مواقف الدول والمنظمات الدولية، وعلى إقناعها بتنفيذ الإعلانات الدولية، وتغيير سياساتها الوطنية المعلنة. وأصدق دليل على ذلك، هو التأثير الكبير للمنظمات التطوعية البيئية على الإعلان الصادر عن قمة الأرض التي عقدت في مدينة ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. وبالإضافة إلى هذا، تستطيع هذه المنظمات ممارسة الضغوط على الدول لتبني سياسات أكثر التزاماً بتنفيذ المعاهدات الدولية، وللتوقيع على الاتفاقيات الكوكبية. ومن الأدوار الأكثر وضوحاً للمنظمات التطوعية المنضوية ضمن الشبكات الاجتماعية تجاوز تأثيراتها للدول المستهدفة، وحدوثها ضمن دول أخرى. وهنا يجب أن نشير إلى وجود مراحل لتأثير المنظمات التطوعية؛ حيث يتصف تأثيرها بالبعد التدريجي (Keck, Margaret; & Sikkink, Kathryn, 1999, p. 98). ويوضح الجدول (٢) أجيال ونموذج العمل التنموي الذي تبنته المنظمات التطوعية خلال الستين سنة الماضية.

جدول (٢). أجيال ونماذج العمل التنموي.

التطور التاريخي وأجيال المنظمات التطوعية	الجيل الأول	الجيل الثاني	الجيل الثالث	الجيل الرابع
المدخل النظري الذي قامت	المدخل القائم على تلبية الاحتياجات (Needs-	مدخل المشاركة في التنمية (Participatory Development)	مدخل حق الإنسان في التنمية (Rights	مدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية

عليه وتبنته المنظمات التطوعية	Based Approach)		Approach)	المتكاملة (Integrated Local, Social, and Global Movements)
النموذج الأول	الأعمال الخيرية والرسالة	يقوم على الرعاية الحكومية وانتشر في الخمسينيات من القرن العشرين	التركيز على الحقوق الفردية وانتشر في السبعينيات من القرن العشرين	التركيز على أهمية التنسيق مع أعضاء المجتمع المحلي وانتشر في الثمانينيات من القرن العشرين
النموذج الثاني	الرفاهية وتقديم الخدمات	رعاية المنظمات التطوعية للمبادرات، وانتشر هذا النموذج في السبعينيات من القرن العشرين	حشد الرأي العام في ظل جدول أعمال يركز على عدة مناظير للحقوق، وانتشر هذا النموذج في الثمانينيات من القرن	الحركات الاجتماعية المحلية ذات الصلات الكوكبية، وانتشر هذا النموذج في التسعينيات من القرن العشرين

			العشرين	
النموذج الثالث	أعمال الإغاثة التي تراعي أبعاد النوع، وترتبط بسرعة بأهداف التنمية بعيدة المدى	يقوم على رعاية الأفراد، ويراعي أبعاد النوع، وانتشر هذا النموذج في الثمانينيات من القرن العشرين	يقوم على مدخل تضافر الجهود، وعلى ربط فلسفة الجيل الأول والجيل الثاني والجيل الثالث من المنظمات التطوعية	يقوم على إقامة علاقات استراتيجية مع المجتمع المحلي، ومع الحكومة، ومع قطاع الشركات والمصانع الرأسمالية

Source: Anthony Kelly. (February 2006). *The Wonderful World of Development Practice*. Brisbane: Author. p. 4.

وتشير الأدبيات التركيز إلى وجود عدة نماذج لأجيال المنظمات التطوعية. وعلى سبيل المثال ركز النموذج الأول للجيل الرابع من المنظمات التطوعية على أهمية التنسيق مع أعضاء المجتمع المحلي. وقد انتشر هذا النموذج التنموي في الثمانينيات من القرن العشرين. في حين أن النموذج الثاني قام على مفهوم الحركات الاجتماعية المحلية ذات الصلات الكوكبية، وانتشر هذا النموذج في التسعينيات من القرن العشرين. أما النموذج الثالث والأخير للجيل الرابع من المنظمات التطوعية فهو يقوم على إقامة علاقات استراتيجية مع المجتمع المحلي، ومع الحكومة، ومع قطاع الشركات والمصانع الرأسمالية (Anthony, Kelly, 2006, p. 4).

وتتفق آراء ''ديفيد كورتين'' مع آراء ''ديفيد سميث'' (David Smith). ويعتقد ''ديفيد سميث'' أن هناك نوعين من أنواع المنظمات التطوعية: المنظمات

التطوعية أحادية النشاط (Monomorph)، والمنظمات التطوعية متعددة الأنشطة (Polymorph). ويعتمد هذا التصنيف على اندماج المنظمة التطوعية في شبكات أكبر. فمن ناحية، هناك المنظمات الأساسية التي تنضوي تحت لواء الاتحادات الوطنية والدولية للمنظمات التطوعية ذات النشاط المشابه وذات الأنشطة المتعددة، ومن ناحية أخرى توجد المنظمات الأساسية التي تعمل بمفردها بمعزل عن بقية المنظمات الأخرى (Pospisilova, Tereza, 2011, p. 39).

ومما سبق يتضح أن المنظمات التطوعية تتباين درجة قوة أنشطتها في الدول المختلفة. ويأمل علماء اجتماع التنمية أن تلعب المنظمات التطوعية في الدول الفقيرة دوراً إيجابياً في نشر الممارسات الديمقراطية، وتنفيذ المبادرات التنموية، وتحقيق الاندماج الاقتصادي الإقليمي. وقد نجحت المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح في الدول المتقدمة في تنفيذ مبادرات ناجحة في مجال الرفاهية الاجتماعية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتعريف بأهمية حقوق الإنسان، وممارسة الحقوق السياسية. وتزخر الأدبيات بكون المنظمات التطوعية في الدول الصناعية الكبرى صاحبة المبادرة في تنفيذ البرامج التنموية، وتحديد جدول أعمال حكوماتها، وممارسة الضغوط على الهيئات الحكومية، ونشر الوعي بين أعضاء المجتمع المحلي، كما نجحت في تلبية احتياجات قطاعات من الشرائح المحرومة في الدول النامية. وبعد أن حللنا أهم المداخل النظرية في دراسة المنظمات التطوعية، سوف نتناول في الجزء التالي خبرات الولايات المتحدة الأمريكية والسويد حول أدوار مؤسسات المجتمع المدني التطوعية في تحقيق العدالة الاجتماعية.

خبرات الولايات المتحدة الأمريكية والسويد حول أدوار مؤسسات المجتمع المدني التطوعية في تحقيق العدالة الاجتماعية

مقدمة:

يُعد مفهوم العدالة الاجتماعية مفهوماً حديثاً نسبياً. حيث لم يعتقد الفلاسفة العظماء –مثل أفلاطون أو أرسطو أو كونفوشيوس أو ابن سينا أو حتى جان جاك روسو أو كانط–أن هناك حاجة لدراسة مفهوم العدالة أو لتحليل الظلم من المنظور الاجتماعي. وقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة في الفكر الغربي والمطبوعات السياسية في أعقاب الثورة الصناعية وفي أثناء تطور الفلسفة الاشتراكية. وقد ظهر مفهوم العدالة الاجتماعية كتعبير عن الاحتجاج ضد الاستغلال الرأسمالي المتصور للعمال، وكنقطة انطلاق لتصميم آليات لتحسين الظروف المعيشية. وقد ظهر هذا المصطلح إلى حيز الوجود كشعار ثوري يجسد مُثل التقدم والإخاء. وبعد الثورات التي هزت أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر أصبحت العدالة الاجتماعية هي الشعار المدوي للمفكرين التقدميين وللنشطاء السياسيون. وقد نظر الفيلسوف والسياسي الفرنسي الشهير ''برودون'' (Proudhon) إلى العدالة باعتبارها مساوية للعدالة الاجتماعية، وإلى العدالة الاجتماعية باعتبارها هي احترام الكرامة الإنسانية (United Nations, 2006, pp. 11-12).

وبحلول منتصف القرن العشرين أصبح مفهم العدالة الاجتماعية مفهوماً محورياً بالنسبة للأيديولوجيات والبرامج الخاصة بغالبية الأحزاب اليسارية وأحزاب الوسط في مختلف أنحاء العالم. وقد مثل مفهوم العدالة الاجتماعية جوهر وسبب وجود نظرية الديمقراطية الاشتراكية، كما ترك بصماته على العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية. وتُعد العلاقة بين الشرعية المتزايدة لمفهوم العدالة الاجتماعية وبين

رسوخ العلوم الاجتماعية كمجالات متخصصة ونشأة علم الاقتصاد وعلم الاجتماع كتخصصين منفصلين عن تخصص الفلسفة (وبخاصة الفلسفة الأخلاقية) أمراً مهماً عند دراسة هذا المفهوم في الوقت المعاصر. وقد أصبح مفهوم العدالة الاجتماعية أكثر وضوحاً عندما تم التمييز بين المجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي، وعندما اقتنع عدد من علماء الاقتصاد أن واجبهم ليس فقط وصف الظواهر ولكن أيضاً اقتراح معايير لتوزيع ثمرات النشاط الاقتصادي البشري (United Nations, 2006, p. 12).

وقد تناولت الأدبيات دورين محوريين للمنظمات التطوعية وهما: تقديم الخدمات، والدفاع عن حقوق الفقراء. ويقوم دور المنظمات التطوعية في تقديم الخدمات على فلسفة تنظر إلى العملية التنموية باعتبارها نشاطاً مقصوداً يقوم على تنفيذ المشروعات، وباعتبار أن نواتج هذه المشروعات لا تهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية تتحدي المؤسسات القائمة في المجتمع. ويقوم دور المنظمات التطوعية في الدفاع عن حقوق الفقراء على فلسفة تنظر إلى العملية التنموية باعتبارها عملية مستمرة تؤكد على البدائل الثورية المنتظمة التي تسعي إلى تغيير هياكل الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والأوضاع السياسية (Banks, Nicola; & Hulme, David, 2012, p. 8).

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل خبرات الولايات المتحدة الأمريكية والسويد حول أدوار المنظمات التطوعية في تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد تم اختيار السويد باعتبارها ممثلة للدول الإسكندنافية. ''وتُعد الدول الاسكندنافية دليلاً على أن دولة الرفاهية المتطورة التي تقوم على نظام متقدم للضمان الاجتماعي يمكنها أن تتجاوز الأزمات الاقتصادية بسهولة أكبر أو على الأقل بتكلفة اجتماعية مقبولة (من حيث معدلات الفقر واللامساواة). وبالتالي يعمل نظام الضمان الاجتماعي

كماص للصدمات، كما تستجيب المؤسسات الديمقراطية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع'' (Joseph, George, 2012, p. 224).

وقد أسهم انهيار الدول الاشتراكية في وسط وشرق أوروبا، وانتشار المد الديمقراطي في العديد من الدول الفقيرة، والابتكارات التكنولوجية، وتأسيس العديد من التجمعات الاقتصادية في تكوين بيئة خصبة أدت إلى ازدهار أنشطة المنظمات غير الحكومية. ويشير الكتاب السنوي للمنظمات الدولية إلى وجود حوالي ٢٦ ألف منظمة تطوعية غير هادفة للربح ذات صبغة دولية في مختلف أنحاء العالم في عام ٢٠٠٠م، مقارنة بوجود ٦٠٠٠ منظمة في عام ١٩٩٠م. وبالإضافة إلى هذه المنظمات التي تمارس نشاطها على المستوي الدولي توجد منظمات تطوعية غير هادفة للربح ذات صبغة محلية. ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي ٢ مليون منظمة تعمل داخل الدولة، و٧٠% منها تم انشاؤها منذ أكثر من ٣٠ عاماً (Ferris, Elizabeth, 2005, p. 312).

أولاً : خبرات الولايات المتحدة الأمريكية حول أدوار مؤسسات المجتمع المدني التطوعية في تحقيق العدالة الاجتماعية:

يتحدث ''هارت'' (Hart) عن مفهومين للتنمية. ويتناول المفهوم الأول للتنمية مجموعة متناقضة بشدة من العمليات الجغرافية غير المتساوية التي تشتمل على تغييرات رأسمالية، في حين يتناول المفهوم الثاني المشروع المخطط للإصلاح في دول العالم الثالث والذي ظهر في أثناء فترة التحرر من الاستعمار الغربي وفترة الحرب الباردة. وعلى الرغم من اختلاف هذين المفهومين في التفاصيل، إلا أن كلاهما يصر على التمييز بين التصورات حول تدخل الحكومة، والتغييرات السياسية والاقتصادية والهيكلية عند تحليل مفهوم التنمية. ويمكننا أن نضع المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح ضمن هذا الإطار؛ حيث أنها سواء كانت

منفذة للمشروعات الإصلاحية أو مولدة للمعارف أو نشطاء في مجال السياسة تشترك جميعاً في التدخل الإصلاحي وفي كونها جزءاً من مجتمعاتها ومن الاقتصاد السياسي الذي تعمل في إطاره. وبعبارة أخرى فإن المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح تحاول التدخل لتطوير مجتمعاتها، وتسعي لتغيير طبيعة العمليات التنموية (Mitlin, Diana; Hickey, Sam; & Bebbington, Anthony, 2006, p. 7).

وقد شهدت الثمانينات من القرن العشرين ظهور مدخل التنمية كأداة لتقوية الأفراد (Empowerment Approach). وكان هذا المدخل تصوراً جديداً حاول أن يربط النظرية بالممارسات، وأن يتحدى السياسات التنموية المفروضة من السلطات المركزية على الجهات المحلية، وأن يشتبك بفاعلية مع التفاعلات بين السلطة واللامساواة. واستفادة من تراث الإصلاح الثوري المتصل بتنظيم المجتمعات المحلية، ومساعدة الأفراد لأنفسهم، وتحفيز الأفراد على استنهاض همهم وإصلاحها. كما أكد هذا المدخل على أهمية العمل من خلال القواعد السفلي والعمل الجماعي الذي يمكن من خلاله أن تقوم الفئات المهمشة بالتصرف المستقل لتأكيد سيطرتها الأكبر على البيئات التي تعيش فيها (Lewis, David; & Kanji, Nazneen, 2009, p. 56).

وقد تمازجت أفكار ''مدخل التنمية كأداة لتقوية الأفراد'' مع أفكار ''مدخل الفاعل'' (Actor-Oriented Approach) ؛ وهو مدخل شاع استخدامه في مجالي علم الإنسان وعلم الاجتماع. ويركز ''مدخل الفاعل'' على الاعتراف بأهمية الخبرات اليومية المعاشة، واعتبار الممارسات والاستراتيجيات نقطة تحليلية مهمة عند السعي لفهم التغيير الاجتماعي. وبالتالي بدأ الباحثون في مجال التنمية ينفتحون على أفكار جديدة مثل: أهمية المعارف المحلية، والتنمية المستدامة، ودور الحركات الاجتماعية، كما بدأ في الاهتمام مرة ثانية بآليات تنظيم المجتمع المحلي،

وبتقوية الأفراد، وتشجيع مشاركتهم في تحقيق التنمية (Lewis, David; & Kanji, Nazneen, 2009, p. 56).

وسوف تتبني هذه الدراسة تعريفاً للعدالة الاجتماعية باعتبارها هي ''الوضع الأمثل الذي يتمتع فيه جميع المواطنين بحقوق متساوية وبفرص متكافئة وبالاستفادة المتساوية من الموارد الاجتماعية''. وتركز سياسات العدالة الاجتماعية على الاستثمار في دمج جميع الأفراد بدلاً من تعويضهم عن إقصائهم عن الاستفادة من هذه الحقوق والفرص والموارد. ويتم قياس هذه السياسات بواسطة متابعة التقدم في ٦ مجالات هي: منع الفقر، والالتحاق بالتعليم، ودخول سوق العمل، والتماسك الاجتماعي وعدم التمييز، وعدالة الاستفادة من الخدمات الصحية، والعدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة (Strand, Roger et al., 2015, p. 38).

١) مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح ومنع الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية: وسوف نتناول في هذا الجزء (Poverty Prevention).

٢) مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح والالتحاق بالتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية: وسوف نتناول في هذا الجزء (Access to Education).

٣) مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح ودخول سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية: وسوف نتناول في هذا الجزء (Labour Market Inclusion).

٤) مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح والتماسك الاجتماعي وعدم التمييز في الولايات المتحدة الأمريكية: وسوف نتناول في هذا الجزء (Social Cohesion and Nondiscrimination).

٥) مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح وعدالة الاستفادة من الخدمات الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية: وسوف نتناول في هذا الجزء (Health Justice).

٦) مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح والعدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية: وسوف نتناول في هذا الجزء (Intergenerational Justice).

المحور الأول

مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح ومنع الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية:

توظف المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح مدخلين أساسيين لمساعدة الفقراء على الخروج من مصيدة الفقر. وهذان المدخلان هما: مدخل تقديم الخدمات، ومدخل تنوير الفقراء. ويعتمد مدخل تقديم الخدمات على تنفيذ عدد من المهام المصغرة بهدف توفير الخدمات للفقراء ومحدودي الدخل. ويتنشر تنفيذ مدخل تقديم الخدمات بصفة خاصة في الدول التي تعجز فيها الحكومات عن تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للفقراء. أما في ظل مدخل تنوير الفقراء فإن المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح تُعد هي الصوت المعبر عن الفقراء؛ أي الجهة التي تحشد الدعم للمطالبة بتوفير الخدمات المطلوبة وتنور القراء بأهمية تحقيق الأهداف التنموية. وبعبارة أخرى، فإن هذه المنظمات تسعي إلى تحسين درجة استفادة الأفراد من الخدمات التي تقدمها الدولة لهم، كما تسعي إلى توجيه السياسات الحكومية والتأثير عليها بهدف تقديم عدد أكبر من الخدمات الأفضل للفقراء (Suharko, 2007, p. 4).

وبالتالي قامت المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح بتنفيذ عدة استراتيجيات للتأثير على عملية صنع السياسات الحكومية، وللرقابة على تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية. وقد مزجت المنظمات التطوعية بين تقديم الخدمات بصورة مباشرة للفقراء وبين الدعم غير المباشر للفقراء ومحدودي الدخل من خلال تبصير الرأي العام بحقوق واحتياجات الفقراء، والعمل على توجيه السياسات الحكومية، وتفعيل جماعات الضغط. أما من الناحية الحكومية ''فقد أشارت دراسة مسحية أجريت في عام ٢٠٠٨ إلى قيام ١٢ ولاية أمريكية بتدشين مبادرات لمكافحة الفقر، وإلى سعي ٣ ولايات أخرى لإطلاق مبادرات مماثلة. وأوضحت الدراسة قيام ٨ ولايات بتشكيل لجان على مستوي الولاية لمكافحة الفقر، وقيام ولاية واحدة بعقد قمة على مستوي الولاية لمناقشة آليات تقليل معدلات الفقر، وقيام ٥ ولايات بوضع أهداف كمية وزمنية لمكافحة الفقر، بالإضافة إلى قيام ٤ ولايات بصياغة توصيات محددة لتقليص معدلات الفقر بها. ويعني ذلك أن ولايات مثل: كونيتيكيت، وديلاور، ومينيسوتا، وأوريجون، وفيرمونت قد حددت توقيتات زمنية لتقليل معدلات الفقر بصورة كمية. وقد قامت ولايات مثل ألاباما، وكونيتيكيت، وأيوا، وواشنطن بصياغة توصيات إجرائية محددة لمكافحة الفقر بها'' (Bane, Mary Jo, 2009, p. 77).

وتعتقد المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح أن الفقر يحرم الفرد من الطعام والتغذية الكافيين، ومن المسكن الملائم، ومن الالتحاق بالتعليم، ومن الحصول على العلاج في أثناء فترات المرض، ومن بقية الاحتياجات الأساسية. وبالإضافة إلى الحرمان من الاحتياجات الأساسية يسهم الفقر في فشل مشاركة الفقراء في مختلف الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وفي إضعاف قدرتهم على تقليل على تجنب المخاطر، وفي تدهور الروح المعنوية. وليس هذا فحسب؛ حيث يفتقر الفقراء

للقدرة على تحسين مستوي معيشتهم، كما يضحون بكرامتهم الإنسانية. ونتيجة لذلك كله تقل الخيارات المتاحة أمام الفقراء، ويشعرون بالتهميش والإقصاء واليأس.

''وتُعد ولاية المسيسيبي واحدة من أفقر الولايات الأمريكية. ويعاني الفقراء في ولاية المسيسيبي أكثر من أي ولاية أمريكية أخرى من عدة مشكلات مثل: ارتفاع معدلات عدم الالتحاق بالتعليم، والانخفاض في جودة التعليم الحكومي، وقلة معدلات الاستفادة من الخدمات الصحية، وزيادة المخاطر الشخصية والبيئية التي تؤدي إلى انخفاض جودة ما يحصلون عليه من تغذية وطعام'' (Jack, Leonard Jr., 2007, p. A71).

ومن بين المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح في ولاية المسيسيبي تبرز ''الرابطة الوطنية الحضرية'' (The National Urban League). وتلعب هذه المنظمة دوراً في تقليل معدلات الفقر من خلال زيادة فرص نجاح الأمريكيين من أصول إفريقية في دخول سوق العمل. وتقدم هذه المنظمة برامج رعاية بداية من المرحلة الابتدائية. وتشمل هذه البرامج: برامج الرعاية الدراسية، وبرامج الأنشطة بعد انتهاء العام الدراسي، وبرامج التدريب على أداء المهن المختلفة في فصل الصيف، والبرامج الهادفة إلى تعزيز الشراكة بين المدارس وبين الكليات وبين أرباب العمل (Hill, Marianne, 2008, p. 7).

وفي ولاية مينيسوتا تسعي المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح بالتعاون مع السلطات الحكومية إلى تنفيذ برامج لتوظيف العاطلين بصورة مؤقتة، والتعامل مع الممارسات التجارية الاستغلالية التي ترفع أسعار السلع، ونشر الممارسات التجارية المقاومة لاحتكار السلع، وتعزيز الشراكة مع السلطات الفيدرالية لتوظيف العاطلين بصورة دائمة، وتقليل الضريبة على دخل الفقراء ومحدودي الدخل، وتقديم التدريب للفقراء، وتمويل تكلفة الرعاية الصحية للفئات المهمشة، والسعي لإصلاح نظام

الرعاية الصحية بصورة شاملة (Legislative Commission to End Poverty in Minnesota by 2020, 2009, p. 3).

وفي ولاية أوريجون تسعي المنظمات التطوعية إلى إدراك طبيعة التنوع السكاني والجغرافي وتقديم برامج لمكافحة الفقر تأخذ هذا التنوع في الاعتبار وتراعي الاحتياجات المختلفة للفقراء، وإلى توجيه المبادرات التعليمية والمبادرات المرتبطة بسوق العمل بحيث توفر المهارات اللازمة لممارسة الوظائف، وتأسيس نظام اقتصادي يوفر مسارات أكثر للخروج من دائرة الفقر، وتقديم الدعم الكافي للفقراء وزيادة الرواتب التي يحصلون عليها (ECONorthwest, 2013, pp. 10-13).

وتراعي المنظمات التطوعية في ولاية أوريجون أخذ الثقافات الفرعية والخصائص السكانية وطبيعة سوق العمل في الاعتبار. ومن بين هذه المنظمات: ''منظمة حلول أوريجون'' (Oregon Solutions)، و''مجلس أوريجون للتجارة'' (Oregon Business Council). وقد وضع ''مجلس أوريجون للتجارة'' خطة تعرف باسم ''الخطة التجارية لولاية أوريجون'' بهدف دعم النشاط الاقتصادي في الولاية، وتقليل معدلات الفقر بها بنسبة ٤%، وتشجيع الصناعات التي تنتج السلع والخدمات، وتقليل معدلات الفقر في المناطق الريفية بصفة عامة، وتقليل معدلات الفقر المدقع بصفة خاصة، وزيادة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة مثل الغابات، والمياه، والموانئ بهدف تعزيز النمو الاقتصادي في هذه المناطق (ECONorthwest, 2013, pp. 11-13).

وهكذا تسعي المنظمات التطوعية في ولاية أوريجون إلى تشجيع الفقراء على الاستفادة من الخدمات التعليمية، وعلى زيادة معدلات توظفهم، وزيادة أعداد المشروعات الإنتاجية التي ينفذونها. وتقوم هذه المنظمات بتبني مدخل متداخل القطاعات يعزز التعاون بين مختلف الجهات المشاركة في محاربة الفقر. ويشجع

هذا المدخل الكلي الشراكة بين المؤسسات الحكومية، ومنظمات الخدمة الاجتماعية، والمنظمات التطوعية.

وتبذل المنظمات التطوعية في ولاية كونيتيكيت قصارى جهدها لتقليل معدلات الفقر من خلال تنفيذ سلسلة من الإجراءات مثل: أ) تنفيذ خطة شاملة للتنمية الاقتصادية. وتقوم هذه الخطة على تحليل احتياجات البنية الأساسية لزيادة معدلات توظيف الفئات المعرضة للانخراط في الجريمة، والاستفادة من المبادرات الناجحة للتنمية الاقتصادية المطبقة في الولايات الأخرى، والسعي لتقليل معدلات الضرائب. ب) تحقيق التناغم بين المؤهلات الدراسية وبين متطلبات الوظائف المختلفة. ويتحقق ذلك من خلال تشكيل لجنة من المنظمات غير الحكومية على مستوى الولاية لدراسة العقبات التي تحول دون دخول الفقراء لسوق العمل، وتقويم متطلبات الحصول على تراخيص العمل في الوقت الراهن (The Connecticut Association for Community Action, 2013, p. 16).

وإدراكاً منها لأهمية دعم تكافؤ الفرص التعليمية، وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم، وزيادة معدلات النجاح بالمدارس تسعي المنظمات التطوعية إلى تحسين جودة الخدمات التعليمية والبرامج التدريبية. ويعني ذلك: ج) ''العمل على منح كل طفل الفرصة الحقيقية للنجاح والتفوق. ويتحقق ذلك من خلال تمويل التعليم المقدم للتلاميذ في مرحلة الطفولة المبكرة، والعمل على تقليل التفاوتات في معدلات الالتحاق بالمدارس بين الأحياء الغنية والأحياء الفقيرة، ومناشدة الرئيس للاستمرار في دعم محدودي الدخل وتحسين الظروف المعيشية في الأحياء الفقيرة، وحماية الأطفال في سن الطفولة المبكرة (The Connecticut Association for Community Action, 2016, p. 6). وبالإضافة إلى هذا، تسعي هذه المنظمات إلى تقديم التدريب المناسب لإعداد التلاميذ لسوق العمل الراهن والمستقبلي، وإلى تفعيل الشراكة بين أرباب العمل وبين المدارس، وإلى تقويم أفضل

الممارسات التدريبية المطبقة في الولايات الأمريكية الأخرى والاستفادة منها في ولاية كونيتكيت (The Connecticut Association for Community Action, 2015, pp. 1-6). وليس هذا فحسب بل تقوم أيضاً د) بتأسيس مركز لقواعد البيانات يقوم بتخزين وتتبع وتحليل البيانات الاقتصادية والوظائف وسوق العمل في الحاضر والمستقبل بما يراعي مصلحة الولاية على المدى البعيد، وبما يحقق سهولة تنفيذ السياسات الإصلاحية العامة (The Connecticut Association for Community Action, 2013, pp. 15-16).

وتشير إحدى الدراسات إلى أن نسبة الأطفال الفقراء والذين يقتربون من خط الفقر الأمريكيين على المستوى القومي قد زادت من ٣٩% في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٤% في عام ٢٠١٤. وإذا علمنا أن هناك ٧٢ مليون طفل هم تحت سن الثامنة عشرة، وأن هناك ٤٤% منهم يعيشون في أسر محدودة الدخل، وأن ٢١% منهم يعيشون في أسر فقيرة في نفس العام سوف ندرك الحجم الكبير لهذه الظاهرة في الولايات المتحدة الأمريكية. (Jiang, Y.; Ekono, M.; & Skinner, C. , 2016, pp. 1-2). ولا يعد فقر الأطفال ظاهرة حديثة النشأة في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام ٢٠٠٤ كان ١٣% و٨% من الأطفال في ولاية لويزيانا وولاية ألاباما يعانون من الفقر المدقع (National Center for Children in Poverty, 2005, p. 2). ثم ارتفعت نسبة الأطفال الذين يعيشون في أسر فقيرة في ولاية لويزيانا من ٢٥% في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨% في عام ٢٠١٣ (The Annie. E. Casey Foundation, 2015, p. 1).

وتقوم ''مؤسسة آني إى كايسي'' (The Annie. E. Casey Foundation) في ولاية ميريلاند بالعمل على تقليل معدلات فقر الأطفال وتحسين ظروفهم المعيشية في الولاية وبقية الولايات الخمسين الأخرى. وفيما يخص ولاية لويزيانا تطبق هذه المؤسسة ثلاث استراتيجيات رئيسة لتلبية احتياجات

الأطفال وتحسين الظروف المعيشية لأسرهم. وهذه الاستراتيجيات ''هي: أ) توفير مسارات متنوعة لتيسير حصول الأسر على وظائف تدر دخلاً يكفي لإعالة الأبناء، ويحقق الاستقرار المالي لهم. ب) ضمان التحاق الأطفال بتعليم عالي الجودة في مرحلة رياض الأطفال، وتحسين الجودة التعليمية في المرحلة الابتدائية. ج) إمداد أولياء الأمور بدعم أفضل يؤهلهم لمساعدة أبنائهم اجتماعياً ووجدانياً بصورة أرقي، ويدربهم على تحسين جودة تعلم أطفالهم'' (The Annie. E. Casey Foundation, 2015, p. 2). ويعني هذا أن تنفذ هذه المؤسسة سياسات تشجع حصول أولياء الأمور على رواتب أعلي، وعلى إجازات مرضية مدفوعة الأجر، وعلى مواعيد مرنة للعمل، وتقلل من توتر الآباء والأمهات، وتزيد من قدرة الوالدين على الاستثمار في تعليم أبنائهم.

وهكذا تلعب المنظمات التطوعية دوراً مهماً في تقوية الشبكات الاجتماعية، وفي تدعيم الروابط بين المواطنين وبين المؤسسات الموجودة في البيئة المحلية. ونظراً لأن المنظمات التطوعية تُعد جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المحلي فإن جهودها تكون أكثر فاعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وفي غرس روح المثابرة والإصرار على النجاح، وفي تدعيم الشعور بضرورة الخروج من دائرة الفقر. وتُعد هذه المنظمات شركاء بالغو الأهمية نظراً لقدرتها على حشد وتعبئة المجتمع المحلي، وعلى تقديم الخدمات العاجلة قصيرة المدة وطويلة المدى. وبالإضافة إلى هذا، تستطيع المنظمات التطوعية تنمية روح المثابرة والإصرار على النجاح لدى السكان من خلال تنمية الموارد الاقتصادية المتوافرة، وتقليل مخاطر الفقر، والاهتمام بالمناطق التي تزداد بها معدلات الفقر المدقع. ويعني ذلك أن باستطاعة هذه المنظمات غير الهادفة للربح تلبية احتياجات أكثر الفئات فقراً بصورة مستدامة، وتقليل التفاوتات بين المناطق الجغرافية المختلفة (Chandra, Anita; & Acosta, Joie, 2009, p. 4).

ويعني ذلك أن تقوم المنظمات التطوعية برعاية أولياء الأمور الحاصلين على مستوى متدن من التعليم، وتقديم تدريب مهني متقدم لهم، ومساعدتهم على زيادة دخولهم. ومن خلال رعاية الآباء، وزيادة معدلات اشتراكهم في البرامج التدريبية وبرامج التدريب التحويلي تتحسن قدرتهم على رعاية أبنائهم. كما تقدم هذه المنظمات غير الهادفة للربح برامج للرعاية الصحية لأولياء الأمور وللأطفال مما يحسن من صحتهم البدنية والنفسية واستقرارهم الوجداني. ومن خلال تعزيز نقاط قوة الوالدين، يمكن زيادة مساهمتهم في تعليم ونمو أبنائهم. وتتعاون المنظمات التطوعية مع المؤسسات الحكومية في تكوين لجان تقصي الحقائق، وفي رسم السياسات وتنفيذ البرامج التي تحقق الاستقرار الاقتصادي للعائلات (The Annie E. Casey Foundation , 2014 , pp. 12-13). وباختصار تقيم المنظمات التطوعية شراكة مع الهيئات الحكومية بهدف تحقيق التناغم بين البرامج التي يقدمها كل طرف، وتنفيذ مدخل متكامل لرعاية الأسر وأبنائها من النواحي الصحية والوظيفية والاقتصادية والتربوية. كما تتبادل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية في ولاية ''ساوث كارولينا'' (South Carolina) قواعد البيانات بهدف زيادة كفاءة برامجها، وتحسين جودة مخرجاتها (The Annie E. Casey Foundation , 2014 , p. 13).

المحور الثاني

مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح والالتحاق بالتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن التعليم هو أداة لرفع مستوى دخل الأفراد وإنتاجية المجتمعات. فالتعليم يجعل الاستثمارات المالية ذات عائد أعلى، ويسهم بقوة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وتشير الإحصاءات إلى أن الحصول على عام واحد إضافي من

التعليم يزيد من دخل الفرد طوال عمره بمقدار ١٢%، كما يزيد من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار نصف في المائة. وتزيد قيمة هذه المساهمة إذا اتصف الاقتصاد بالانفتاح وتوظيف التكنولوجيا. وهو درس تعلمته اليابان وكوريا الجنوبية والصين وغيرها من الدول المتقدمة (Kirkegaard, Jacob Funk, 2015, pp. 1-18). ''وتشير إحدى الدراسات الحديثة إلى أن عوائد الاستثمار في التعليم العالي قد ازدادت بشدة في خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية في الصين وروسيا، كما ظلت مرتفعة في الهند والبرازيل. وتفوق عوائد التعليم العالي عوائد التعليم الثانوي في الصين وروسيا والبرازيل'' (Carnoy, Martin; Loyalka, Prashant; Androushchak, Gregory; & Proudnikova, Anna, 2013, p. 28).

''وقد خلص ''أوريوبولوس'' (Oreopoulos) إلى أن حصول الطالب على عام دراسي إضافي يزيد من دخله طوال الحياة بنسبة ١٥%، كما يقلل من احتمالات الإصابة بالأمراض والبطالة. ويعتقد '' أوريوبولوس وسلفانيس'' (Oreopoulos and Salvanes) أن عوائد الاستثمار في التعليم تتجاوز العوائد المالية الفردية'' (Harmon, Colm, 2011, pp. 1-6).

وقد أثبتت البحوث أن أفضل استراتيجيات الاستثمار التعليمي هي: تقديم تعليم عالي الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة، وجعل المدرسة هي محور تقديم الخدمات الاجتماعية من خلال التعاون بين المدرسة وبين الجهات الأخرى. ولهذا تقوم المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح بعقد شراكات مع وزارات التربية والتعليم ووزارات الشؤون الاجتماعية ومع المؤسسات الحكومية في الولايات المختلفة لزيادة معدلات الاستيعاب والتخرج وتقليل معدلات الرسوب والتسرب من المدارس الحكومية. وتشكل المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح لجان لتقصي الحقائق تحلل الأوضاع التعليمية الراهنة، وتقوم أفضل الممارسات المطبقة في الولايات

الأمريكية. وتُعد المنظمات التطوعية العاملة في مدينة نيو يورك وفي ولاية نيوجيرسي وولاية ماساتشوستس من أنجح المنظمات العاملة في مجال تعزيز الشراكات بين المدارس وبين الوزارات والمؤسسات الحكومية (The Connecticut Association for Community Action, 2013, p. 37).

ففي ولاية نيويورك قام الناشط الاجتماعي ''جيوفرى كندا'' (Geoffrey Canada) بإطلاق مبادرة بعنوان ''نطاق الأطفال في حي هارلم'' في عام ١٩٩٠. وقد استهدف هذا البرنامج في بادئ الأمر الأطفال في مبني سكني واحد، ثم تم تطبيقه بعد ذلك في مائة عمارة سكنية. واستهدف هذا المشروع مساعدة الأسر التي تعاني من الفقر المدقع، ونشر ثقافة تقدر التعليم وتحترم السلوك المنضبط القويم. وقد قام هذا المشروع على توظيف خبرات إحدى الكليات في تبصير أولياء الأمور بأهمية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وأهمية رعاية الأطفال في هذه المرحلة السنية. ثم تم التوسع في هذا المشروع تدريجياً ليشمل المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية. ويعتمد هذا المشروع على إثراء الخبرات التعليمية المقدمة للتلاميذ من خلال تدريب المعلمين الأكفاء، وتنويع المناهج الدراسية، وتوفير الرعاة المدربين، وتنفيذ أنشطة ما بعد المدرسة. وبالإضافة إلى هذا، يتم تقديم الرعاية لتلاميذ المرحلة الثانوية ومساعدتهم على التقدم للكليات. وتصل الميزانية السنوية لهذه المبادرة إلى ٤٠ مليون دولار سنوياً. ويعني ذلك أن هذه المبادرة تمول التلميذ الواحد بمبلغ ٣٥٠٠ دولار سنوياً، وهو مبلغ كبير نظراً لأن نصيب التلميذ الواحد من الإنفاق الحكومي في مدينة نيويورك يبلغ ١٥ ألف دولار سنوياً (Capra, Theresa, 2009, p. 78).

وقد قام '' اتحاد التوجيه الفني وتطوير المناهج الدراسية'' في الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ مبادرة لتطوير التعليم تقوم على المدخل الكلي لرعاية الطفل (Whole Child Approach). ويُعد هذا المدخل تحولاً من التركيز الضيق

على التحصيل الدراسي فقط إلى مدخل آخر يركز على تشجيع النمو طويل المدي والنجاح لجميع الأطفال. ويتعاون '' اتحاد التوجيه الفني وتطوير المناهج الدراسية'' مع المعلمين، وأولياء الأمور، وقادة المجتمع المحلي، وصانعي السياسات التعليمية في تنفيذ رؤية تتجاوز التحصيل الدراسي، وتؤكد على الرعاية المتكاملة لكافة جوانب نمو الطفل بصورة مستدامة (Association for Supervision and Curriculum Development, 2015, p. 2).

ويقوم هذا المدخل على المبادئ الست التالية: ''أ) الصحة: حيث يلتحق كل طفل بالمدرسة وهو بصحة جيدة، ويتعلم داخل المدرسة أنماط الحياة الصحية السليمة، ويتدرب على هذه الأنماط. ب) الأمان: حيث يتعلم كل طفل في بيئة آمنة من الناحيتين الفيزيائية والوجدانية بالنسبة للتلاميذ وللكبار. ج) المشاركة: حيث يشارك كل تلميذ بإيجابية ونشاط في التعلم، ويرتبط بالمدرسة وبالمجتمع المحلي الذي يعيش فيه بانتماء قوي. د) الحصول على الدعم: حيث يحصل كل تلميذ على تعلم متفرد يراعي احتياجاته، ويحصل على الدعم بواسطة معلمين مؤهلين ومحبين له. هـ) تحدى قدرات كل تلميذ: حيث يتم تحدى قدرات كل تلميذ من الناحية الأكاديمية، ويتم تأهيله للنجاح في مرحلة التعليم العالي أو عند دخول سوق العمل، كما يتم إعداده للمشاركة بنجاح في العالم الكوكبي. و) الاستدامة: حيث تستخدم المدارس التي توظف المدخل الكلي لرعاية الطفل التعاون والتنسيق والتكامل لضمان النجاح طويل المدى لهذا المدخل'' (Association for Supervision and Curriculum Development, 2013 , pp. 1-6).

ونظراً لافتقار المدارس التي تزداد بها نسبة التلاميذ الفقراء للقدرة على تحسين تعلم التلاميذ، تسعي المنظمات التطوعية إلى مساعدة هذه المدارس على تحسين جودة ممارساتها الإدارية والتربوية، وتحسين قدرات المعلمين والمديرين من خلال تقديم برامج التنمية المهنية وتوظيف المعلمين الأكثر كفاءة. وبالإضافة إلى هذا،

تقوم هذه المنظمات غير الهادفة للربح بتطوير الأهداف التعليمية، وتطبيق المحاسبية. ''وقد أكد الخبراء التربويون مراراً وتكراراً على أهمية تأهيل المعلمين لكي يكونوا فعاليين، وأصحاب مستويات مرتفعة من الدافعية، وقادرين على العمل بكفاءة في الأحياء الفقيرة. كما أكدوا أيضاً على أهمية توظيف النماذج غير التقليدية لرفع مستوى التحصيل الدراسي في المدارس منخفضة الجودة التعليمية، وأهمية استخدام طرق التدريس المختلفة، وتقديم الدعم التربوي والنفسي للتلاميذ'' في الأحياء الفقيرة في ولاية فيرجينيا (Joint Legislative Audit and Review Commission, 2014, pp. 57-61).

وتقوم ''الرابطة الموحدة للمواطنين الأمريكيين من أصول لاتينية'' (League of United Latin American Citizens) من خلال مكاتبها الألف الواقعة في ٣٦ ولاية أمريكية بتحسين الأوضاع التعليمية والاقتصادية والوظيفية للمواطنين الأمريكيين الذين لديهم جذور من دول أمريكا الجنوبية. وقد أقامت '' الرابطة الموحدة للمواطنين الأمريكيين من أصول لاتينية'' ٦٠ مركزاً تكنولوجياً لتعليم التكنولوجيا والأمور المتعلقة بالحاسبات الآلية لحوالي ١٥٠ ألف مواطن أمريكي من أصول لاتينية كل عام. وبالإضافة إلى هذا، يساعد ١٣ مركزاً تعليمياً أقامتها الرابطة ١١ ألف تلميذ من أصول لاتينية على التخرج من المدرسة الثانوية وعلى الالتحاق بالتعليم العالي. وليس هذا فحسب، حيث أسست الرابطة مؤسسة باسم ''تحالف الرابطة الموحدة للمواطنين الأمريكيين من أصول لاتينية مع الشركات الكبرى'' (League of United Latin American Citizens Corporate Alliance) بهدف تعزيز الشراكة بين أكبر ٥٠٠ شركة وفقاً لتصنيف مجلة ''فورتشين'' (Fortune) وبين المواطنين من أصول لاتينية (League of United Latin American Citizens, 2015, p. 1).

وقد قامت '' الرابطة الموحدة للمواطنين الأمريكيين من أصول لاتينية'' بعقد مؤتمرين في فبراير ٢٠٠٢ ومايو ٢٠٠٣ بهدف إنشاء شبكة قومية تربط المدارس الثانوية التي يلتحق بها التلاميذ من أصول لاتينية، وزيادة الوعي بأهمية تعليم هذه الفئة من المواطنين، وتسليط الضوء على مشكلات التسرب، ووضع الخطط التنفيذية للتغلب على هذه المشكلات، وتبادل الخبرات حول أفضل الممارسات لمواجهة هذه الإشكاليات، وزيادة التمويل المقدم لهذه المدارس، وتنفيذ التخطيط الاستراتيجي لإصلاح هذا النوع من المدارس. ''وقد حقق هذان المؤتمران الفوائد التالية :

أ) مساعدة كل ولاية أمريكية على تحديد أبعاد المشكلات التعليمية التي يعاني منها المواطنون الأمريكيون من أصول لاتينية على مستوى الولاية ومستوى الإدارات التعليمية وفقاً للمؤشرات التعليمية المشتركة.

ب) تبادل المعلومات بين '' الرابطة الموحدة للمواطنين الأمريكيين من أصول لاتينية'' وبين المسؤولين في المديريات والإدارات التعليمية وبين قادة المجتمع المحلي حول عدم تكافؤ الفرص التعليمية في مدارس البيض والمدارس التي يلتحق بها المواطنون من أصول لاتينية.

ج) تأسيس تحالف بين المدارس التي تلتحق بها أغلبية من التلاميذ من أصول لاتينية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والخطط الإصلاحية.

د) تحديد المدارس الناجحة في تنفيذ المؤشرات التعليمية المرغوبة والاستفادة منها'' (League of United Latin American Citizens, 2003, p. 8).

وهكذا تلعب المنظمات التطوعية الأمريكية دوراً مهماً في توفير الاستثمارات المالية اللازمة لتقديم الدعم الأكاديمي للتلاميذ في جميع المواد الدراسية بصفة عامة والرياضيات والعلوم بصفة خاصة. وتهدف هذه المنظمات إلى زيادة اتقان التلاميذ للرياضيات والعلوم، ورفع مستوى التحصيل الدراسي لهم، وتقليل التفاوتات

التعليمية بين الأحياء الفقيرة والأحياء الغنية. وتؤسس المنظمات غير الهادفة للربح شراكات مع الهيئات الحكومية ورجال الأعمال لتحسين المدارس، ورفع جودة التعليم. وتقدم هذه المنظمات دعماً للتلاميذ داخل المدارس وخارجها، ''كما تدرب التلاميذ على اكتساب مهارات مثل: كيفية الاستعداد للاختبارات، وتدوين الملاحظات، والقراءة التحليلية، والكتابة النقدية، والتفوق في اختبارات المستوى الرفيع المؤهلة للالتحاق بالجامعات'' (Torres, Luis; Peña, Christopher; Camacho, Karina; & Silva, Priscilla, 2014, p. 22).

وفي العاشر من شهر مارس من عام ٢٠٠٦ عقد ''اتحاد التعليم القومي'' (The National Education Association) بالتعاون مع '' الرابطة الموحدة للمواطنين الأمريكيين من أصول لاتينية'' مؤتمراً تربوياً في مدينة ''دينفر '' حول استراتيجيات تحسين التعليم المقدم للمواطنين الذين ترجع جذورهم لدول أمريكا الجنوبية. وقد ركز هذا المؤتمر على أربعة محاور أساسية: أ) تحسين طرق التدريس في المدارس التي يشكل هؤلاء التلاميذ الغالبية بها. ب) تطوير آليات تمويل التعليم، وأساليب التنمية المهنية. ج) تطوير برامج التعليم في رياض الأطفال وفي مرحلة التعليم العالي. د) تعلم اللغة الإنجليزية لدى أبناء المهاجرين. وقد قدم هذا المؤتمر عدداً من التوصيات الهادفة إلى التغلب على أوجه القصور في التعليم المقدم لهذه الشريحة من المجتمع (Verdugo, Richard, 2006, p. ix).

وفي ولاية نورث كارولينا تتعاون المنظمات الخيرية مع المؤسسات الحكومية في تنفيذ برنامج ''البداية الذكية'' (Smart Start). وهو برنامج يمول عدداً من برامج التدريس في مرحلة الطفولة المبكرة لمساعدة طلاب المعاهد فوق المتوسطة على التدريب التربوي في مجال التدريس لهذه المرحلة العمرية. ويمول هذا البرنامج رواتب أعضاء هيئة التدريس بهدف تشجيع المعاهد فوق المتوسطة على جعل برامج التدريس في مرحلة الطفولة المبكرة جزءاً من برامجها التعليمية. كما يساعد

هذا البرنامج المعاهد فوق المتوسطة على اعتماد برامجها ومؤهلاتها الدراسية (The Pew Center on the States, 2010, p. 13).

ويُعد الدور الإيجابي للمنظمات التطوعية شرطاً ضرورياً لتوفير الموارد المالية الإضافية اللازمة لإصلاح التعليم، ولبناء القدرات القيادية والتنظيمية داخل المدارس والإدارات التعليمية. وتوفر المعارف والتصورات التي تنتجها وتنشرها المنظمات غير الهادفة للربح الأساس الضروري لنشر الأفكار المتصلة بمفهوم العدالة الاجتماعية، ولحشد الرأي العام الداعم للإصلاح التربوي. وتسهم التحالفات بين المنظمات التطوعية وصانعي السياسات التعليمية في تكوين كتلة حرجة من المؤيدين لتطوير التعليم، وفي توفير الأموال اللازمة لدعم الإصلاحات التربوية، كما توفر نماذج عملية مجربة لأفضل الممارسات والتي يمكنها أن تلهم المؤسسات التعليمية وتشجعها على تبنيها وتنفيذها في سياقات مختلفة.

وتسعي ''منظمة حلول أوريجون'' بالتعاون مع ''منظمة إيكو نورث ويست'' (ECONorthwest) و''مؤسسة المنطقة الشمالية الغربية'' إلى تنفيذ مشروع لتحسين جودة التعليم الثانوي الفني في ولاية أوريجون. ويقع هذا المشروع في ''محافظة مالهور'' (Malheur County). وقد تم اختيار ''محافظة مالهور'' لأنها ثاني محافظة في الولاية من حيث ارتفاع معدلات الفقر بها، وانخفاض معدلات دخل الفرد، وقلة معدلات التخرج من المدرسة الثانوية، وارتفاع معدلات القبض على الشباب، وازدياد معدلات العودة للجريمة مرة ثانية بعد الخروج من السجون والمؤسسات العقابية. ويهدف هذا المشروع إلى تطوير التعليم الثانوي الفني في ثلاث إدارات تعليمية بالمحافظة، وتحسين جودة التعليم المقدم للتلاميذ الفقراء بها (Oregon Solutions, 2014, p. 4).

وبالإضافة إلى هذا، قامت ''منظمة حلول أوريجون'' بالتعاون مع عدد من المؤسسات الحكومية، والمصانع الخاصة، وعدد من المنظمات السياسية،

والمانحين، والإدارات التعليمية بجمع ٣٠ مليون دولار لبناء ثلاث مدارس جديدة في مدينة ''فيرنونيا'' (Vernonia). كما قامت بالتعاون مع ''جامعة أوريجون الحكومية'' (Oregon State University) بتطوير المناهج الدراسية بحيث توفر بيئة عالية الجودة لتعلم التلاميذ، وإنشاء جسور بين الأطفال والمراهقين والكبار لتبادل المهارات والموارد والحكمة، وتقديم العروض المسرحية وإقامة المعارض الفنية داخل المدرسة، وتعزيز الشراكة بين المدارس وبين المجتمع المحلي، وتنمية الشعور باحترام وتقدير التراث التاريخي لدى التلاميذ (Oregon Solutions, 2010, pp. 1-6).

وتشترك المنظمات التطوعية مع الناشطين التربويين والمحامين والباحثين في تشكيل جماعات بحثية ولجان لتقصي الحقائق تطالب بتطوير النظام التعليمي، وتعمل على نشر أفضل الممارسات في هذا المجال. وتعمل هذه الفئات سوياً لبناء قدرات العاملين في المؤسسات التعليمية، وفي تصميم وتنفيذ حملات دعائية لتبصير المجتمعات المحلية بالقضايا التعليمية، وفي تبادل الخبرات بين المدارس والجامعات وصانعي السياسات التعليمية. وتعقد المنظمات غير الهادفة للربح مؤتمرات وورش عمل تضم كافة المشاركين في العملية التعليمية، كما تعقد شراكات استراتيجية مع أصحاب المصانع والشركات لتمويل الإصلاحات التربوية، وتطوير المعامل والمختبرات المدرسية، وتدريب التلاميذ داخل المصانع.

وقد قامت ''مؤسسة جيمس إيرفين'' (James Irvine Foundation) بتدشين مبادرة عرفت باسم ''مبادرة دراسة المقررات الدراسية المتزامنة'' في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١ بهدف تمويل الشراكة بين المدارس الثانوية ومؤسسات التعليم العالي. وتسعي هذه المبادرة إلى زيادة فعالية دراسة تلاميذ المرحلة الثانوية لمقررات دراسية يتم تدريسها بالكليات والمعاهد فوق المتوسطة في أثناء تعليمهم الثانوي (Dual Enrollment). وتستهدف هذه المبادرة التلاميذ الفقراء والذين

ينتمون لأسر محدودة الدخل، والتلاميذ ذوي التحصيل الدراسي الضعيف، والتلاميذ الذين ينتمون لعرقيات يقل التحاقها بالتعليم العالي. وتخطط هذه المبادرة لتحسين التحصيل الدراسي لهؤلاء التلاميذ في أثناء دراستهم بالمرحلة الثانوية ومرحلة التعليم العالي، وزيادة معدلات تخرجهم من الكليات والمعاهد فوق المتوسطة (Rodríguez, Olga; Hughes, Katherine L.; & Belfield, Clive, 2012, p. 1).

وفي ولاية كاليفورنيا قامت ''مؤسسة جيمس إيرفين'' بإطلاق مبادرة لتحسين برامج إعداد المعلمين في المستقبل والإخصائيين النفسيين والمعلمين المبتدئين ومديري المدارس بالتعاون مع ''جامعة كاليفورنيا الحكومية'' (California State University). وتقوم هذه المبادرة على تطوير نموذج القيادة التحويلية ونموذج المعلم في المرحلة الثانوية، وتدريبهم على تنفيذ طرق التدريس الحديثة ومعايير المناهج الدراسية المطورة (James Irvine Foundation, 2014, pp. 1-2).

ومما سبق يتضح أن المنظمات التطوعية الأمريكية تسعي إلى تنمية قدرات أولياء الأمور والعاملين بالمؤسسات التعليمية، وإلى تعزيز الشعور بالثقة بينهم، وتشجيع الشراكة بينهم، وتحسين إمكاناتهم كقادة للإصلاح. وتتبني هذه المنظمات مدخلاً يقوم على حل المشكلات، وعلى تقديم الخدمات وفق مستوى أعلى من الجودة، وعلى تدريب المستهدفين على تحسين أوضاعهم المعيشية، وعلى التعاون مع المسئولين داخل المدارس لحل مشكلات الشباب وخاصة في الأحياء الفقيرة. وبعبارة أخرى فإنها تستهدف: تنمية الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع، وتعزيز التعاون بين كافة فئات المجتمع المحلي، وتنمية المهارات القيادية لكافة أطراف العملية التعليمية، والتركيز على احتياجات الفئات المهمشة والمحرومة وساكني المناطق العشوائية والريفية والنائية.

المحور الثالث

مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح ودخول سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية

يعاني سوق العمل من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية في أوائل القرن الحادي والعشرين. وقد استمرت هذه الأزمة من ديسمبر ٢٠٠٧ إلى يونيو ٢٠٠٩. وارتفعت نسبة البطالة على المستوى القومي لتصل إلى ٩.٦%–وهو أعلى معدلاتها–في ٢٠١٠. وقد بلغت نسبة البطالة لدى الأفراد من سن الثامنة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين، ومن سن الخامسة والعشرين إلى سن التاسعة والعشرين، ومن سن الثلاثين إلى سن الرابعة والثلاثين ١٦.٣%، و١٠.٣%، و٨.٦% على الترتيب في عام ٢٠١١. وبلغ المعدل القومي للبطالة للأفراد من سن الثامنة عشرة إلى سن الرابعة والستين ٨.٨% في عام ٢٠١١. ويُعد معدل البطالة في عام ٢٠١٠ هو الأعلى على المستوى القومي منذ عام ١٩٤٨ (Taylor, Paul, 2012, pp. 14-15).

ولهذا سعت العديد من المنظمات التطوعية إلى تقليل معدلات البطالة، وزيادة نسب مشاركة القوي العاملة في سوق العمل، وتقديم التدريب المهني للعاطلين والفقراء. وتسعي هذه المنظمات غير الهادفة للربح إلى زيادة برامج التدريب المهني والتدريب التحويلي في المهن التي يحتاجها الاقتصاد الأمريكي. كما تطالب أيضاً بتخفيض الضرائب التي تدفعها الأسر الفقيرة والأسر محدودة الدخل. وتتواصل هذه المنظمات مع الهيئات والمؤسسات الحكومية للمطالبة بزيادة قيمة إعانة البطالة، وتحسين جودة البرامج التدريبية المتصلة بسوق العمل.

ففي مدينة شيكاغو قامت ''هيئة الإسكان بشيكاغو'' و''مؤسسة الشراكة مع المجتمعات الجديدة'' (The Partnership for New Communities)

و''وزارة الشؤون الأسرية وخدمات الدعم'' بالتعاون مع ''مؤسسة الفرص بشيكاغو'' (Opportunity Chicago) بالتعاون لتوظيف ٥٠٠٠ مواطن من المواطنين الفقراء الذين يسكنون في المساكن الشعبية الحكومية، ولتقديم التدريب والتعليم لهم خلال خمس سنوات تبدأ من عام ٢٠٠٦ وتنتهي في عام ٢٠١٠. وقد تم اختيار هؤلاء الأفراد نظراً لارتفاع معدلات الأمية بينهم، وانخفاض التحصيل الدراسي للمتعلمين منهم، وشيوع البطالة في صفوفهم (Lee, Kimary et al., 2012, pp. i-ii).

وبالإضافة إلى هذا، يقوم ''مركز التنمية الاقتصادية العمرانية'' (Center for Urban Economic Development) التابع لجامعة إيلينوي بمدينة شيكاغو بتنفيذ مبادرة بعنوان: ''نظام جديد للتعلم أثناء العمل من أجل الولايات المتحدة الأمريكية''. ويتعاون ''مركز التنمية الاقتصادية العمرانية'' مع عدد من النقابات العمالية و''جامعة كارنيجي ميلون'' (Carnegie Mellon University) لتأسيس نظام جديد للتدريب الصناعي والمهني في تخصصات التصنيع المتقدم في مدينة بيتسبيرج وضواحيها بولاية بنسلفانيا؛ نظام يختلف كلية عما هو مطبق في سائر الولايات الأمريكية. ويعمل هذا النظام الجديد على إمداد العمال بالمهارات الصناعية اللازمة لإنشاء ورشهم ومصانعهم الصغيرة الخاصة بهم، وزيادة إنتاجيتهم. ويتضمن هذا المشروع تدريباً في عدة مصانع مختلفة، ونظاماً جديداً لربط المهارات التعليمية بالكفايات الصناعية، واستخدام الموديولات التعليمية، وتوظيف العلوم البيئية في ابتكار الاختراعات الصناعية المتقدمة (The Center for Urban Economic Development, 2013, p. 3). ''ويقدم هذا النظام الجديد للتدريب الصناعي والمهني أساساً واسع النطاق للمهارات في مجال التصنيع الحديث لمدة عام واحد بدلاً من ثلاثة أعوام. ويمد المتدربين بمدى عريض من المهارات المرتبطة باستخدام الآلات بدلاً من التعمق في المهارات

الصناعية، كما يتيح لهم التوظف في فرق عمل متعددة التخصصات، وممارسة حل المشكلات في عدة تخصصات مهنية. ويمزج هذا التدريب بين التعلم داخل الفصول الدراسية وبين التعلم القائم على اكتساب الخبرات العملية داخل المصانع. ويوظف التدريب داخل المصانع الآلات التي تديرها الحاسبات الآلية، والمعدات الحديثة التي تمكنهم من أداء مختلف المهام'' (The Center for Urban Economic Development, 2013, p.6).

وفي ولاية كاليفورنيا يقوم ''معهد التعليم الشعبي في جنوب كاليفورنيا'' (Instituto de Educación Popular del Sur de California) بتقديم تعليم وتدريب يهدف إلى تأسيس مجتمع أكثر رحمة وديمقراطية من خلال الاستجابة لاحتياجات ومشكلات الفقراء والمحرومين من ممارسة حقوقهم. ومن خلال تقديم الخدمات التعليمية والتدريبية للمهاجرين يتم تأهيلهم للمساهمة الإيجابية في حل مشكلاتهم. ''ويتعاون معهد التعليم الشعبي في جنوب كاليفورنيا'' مع المنظمات غير الحكومية الأخرى مثل ''مؤسسة مارجريت كاسي'' (Marguerite Casey Foundation) للتغلب على قلة الأموال الحكومية وقلة الموارد المالية لدى بعض المنظمات التطوعية المخصصة للتدريب في أثناء الخدمة، ولصياغة استراتيجيات جديدة لتطوير كفايات العاملين. وتسعي هاتان المؤسستان إلى التأثير على السياسات الحكومية الخاصة بالفقراء والعاطلين والمهاجرين من خلال زيارة الوزارات والهيئات الحكومية في العاصمة واشنطن، وعقد اجتماعات مع أعضاء مجلس النواب في الولايات المختلفة، وتنمية قدرات العاملين في المنظمات التطوعية التي تتعاون معهما، ومخاطبة وسائل الإعلام للتعريف بأهداف هاتين المؤسستين، والتعرف على أنجح الممارسات التي تنفذها المنظمات التطوعية الأخرى'' (Marguerite Casey Foundation, 2010, pp. 14-19).

وفي مدينة سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا شهد عام ١٩٧٣ تأسيس ''منظمة الفلبينيون من أجل التمييز الإيجابي'' (Filipinos for Affirmative Action) للدفاع عن الحقوق السياسية وحقوق اللاجئين. وقد عملت هذه المنظمة منذ عام ١٩٧٣ إلى عام ٢٠٠٩ على الدفاع عن حقوق الفليبينيين الأمريكيين الفقراء، وعلى مساعدة المهاجرين الجدد منهم، وعلى تأهيل الشباب والعمال أصحاب الأجور المنخفضة على مواجهة التحديات والعقبات التي تواجههم أثناء عملهم في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام ٢٠٠٩ تم تغيير اسم هذه المنظمة لتصبح ''المدافعون الفليبينيون عن العدالة''، كما تم توسيع نطاق أنشطتها. وأصبحت رسالتها هي: بناء وتمكين مجتمع قوي من الأمريكيين الذين ترجع جذورهم إلى الفليبين من خلال: تنظيم الناخبين في الدوائر الانتخابية المختلفة، وتنمية القادة المحليين، وتقديم الخدمات، والدفاع عن السياسات التي تشجع على العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. كما أصبحت رؤية هذه المنظمة هي تأسيس مجتمع من الفليبينيين الأمريكيين يتمتع بالقوى اللازمة لتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ولتفعيل الحقوق السياسية والإنسانية لكل فرد (Filipinos Advocates for Justice, 2010, p.1).

وفي ولاية المسيسيبي تقوم ''مؤسسة صدى الولايات الجنوبية'' (Southern Echo) بعقد شراكات استراتيجية مع المنظمات التطوعية المهتمة بقضايا الأمريكيين الأفارقة وقضايا الطبقة العاملة في ولاية المسيسيبي والولايات الجنوبية الأخرى. وتهدف ''مؤسسة صدى الولايات الجنوبية'' إلى تنمية المهارات القيادية للمواطنين الذين ينتمون لأسر فقيرة، وتأهيلهم لفهم القضايا المعقدة مثل: تنفيذ المحاسبية الحكومية، والعدالة البيئية، وتكافؤ الفرص التعليمية، ورفع أجور العاملين. ومن خلال إعداد قيادات في مختلف الأعمار تعمل المؤسسة على تمكين سكان المجتمعات المحلية، وإلزام المسئولين الحكوميين على مستوى الولاية ومستوى

المحليات بتنفيذ آليات المحاسبية بما يلبي احتياجات السكان المحليين. وتوظف المؤسسة المحامين المرموقين لمساعدة السكان المحليين على مواجهة المشكلات القانونية التي تواجههم. وبالإضافة إلى هذا، تسعي هذه المؤسسة إلى رفع الحد الأدنى لأجر العامل في الساعة الواحدة من ٥.١٥ دولاراً إلى ٧.٥ دولاراً (Marguerite Casey Foundation, 2010, pp.2-9).

وباختصار يمكننا القول بأن المنظمات التطوعية تساعد على تحقيق الأهداف التالية: أ) مساعدة الأسر المحرومة على الخروج من دائرة الفقر، وزيادة مستويات الأمان الاجتماعي للأسر منخفضة الدخل، والاستثمار في تنمية رأس المال البشري لبناء أمة أكثر قوة وأماناً. ب) التأكيد على تراث الأمة الأمريكية العريق القائم على توفير شبكة قوية للأمان الاجتماعي للمواطنين والمهاجرين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية. ج) ضمان حصول الأسر على الخدمات الحكومية والتطوعية التي تلبي احتياجاتهم البشرية الأساسية مثل: الخدمات الصحية، والتعليم، والدعم الغذائي، وتقديم التدريب المهني والتحويلي للعاملين والعاطلين. د) الاستثمار في الجهود الهادفة لدمج اللاجئين في المجتمعات التي يعيشون بها، وتأهيلهم لدخول سوق العمل والنجاح فيه. هـ) ضمان حصول جميع المواطنين دون تمييز على عمل يحترم إنسانيتهم وحقوقهم الأساسية، ويؤمن لهم راتب كاف يوفر لهم حياة كريمة ورعاية صحية عالية الجودة.

المحور الرابع

مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح والتماسك الاجتماعي وعدم التمييز في الولايات المتحدة الأمريكية

تتعاون المنظمات التطوعية مع المؤسسات البحثية والجامعات لتحقيق التماسك الاجتماعي وعدم التمييز في المجتمع الأمريكي. ومن أبرز الأمثلة على

ذلك جهود ''المعهد البحثي حول السياسة الاجتماعية والاقتصادية'' التابع لجامعة فلوريدا الدولية (Research Institute on Social and Economic Policy). ويركز ''المعهد البحثي حول السياسة الاجتماعية والاقتصادية'' على إجراء البحوث في مجالات العلوم الإنسانية بهدف تسليط الضوء على القضايا التي تواجه الأحياء الفقيرة، والمتصلة بالطبقة العاملة في ولاية فلوريدا، وتمكين هذه الفئات المهمشة من المشاركة في الحوار المجتمعي، ومن تغيير الواقع المعاش. ومن بين القضايا التي يدرسها هذا المعهد ما يلي: تعليم الجماهير، ومنح الشرعية لدراسة المشكلات الخفية، ومساعدة الفئات الفقيرة والمهمشة على حل مشكلاتهم، وتقديم آلية لمساعدة الحملات الشعبية، وتحليل القضايا المجتمعية وإبراز هياكلها الأساسية ومضامينها الخفية. ويعمل هذا المعهد على تأسيس شراكات دائمة مع الطبقة العاملة، ومؤسسات المجتمع المحلي، والجامعات الأخرى بهدف نشر نتائج البحوث العلمية، وتوثيق أواصر التعاون مع المجتمعات المحلية (Nissen, Bruce; & Eisenhauer, Emily, 2011, p. 21).

وإحدى وسائل تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليل التحيز هي محاربة تهميش الفقراء، وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة أمام أصحاب الرواتب المتدنية. إن توسيع الخيارات المتاحة أمام الفقراء، وزيادة احتمالات تمكينهم الاقتصادي من أنجح وسائل تقليل الاستقطاب الاقتصادي الحاد في المجتمع. ولهذا تبذل المنظمات التطوعية قصارى جهدها لتقليل الفجوة في دخل الفئات المختلفة، ولرفع مستوى دخول العمال منخفضي الدخل (Center for Labor Research & Studies, 2016, p. 3).

ولهذا تبذل المنظمات التطوعية الأمريكية قصارى جهدها لتلبية الاحتياجات التي لا تلبيها الهيئات الحكومية؛ حيث تدرب العاطلين، وتتيح فرص التوظف لهم، وتقدم الخدمات التي تزيد من قوة التماسك الاجتماعي للمجتمعات المحلية، ويدعم

بعضها المصانع والشركات المعرضة لخطر الإفلاس، وتحسن من جاذبية المدن والقرى لممارسة النشاط الاقتصادي، وتزيد من استهداف الأحياء الأكثر فقراً، وتعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية. وتعتبر هذه المبادرات الخلاقة آليات لربط العمليات الاجتماعية والاقتصادية مع ديناميات المشاركة الديمقراطية؛ ومن ثم فهي شرط لازم لبناء اقتصاد تنموي متماسك.

''ومن خلال المساهمة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية تسعي المنظمات التطوعية إلى تنفيذ عملية تنموية يشعر فيها جميع المواطنون من جميع الطبقات بأنهم يستفيدون من التنمية. وتتعاون المنظمات التطوعية في دراسة قضايا الإقصاء الاجتماعي من خلال استثارة وسائل تجديدية لتعزيز المشاركة الاجتماعية. وللإقصاء الاجتماعي عدة جوانب. ولهذا تنفذ المنظمات التطوعية مؤشرات للرفاهية للتغلب على هذا الإقصاء. وكلما زادت مؤشرات المشاركة والتماسك الاجتماعي، كلما تحسنت جودة حياة الفرد. وتؤدى زيادة معدلات المساهمة في سوق العمل، وفي التعليم، وفي الحياة السياسية، وفي الأحداث الثقافية إلى زيادة رفاهية المواطن وتنامي شعوره بالانتماء وتعاظم إنجازاته. ويعتمد التماسك الاجتماعي –كما يري ''ريتزين'' (Ritzen) –على قيم التضامن، والدعم المتبادل، بما يضمن حماية جميع الأفراد في المجتمع. ويؤكد مفهوم التماسك الاجتماعي على أهمية غرس القيم المجتمعية من خلال المبادرات التي تؤكد على الرفاهية الذاتية للفرد والمؤشرات الموضوعية لجودة الحياة'' (Radu, Roxana, 2012, p. 30).

المحور الخامس

مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح وعدالة الاستفادة من الخدمات الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية

تشكل ثلاثة جوانب متداخلة مدخل عدالة الاستفادة من الخدمات الصحية الهادف إلى تقليل التفاوتات في تقديم الخدمات الصحية. وأول هذه الجوانب هو أن إطار عمل عدالة الاستفادة من الخدمات الصحية يرتبط بتصور شامل للقوانين الصحية وبالعوامل الاجتماعية المحددة للصحة بدلاً من التركيز على تصور ضيق يركز فقط على تقديم وتمويل الخدمات الصحية. وثاني هذه الجوانب هو أن إطار عمل عدالة الاستفادة من الخدمات الصحية يستدعي منا أن نحلل بعمق أكبر تأثير التحيزات الاجتماعية والمزايا البنيوية للتدخلات الهادفة إلى تقليل التفاوتات الصحية؛ وخاصة هذه التدخلات التي تهدف إلى تبني مدخلاً فردياً يقوم على المسئولية الشخصية للفرد تجاه العدالة الصحية. وثالث هذه الجوانب هو أن التدخلات لتقليل التفاوتات في الخدمات الصحية يجب أن يتم تصميمها وتنفيذها بطريقة تعظم من مشاركة المجتمع المحلي. ولكن لا يجب الخلط بين هذا الجانب الثالث وبين المدخل الذي يركز بدرجة كبيرة على دور الفرد في تحسين واقع الخدمات الصحية (Wiley, Lindsay, 2014, p. 87).

ويرى ''فينكاتابورام سريدار'' (Venkatapuram, Sridhar) ''أن لكل إنسان حق أخلاقي في الحصول على الأسس الاجتماعية لقدرات صحية كافية وعادلة نظراً لأن لهذه القدرات الصحية قيمة كبيرة في تكوين الكرامة الإنسانية، كما أن لها قيمة في إدراك ومتابعة ومراجعة خطط المرء الحياتية ضمن المجتمع الكوكبي'' (Buyx, Alena; Kollar, Eszter; Laukotter, Sebastian, 2016, p. iii). وبالتالي يقدم العلماء المتخصصون في علم الوبائيات نتائجهم

عن الارتباطات الممكنة بين ظروف معينة وبين الأوضاع الصحية للمواطنين. ويمكن السعي لربط الظروف الاقتصادية والاجتماعية مثل: الدخل، والخلفية التعليمية، والنوع، والسلوك، وأنماط الحياة، والنظام الغذائي بحدوث الأمراض (Schramm, Thomas, 2016, p. 21).

وقد أشارت ''ماجيت جويندولين روبرتز'' (Majette, Gwendolyn Roberts) إلى أن القضاء على التفاوتات في تقديم الرعاية الصحية يُعد مشكلة معقدة تتطلب حلولاً متعددة. وأوضحت أن الجهود المستقبلية لتقليل هذه التفاوتات يجب أن تتضمن الاستمرار في المطالبة بذلك، ومخاطبة الرأي العام من خلال وسائل الإعلام واسعة الانتشار، وقيام وزارة الصحة والخدمات البشرية بصياغة استراتيجية قومية تتضمن أهدافاً زمنية محددة (Majette, Gwendolyn Roberts , 2012, p. 926).

وقد كانت أدوار المنظمات التطوعية في مجال العدالة الصحية تركز في الغالب على تمكين المجتمع المحلي، وترقية قدرات ساكنيه بحيث يتمكنون من المشاركة في صياغة السياسات والبرامج التي تؤثر على صحتهم. ومن خلال بناء قدرات المواطنين تستطيع المنظمات التطوعية تنمية المهارات القيادية والكفايات الصحية لدى الأفراد. وبالإضافة إلى هذا تقوم المنظمات التطوعية بعقد شراكات مع الهيئات الحكومية والخاصة لتحسين الخدمات الصحية.

وفي ولاية إنديانا وفي منتصف التسعينيات حصلت ''لجنة المدن الصحية'' بمدنية نيوكاسل على تمويل من ''مؤسسة و. ك. كيلوج''(W.K. Kellog) لإجراء بحث من خلال المشاركة مع المجتمع المحلي وأربعة باحثين من كلية التمريض بجامعة إنديانا. وكان الهدف من هذا البحث هو جعل الخيارات الصحية هي الخيارات الأسهل عند تطبيقها، والتأثير على صانعي القرار والرأي العام لكي يفكروا في الآثار الصحية المحتملة لعدد من البرامج، وإحداث عدد من التغييرات

في صحة المواطنين في هذه المدينة (Minkler, Meredith et al. , n.d., pp. 38-39).

وفي ولاية نيومكسيكو (New Mexico) قامت ''منظمة التواصل مع الشباب'' (Youth Link) بتحديد مشكلات المجتمع المحلي ممثلة في: القيادة في أثناء تناول المشروبات الكحولية، وحمل القاصرات خارج نطاق الزواج، وارتفاع معدلات الفقر، والتدخين، وتعاطي المخدرات، والعنف، والجريمة، والانخراط في أنشطة إجرامية، والهروب من المدارس. ونظراً لعدم الإنصات إلى الشباب وإلى مشاكلهم قررت ''منظمة التواصل مع الشباب'' تغيير هذه الأوضاع السلبية. ونظمت المنظمة برنامجاً يخاطب الشباب، ويقدم لهم البرامج التدريبية، ويجرى البحوث بهدف التأثير على السياسات التي تطبقها المدن وسلطات الولاية، وتحسين الأوضاع الصحية للشباب في مختلف أنحاء الولاية (Minkler, Meredith et al. , n.d., p. 41). ولتحقيق هذه الأهداف حصلت ''منظمة التواصل مع الشباب'' على منحة من ''مؤسسة و. ك. كيلوج''(W.K. Kellog) في عام ١٩٩٤ ، واستخدمتها في إنشاء ١٤ فريق عمل للشباب من سن الثانية عشرة إلى سن الواحدة والعشرين. وكانت فرق العمل هذه تركز على مكافحة التدخين، وتعاطي المخدرات، وتقليل معدلات العنف. وبالإضافة إلى هذا، تعاونت المنظمة مع أساتذة الجامعات من برنامج الماجستير في الصحة العامة بجامعة نيومكسيكو لإجراء دراسة تقويمية متعمقة استمرت لمدة ٧ سنوات. واستهدفت هذه الدراسة بناء قدرات الشباب، وتمكينهم، والتأثير على السياسات الحكومية (Minkler, Meredith et al. , n.d., pp. 41-42).

وفي ولايات كاليفورنيا، ونورث كارولينا، والمسيسيبي يقوم حاكم كل ولاية بالتعاون مع المنظمات التطوعية ورجال الأعمال وأصحاب الشركات لتحسين النظام الصحي وبناء قدرات العاملين في المستشفيات. وفي ولاية جورجيا توجد ٨

فرق عمل مدربة على تسهيل إجراءات خدمة المواطنين، والتخطيط الاستراتيجي، وتنمية المهارات القيادية. وتعمل هذه الفرق على تحسين الخدمات الصحية بالولاية. وتتعاون هذه الفرق من خلال شراكة مع ''المؤتمر القومي لأعضاء مجلسي النواب والشيوخ'' (National Conference of State Legislators) ومع ''الاتحاد القومي للمحافظين'' (National Association of County Commissioners) لتحسين معدلات استفادة المواطنين من الخدمات الصحية عالية الجودة في ولاية جورجيا (The National Policy Consensus Center ,n.d. , p. 8).

وفي ولاية لويزيانا يتعاون ٢٠ شريكاً من المنظمات التطوعية والهيئات الحكومية على مستوى المحافظة والولاية والنقابات المهنية، وينسقون جهودهم لتحسين استفادة سكان الولاية من الخدمات الصحية. وبالإضافة إلى هذا تدرس ''هيئة الصحة الريفية'' في الولاية تغيير أساليب عملها، وتقديم المزيد من التمويل للمنظمات التطوعية العاملة في قطاع الصحة (The National Policy Consensus Center, n.d., p. 8).

ومما سبق يتضح أن النظام الصحي الراهن يوجد به تفاوتات واضحة بين ما يقدم للأغنياء وما يقدم للفقراء. ومع تزايد نسبة المصابين بأمراض مزمنة في الأحياء الفقيرة والتجمعات المهمشة، أخذ صانعو السياسات الصحية في الجهات الحكومية يفكرون في البحث عن حلول لهذه الإشكاليات. وهنا تقدمت المنظمات التطوعية، وقامت بصياغة نماذج ناجحة للشراكة فيما بينها وبين الجهات الحكومية بهدف تقليل الفجوات في جودة الخدمات الصحية. وقد تزايدت أهمية هذه الشراكات كآلية ناجحة لتقليص الفجوة بين الرعاية الصحية التي يحصل عليها ساكنو الأحياء الثرية وتلك التي يحصل عليها ساكنو الأحياء المهمشة والمحرومة.

المحور السادس

مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح والعدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية

إن هناك ثلاثة تصورات تتصل بالعدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة. وهذه التصورات هي: العدالة في ضوء عدم التحيز (Justice As Impartiality)، والعدالة باعتبارها المعاملة المتساوية للحالات المتساوية والمعاملة غير المتساوية للحالات غير المتساوية، والعدالة في ضوء المعاملة بالمثل (Justice as Reciprocity). والسؤال الجوهري هو: كيف يمكن تطبيق التصورات الثلاثة على سياق العدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة. ويفيد مفهوم ''حجاب الجهل'' الذي وضعه ''راولز'' (Rawls) في تحديد مبادئ العدالة بين الأجيال، ومن ثم في فهم مفهوم العدالة في ضوء عدم التحيز. ويري ''جورج تريميل'' (Jörg Tremmel) أن الأفراد لن يختاروا أن تصبح جميع الأجيال متساوية، لأن هذا يعني أن الأجيال التالية سوف تظل في نفس المستوى المنخفض للأجيال السابقة. وفي هذا السياق يكون ''معدل التقدم المستقل'' ذي أهمية كبيرة؛ فالأجيال اللاحقة تستفيد من خبرات، وابتكارات، واختراعات الأجيال الماضية. ولا يوجد سبيل لجعل الأجيال السابقة تستفيد من التكنولوجيا والطب المستقبليين لأن الزمن يسير في اتجاه واحد (Tremmel, Jörg, 2010, p. 29).

أما العدالة باعتبارها المعاملة المتساوية للحالات المتساوية فهي ليست خياراً إلا إذا اختار المرء أن يحرق كل جيل جميع مكتباته، وأن يدمر جميع اختراعاته وابتكاراته قبل أن يموت. وإذا حدث ذلك فسوف تعود البشرية إلى نفس المستوى البدائي الذي كان عليه إنسان النياندرتال. وفيما يتصل باللامساواة بين الأجيال يمكن نقل المعاملة المتساوية للحالات المتساوية والمعاملة غير المتساوية للحالات

غير المتساوية للأجيال القادمة. وتتطلب المعاملة غير المتساوية للحالات غير المتساوية معاملة الأجيال المختلفة بطريقة مختلفة. ويجب أن يتمتع كل جيل بالحق في التوظيف الكامل لإمكاناته، والوصول إلى أقصي حد ممكن من الرفاهية. أما فيما يتصل بالعوامل المستقلة للتقدم فلكل جيل نقطة بداية مختلفة. ولما كانت نقطة البداية مختلفة من جيل لآخر، فمن الطبيعي أن تكون الأجيال الأحدث أفضل من الأجيال الأقدم. وبالتالي، فلن تتساوى الفرص المتاحة للأجيال المختلفة. ولا يحق لأي جيل أن يفسد المزايا المتاحة أمام الجيل التالي. ولهذا، يجب أن يتم وضع سقف لاستغلال الجيل الحالي للموارد الطبيعة من خلال تجنب الاستنزاف البيئي والمجتمعي والفني (Tremmel, Jörg, 2010, p. 29).

ويقوم منطق المعاملة بالمثل على فكرة أن الأفراد ينبغي أن يساهموا في رفاهية المجتمع في مقابل أن يقدم لهم المجتمع الدعم المالي عندا يكونون في أزمة. ويعتمد مبدأ المساهمة المسبقة قبل الحصول على دعم الدولة المادي على منطق المعاملة بالمثل الذي وصفه ''ستيوارت وايت'' (Stuart White) قائلاً: إذا كان الفرد يتمتع عن قصد بثمار عمل مواطني بلده، فإن العدالة تقتضي أن يقدم هو أيضاً سلعة أو خدمة مناسبة في مقابل ذلك'' (Bidadanure, Juliana, 2012, p. 23).

وتتطلب العدالة بين الأجيال تعظيم قدرة الأفراد الشباب على اتخاذ قرارات حرة باسم الإنصاف والكفاءة الاجتماعية طويلة المدى وبخاصة في ظل ظروف التقشف الاقتصادي. ويعتبر تكافؤ الفرص شرطاً أساسياً للعدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة. ويتطلب تشجيع مبدأ تكافؤ الفرص أن نأخذ في الاعتبار كيفية نقل السلع من جيل حالي لجيل لاحق. وبالتالي، فإن محاربة الظلم في العدالة المتصلة بالحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة هي فرصتنا الأفضل لتقليل التفاوتات في الفرص المتاحة أمام كل جيل من الأجيال. ونتيجة لهذا، فإن

تخصيص حد أدني للدخل للشباب صغار السن وللمؤسسات المجتمعية سوف يسهم بقوة في تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة (Bidadanure, Juliana, 2012, pp. 26-27).

ويؤكد ''راولز'' على أهمية اختيار توزيع الدخل بناء على أعلى مستوى من الرضا لدى الفئات الأكثر حرماناً في المجتمع (Long, Ngo Van, 2007, p. 13). ويشير ''روبرت سولو'' (Robert Solow) إلى أننا ينبغي أن نحافظ على مقدار كاف من الثروة للأجيال القادمة، بحيث تستطيع هذه الأجيال أن تتمتع بنفس مستويات الرفاهية التي تتمتع بها الأجيال الحالية (Wolf, Clark, 2003, p. 290). ''وعلى الرغم من أننا لا نستطيع اليوم أن نوفر المعارف المتقدمة والتكنولوجيا التي تستطيع حل جميع مشكلات المستقبل، إلا أننا نستطيع أن نستثمر اليوم في المؤسسات التعليمية والأدوات البحثية التي تؤدى إلى حل هذه المشكلات. وبالتالي يجب علينا أن ندعم ونمول البحوث الأساسية والتطبيقية'' (Partridge, Ernest, 2008, pp. 6-7) .

ووفقاً لهذا المدخل فإن مبادرات المنظمات التطوعية الأمريكية الهادفة إلى نشر التعليم، وتقليل معدلات الفقر، ومكافحة البطالة، وتحقيق التماسك الاجتماعي وعدم التمييز، وتنفيذ عدالة الاستفادة من الخدمات الصحية، وتحقيق التنمية المستدامة كلها مجتمعة تعمل على الوصول إلى العدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة. ''وتؤكد الحكومة الأمريكية بقوة على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المبادرات التنموية'' (OECD, 2006, p. 10).

ثانياً خبرات السويد حول أدوار مؤسسات المجتمع المدني التطوعية في تحقيق العدالة الاجتماعية:

وسوف نتناول في هذا الجزء نفس المعايير التي تم تطبيقها على الولايات المتحدة الأمريكية وهي: منع الفقر، والالتحاق بالتعليم، ودخول سوق العمل، والتماسك الاجتماعي وعدم التمييز، وعدالة الاستفادة من الخدمات الصحية، والعدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة.

المحور السابع

مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح ومنع الفقر في السويد

قدم الباحث ''جوستة إيسبينج–أندرسون'' (Gosta Esping-Andersen) في دراسته المنشورة في عام ١٩٩٠ مفهوم نظم دولة الرفاهية. ومنذ ذلك الوقت فهم الباحثون أن تقديم الدول الصناعية للخدمات الاجتماعية محكوم بمنطق معين: ويعني ذلك أن هناك معايير معينة –تتصل بالأدوار المناسبة للدولة وللأسواق وللعائلات–تحكم إنشاء مؤسسات دولة الرفاهية كما تحكم صياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية، وتوجه النواتج الاجتماعية والاقتصادية. ويساعد هذا المنطق على التنبؤ بفهم المسارات الأشمل لتقديم كل دولة للخدمات الاجتماعية بها. وقد لاحظ ''جوستة إيسبينج–أندرسون'' أن دول الرفاهية الاجتماعية الليبرالية كانت تتبني المدخل التدريجي في توفير الدعم الاجتماعي؛ حيث كان تقديم هذا الدعم مبنياً على أساس الاحتياج المادي وليس على أساس تعميم التقديم. وينظر إلى المسئولية عن إعادة إنتاج الأوضاع الاجتماعية باعتبارها اختياراً إلى حد كبير. ومن ثم، فإن المسئولية تقع بصورة أساسية على الأسرة، وفي غياب الأسرة على السوق. وقد كانت دول الرفاهية الاجتماعية الليبرالية من الناحية التقليدية أقل كرماً من الدول

الصناعية الأخرى من حيث حجم التمويل الحكومي للخدمات الاجتماعية، ومن حيث التوافر الإجمالي لهذه الخدمات. كما اتصفت دول الرفاهية الاجتماعية الليبرالية بوجود تفاوت طبقي أكثر شدة (White, Linda A. , 2012, p. 661).

وتلعب المنظمات التطوعية غير الحكومية، والكنائس، والقوانين الراعية للفقراء أدوار مهمة في نظام الرفاهية الاجتماعية بالسويد. وترجع ''القوانين الراعية للفقراء'' (Poor Relief Laws) إلى عام ١٧٦٠. وقد شهدت الفترة من ١٨٤٧ إلى ١٨٥٣ صدور القوانين التي أرست أسس نظام الرفاهية الاجتماعية السويدي. كما شهد عام ١٩١٣قيام حكومة الحزب الليبرالي بزيادة حجم ومجالات المنح الاجتماعية. ففي هذا العام أصدر الحكومة السويدية قانون المعاشات التقاعدية القومية، وفي عام ١٩١٨ أصدرت الحكومة الائتلافية بين الحزب الليبرالي والحزب الاشتراكي الديمقراطي قانوناً لرعاية المعوزين جعل رعاية الفقراء ضمن مسئوليات الحكومات المحلية، وحدد المسئوليات التنظيمية للحكومة المركزية في هذا الصدد. ويُعد القانون الصادر في عام ١٩١٨ هو حجر الزاوية في برامج الرفاهية الاجتماعية التي طبقت في السويد بعد ذلك. وقد استمر نظام الرفاهية الاجتماعية في التطور في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين حتى أصبحت السويد هي ثالث أغني دولة في العالم آنذاك. وقد وصل نظام الرفاهية الاجتماعية إلى ذروة قوته في السبعينيات من القرن العشرين حيث غطى جميع السكان بداية من الأطفال في رياض الأطفال وصولاً إلى الكبار المتقاعدين (Sama, Thomas Babila, 2012, p. 129).

ولهذا تتعاون المنظمات غير الحكومية السويدية مع ''كلية ستوكهولم للاقتصاد'' (Stockholm School of Economics) ومع الكنائس في تنفيذ عدة مبادرات لتقليل الفقر، وتشجيع التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحلية،

وتحفيز الشركات التجارية على ممارسة دور تنموي أكبر ضمن مسئولياتها الاجتماعية (European Commission, 2015, pp. 2-6). ومن أبرز المنظمات التطوعية السويدية ''مجلس الإرساليات السويدي'' (Swedish Mission Council) ؛ وهو عبارة عن تجمع للكنائس والمنظمات المسيحية يتكون من ٣٦ منظمة وكنيسة سويدية تعمل سوياً لتوفير فرص للأفراد والمجتمعات لكي تتطور. ويقدم ''مجلس الإرساليات السويدي'' مقررات دراسية وورش عمل للأفراد في السويد وفي الدول النامية، كما يوزع سنوياً ١٠٠ مليون كرونا سويدية لتمويل الأنشطة التنموية في ٤٠ دولة من بينها السويد. وبالإضافة إلى هذا، ينظم المؤتمرات بهدف نشر المعارف المتصلة بآليات تقليل معدلات الفقر (United Nations Development Programme, 2013, pp. 235-236).

وتهدف المنظمات التطوعية السويدية إلى القضاء على الفقر المدقع، وتقليل معدلات اللامساواة، وتقليل التمييز ضد الأفراد، وتشجيع مشاركة الأفراد في العمليات التنموية. وتتبني هذه المنظمات سياسات تهدف إلى تحديد الأسباب الفعلية للفقر، ووضع تقليل الفقر في قلب جدول أعمال التنمية المستدامة. وتقوم رؤية المنظمات غير الحكومية السويدية على وجود عدة أبعاد لظاهرة الفقر، وعلى كون الفقر يتجاوز النقص في الموارد، ليشمل ضعف القدرات، وانخفاض أعداد الخيارات المتاحة أمام الأفراد، وانخفاض الإحساس بالأمان، والشعور بالعجز. ولهذا تبذل هذه المنظمات جهوداً دؤوبة لصياغة مقاييس أكثر دقة لتحديد ظاهرة الفقر ولقياس أبعاده المتعددة، ولتقليل التفاوتات بين الأفراد، ولتلبية الاحتياجات الإنسانية للفقراء (CONCORD Sweden, 2014, pp. 4-5).

ويعني هذا، أن المنظمات السويدية تنظر إلى القضاء على الفقر باعتباره حق من حقوق الإنسان، وآلية لتحقيق التنمية المستدامة. فتقليل معدلات الفقر لا يقتصر فقط على القضاء على الفقر المدقع بل تشمل أيضاً تقليل اللامساواة، وتنفيذ

استراتيجيات تنموية فعالة على المدى البعيد. وبعبارة أخرى فهي تسعي إلى ربط الأهداف التنموية بأهداف الحفاظ على البيئة من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المبادرات الهادفة إلى تشجيع العمل الذي يحترم الحقوق الأساسية للإنسان، ويوفر بيئة العمل الآمنة، والأجر المناسب، ويحترم الأمان الجسدي والعقلي للعمال، ويسهم في نهاية المطاف في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد كانت الأدبيات التنموية في الماضي تركز على منع الفقر من خلال توفير الحد الأدنى من المتطلبات الاجتماعية، وبمرور الوقت تبنت الدول المتقدمة ومن بينها السويد مفهوم العمل الآمن الذي يحترم الحقوق الأساسية للإنسان (Decent Work). ويتجاوز هذا المفهوم الجديد للعمل الحد الأدنى من الاحتياجات ليصل إلى التخطيط الشامل على مستوى المجتمع ككل. ولهذا فهو مفهوم أعمق وأشمل، كما أنه ينظر إلى ظاهرة الفقر باعتبارها دليلاً على الفشل في تحقيق الأهداف المجتمعية الأساسية. فالعمل الآمن الذي يحترم الحقوق الأساسية للإنسان يقلل في نهاية المطاف من معدلات الفقر، ويزيد من دخل الفرد. ولا يقل الاستقرار الوظيفي والإحساس بالأمان في أماكن العمل أهمية عن توفير الحد الأدنى من الأجور. ويهدف العمل الآمن الذي يحترم الحقوق الأساسية للإنسان إلى تحقيق الأهداف الآتية: ''أ) توفير فرص أفضل لتمكين الفقراء من تحسين ظروفهم المعيشية. ب) وتوفير عدد أكبر من الفرص وبخاصة للنساء والشباب للحصول على وظائف آمنة ومنتجة تشجع ريادة الأعمال. ج) وزيادة معدلات الاستفادة من الخدمات وبخاصة لدى النساء والشباب، وتحسين قدرتهم على إنشاء وإدارة مشروعاتهم التجارية والصناعية. د) وتحسين قدرة المؤسسات المجتمعية على نشر الوعي بأهمية حقوق العمال. هـ) وزيادة معدلات استفادة الفقراء من شبكات الأمان الاجتماعي'' (Ministry of Foreign Affairs Sweden, n.d., p. 2).

وبالإضافة إلى مساهمات المنظمات التطوعية السويدية، ترتفع قيمة الإنفاق الاجتماعي الحكومي. وتُعد نسبة الإنفاق الاجتماعي الحكومي الموجه للقوي العاملة في الدول الإسكندنافية من أعلى النسب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتمثل الضرائب في الدانمارك وفنلندا والسويد ٥٢% من مصادر الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧ مقارنة بنسبة ٤١% فقط في دول الاتحاد الأوروبي. وتعني هذه النسبة المرتفعة أن الحكومات في الدول الإسكندنافية–ومن بينها السويد–تخصص حصص كبيرة من ميزانياتها للإنفاق الاجتماعي (The United Nations Children's Fund, 2000, pp. 2-10). ''وتتمتع السويد بتوزيع للدخل أكثر عدالة يفوق الدول الأوروبية الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وترجع هذه العدالة إلى عدة أسباب من بينها ارتفاع قيمة الإعانات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة للفقراء وللأسر المعرضة للانزلاق في دائرة الفقر'' (Joseph, George, 2012, pp. 195-196). وتقدم المنظمات التطوعية خدماتها الهادفة إلى تحسين جودة التعليم، ودمج الفقراء في سوق العمل، وتحسين الدعم المقدم للأسر.

''ولتسهيل مشاركة المنظمات التطوعية في سياسات مكافحة الفقر بذلت الحكومة السويدية جهوداً كبيرة لتحسين الحوار بين الهيئات الحكومية المختلفة وبين المنظمات التطوعية. ومن أبرز هذه الجهود تأسيس شبكة للمنظمات التطوعية بهدف التنسيق بين جهود المنظمات غير الحكومية، وتفعيل كفاءة سياساتها. ولا تختلف سياسات المنظمات التطوعية كثيراً عن سياسات الهيئات والمؤسسات الحكومية (Hallerod, Bjorn, 2003, p. 6). ومن أهم الخصائص المميزة لسياسات المنظمات التطوعية تركيزها القوي ''على ضمان تمتع الرجال والنساء بنفس القدر من التمكين بحيث يستطيعون تغيير المجتمع وتحسين حياتهم الشخصية. ويعني ذلك أنها تؤكد بشدة على: التوزيع العادل للسلطة والتأثير،

والمساواة الاقتصادية بين الجنسين، والتوزيع العادل للرعاية غير مدفوعة الأجر وللأعمال المنزلية، وانهاء العنف الذكوري تجاه النساء'' (Eléonore, Faure; Svenfelt, Asa; Finnveden, Goran; & Hornborg, Alf , 2016, p. 11).

وبعبارة أخرى، فإن المنظمات غير الهادفة للربح في السويد تتبني سياسات ومبادرات تقوم على عدم التمييز بناء على النوع، وعلى تحقيق المساواة بين الرجال والنساء. وقلب هذه المبادرات هو الإيمان بأن المساواة بين الجنسين يجب أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة اليومية للأفراد والمؤسسات وبخاصة المؤسسات الحكومية التي تخصص ميزانيات لتمويل الخدمات العامة، والمؤسسات التي تصيغ المعايير المجتمعية. وعدم التمييز بناء على النوع كاستراتيجية هي آلية لمحاربة الميل السائد لإهمال حقوق المرأة، ولاعتبار كون هذه الحقوق ذات أهمية ثانوية مقارنة بالقضايا السياسية الأخرى. وبالإضافة إلى الاهتمام بقضايا المرأة، تهتم المنظمات التطوعية السويدية ''بتحسين الأوضاع الصحية للسكان، وتركز على خلق الظروف الضرورية اللازمة للاستفادة من الخدمات الصحية بعدالة'' (Eléonore, Faure; Svenfelt, Asa; Finnveden, Goran; & Hornborg, Alf , 2016, p. 9). وعلى سبيل المثال تتعاون المنظمات غير الهادفة للربح مع ''المعهد القومي السويدي للصحة العامة'' ومع عدد من مؤسسات التعليم العالي لتقديم تدريب متخصص للمصممين المعماريين حول المهارات اللازمة لتأسيس بيئة تشجع الأنشطة البدنية والصحة الجيدة للمواطنين. وتنسق المنظمات التطوعية مع المعهد القومي السويدي للصحة العامة لتأسيس شبكات تواصل اجتماعي تضم المصممين المعماريين ومخططي المدن والأطباء بهدف توضيح أهمية صحة الإنسان واعتمادها على نماذج التصميم المعماري والتخطيط العمراني، وتصميم قوائم تحقق (Checklists) يتم توزيعها على أعضاء المجالس المحلية ومجالس المدن لتساعدهم على اتخاذ القرارات العمرانية

الصحيحة. وتنشر المنظمات التطوعية بالتعاون مع الكليات والجامعات دراسات حالة متعمقة'' (The Swedish National Institute of Public Health, n.d., pp. 7-9). ومن خلال هذه الجهود تنفذ المنظمات غير الحكومية السويدية مبادرات لتحسين الصحة العامة، وتنشر أفضل الممارسات حول كيفية تقليل نسب الإصابة بالأمراض القاتلة، كما تحشد الرأي العام لتعديل القوانين الصحية.

المحور الثامن

مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح والالتحاق بالتعليم في السويد:

وسوف نتناول في هذا الجزء الالتحاق بالتعليم (Access to Education).

ومن الناحية القانونية ''ينص القانون السويدي على إلزام أولياء الأمور برعاية أبنائهم حتى سن الثامنة عشرة، وعلى استمرار هذه الرعاية بعد هذا السن في حالة استمرار الأبناء في الدراسة بالمرحلة الثانوية. وتنتهي هذه الرعاية بمجرد التخرج من المدرسة الثانوية. ويستطيع الأبناء بعد سن الثامنة عشرة الحصول على الإعانات الاجتماعية باستقلالية (European Union & Council of Europe, n.d., p. 3). كما ''ينص قانون التعليم السويدي على إلزام السلطات المحلية بجمع المعلومات عن الشباب الذين تسربوا من المرحلة الثانوية ومازالوا أقل من سن العشرين، وعلى قيامهم باتخاذ الإجراءات المناسبة لمساعدتهم. وقد طالبت إحدى اللجان الحكومية التي تم تشكيلها في عام ٢٠١٢–٢٠١٣ بأن تنفذ السلطات المركزية إجراءات أكثر فاعلية لتسهيل دخول هؤلاء الشباب سوق العمل'' (European Union & Council of Europe, n.d., p. 4).

ويبلغ الإنفاق الحكومي على التعليم في السويد منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي ٦.٦% في عام ٢٠١٣. وهي نسبة من أعلى نسب الإنفاق الحكومي

على التعليم في دول الاتحاد الأوروبي. ويفوق الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في السويد ما يتم إنفاقه في الدول الأوروبية الأخرى. ويتم تخصيص أكثر من نصف نصيب الطالب من الإنفاق في التعليم العالي لأغراض البحث العلمي (European Union, 2015, p. 3).

وتطبق وزارة التربية والتعليم السويدية عدة إجراءات لتحسين التحصيل الدراسي وتكافؤ الفرص التعليمية. حيث تم إلزام السلطات المحلية بداية من ١ يوليو ٢٠١٤ بأخذ العوامل الاجتماعية والاقتصادية للتلاميذ في الاعتبار عند تخصيص الميزانيات التعليمية للمدارس. كما بدأت الحكومة في تطبيق برنامج إصلاحي للتدخل المبكر في المدارس يتضمن تخصيص ١.٩ مليار كورونة سويدية في عام ٢٠١٥. وبمقتضي هذا البرنامج الإصلاحي يمكن للمدارس الحكومية والخاصة أن تستخدم هذه الميزانية الإضافية في تقليل كثافة الفصول، وتوظيف أعداد أكبر من المعلمين المتخصصين، وتحسين جودة التعليم بها. وبالإضافة إلى هذا، سوف يتم تطوير مناهج اللغة الأم (اللغة السويدية) واختبارات القراءة في اللغة الأم وفي الرياضيات في الصف الأول الابتدائي، كما تم تشكيل لجنة حكومية قدمت مقترحاتها في ٣٠ سبتمبر من عام ٢٠١٦ حول كيفية تطوير المناهج وطرق التدريس في اللغة السويدية والقراءة والكتابة والرياضيات في الثلاثة صفوف الأولي من المرحلة الابتدائية. وتقوم لجنة حكومية ثانية بدراسة آليات زيادة عدد سنوات الإلزام من ٩ سنوات لتصبح ١٠ سنوات (European Union, 2015, p. 4).

ومن أهم خصائص التعليم قبل الجامعي في السويد السماح للمدارس الخاصة بالحصول على نفس قيمة الميزانيات المخصصة للمدارس الحكومية المماثلة. وتسمي المدارس الخاصة في السويد المدارس المستقلة (Independent Schools). وتقوم المدارس الخاصة بتدريس نفس المناهج القومية بالإضافة إلى مناهج دراسية إضافية مثل: التربية الدينية، والفنون، والألعاب الرياضية،

والموسيقي. وتخضع المدارس الخاصة لرقابة وإشراف الهيئة القومية للتعليم (The National Agency for Education). ويهدف التمويل الحكومي للمدارس الخاصة إلى زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم، وتحسين الجودة التعليمية (Patrinos, Harry Anthony; Barrera-Osorio, Felipe; & Guaqueta, Juliana, 2009, p. 75).

ومنذ تعديل قانون التعليم في التسعينيات من القرن العشرين، أصبح من حق الكيانات القانونية في السويد تأسيس المدارس الخاصة. وقد نص القانون المعدل على حق المؤسسات الدينية في تأسيس وإدارة مدارس دينية بشرط الحصول على تصريح من الهيئة القومية للتعليم. وتشير الإحصاءات الصادرة عن الهيئة القومية للتعليم في عام ٢٠٠٥ إلى وجود ١٠٠ مدرسة دينية في السويد؛ ويشمل هذا العدد ٩٠ مدرسة دينية مسيحية و١٠ مدارس دينية إسلامية (Jantera-Jareborg, Maarit, n.d., p. 684).

وبالإضافة إلى السماح بإنشاء المدارس الدينية، أدى صدور قانون التعليم المعدل في عام ١٩٩٢ إلى قيام المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح، والمنظمات الهادفة للربح، والمعلمين ومديري المدارس الذين كانوا يعملون في الماضي في المدارس الحكومية بتأسيس المدارس الخاصة المستقلة (Independent Schools) في السويد. وبمرور الوقت بدأت المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح والمنظمات الهادفة للربح العاملة في مجال التعليم في ترسيخ أقدامها، وزادت أعداد المدارس التي تديرها، وأصبحت أسهم هذه المنظمات الهادفة للربح مطروحة في البورصة. وقد زادت أعداد المدارس الخاصة المستقلة في مرحلة التعليم الأساسي من ٣٨ مدرسة في عام ١٩٩٣ إلى ٣٩٦ مدرسة في عام ٢٠٠٩ (Bohlmark, Anders; & Lindahlp, Mikael, 2012, p. 8). ومن أبرز خصائص المدارس الخاصة المستقلة السويدية أن تمويلها يأتي من

مصادر حكومية؛ أي من السلطات المحلية في صورة قسائم نقدية (Vouchers) تخصص للتلاميذ للملتحقين بها، ويعني ذلك أن ميزانية المدارس الحكومية تنخفض كلما زادت أعداد التلاميذ المقيدين في المدارس الخاصة المستقلة. وتؤدي المنافسة بين المدارس الحكومية وبين المدارس الخاصة المستقلة إلى تحسين كفاءة العملية التعليمية في المدارس السويدية. وتتشابه المدارس الخاصة المستقلة السويدية مع المدارس الخاصة الممولة حكومياً بواسطة نظام القسائم النقدية في شيلي، ومع المدارس الخاصة (مدارس اللائحة) الممولة حكومياً بواسطة الإدارات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تختلف قليلاً عن المدارس الخاصة الممولة حكومياً في المملكة المتحدة (Grant-Maintained Schools) حيث أن المدارس السويدية يتم تمويلها من قبل السلطات التعليمية المحلية (الإدارات التعليمية)، في حين أن نظيراتها البريطانية يتم تمويلها من قبل السلطات التعليمية المركزية (وزارة التربية والتعليم) مباشرة (Bohlmark, Anders; & Lindahlp, Mikael, 2012, pp. 8-9).

وثاني هذا الخصائص هو أن المدارس الخاصة المستقلة السويدية أكثر استقلالية من المدارس الحكومية وأكثر حرية في التصرف في ميزانياتها ومناهجها الدراسية. وهي تتمتع بنفس درجة الاستقلال التي تتمتع بها مدارس اللائحة الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والمدارس الخاصة الممولة حكومياً في المملكة المتحدة. والاختلاف بين المدارس الخاصة المستقلة السويدية وبين نظيراتها الأمريكية والبريطانية هو في تنوع مالكي هذه المدارس السويد. حيث يمتلكها منظمات تطوعية غير هادفة للربح أو منظمات هادفة للربح أو مؤسسات تعاونية تضم أولياء الأمور. وبهذا تتشابه المدارس الخاصة المستقلة في السويد مع نظيراتها في شيلي. ولا يسمح للمدارس الخاصة المستقلة السويدية بتلقي أيه تبرعات أو باختيار التلاميذ بناء على قدراتهم العقلية. وللمدارس الخاصة المستقلة السويدية

تأثير كبير على تحسين التحصيل الدراسي؛ حيث تؤدى زيادة أعداد التلاميذ المقيدين بهذه المدارس بنسبة ١٠% إلى زيادة تحصيل التلاميذ الدراسي بنهاية المرحلة الإعدادية بنسبة ٢% وإلى تحسن تحصيل التلاميذ في المرحلة الثانوية، وإلى زيادة احتمالات اختيار التلاميذ للمسار الأكاديمي في المرحلة الثانوية بنسبة ٢%، وإلى زيادة احتمالات التحاق التلاميذ بالجامعات بنسبة ٢% (Bohlmark, Anders; & Lindahlp, Mikael, 2012, pp. 9-31).

ونتيجة لارتفاع جودة التعليم في المدارس الخاصة المستقلة السويدية فقد ازدادت أعدادها. ففي العام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٢ كان هناك ١٠٦ مدرسة خاصة مستقلة مقارنة بعدد ٤٤٤٢ مدرسة حكومية في المرحلتين الابتدائية والإعدادية. أما في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١ فقد زادت أعداد المدارس الخاصة المستقلة إلى ٧٦١، في حين انخفضت أعداد المدارس الحكومية إلى ٣٨٥٠ مدرسة في المرحلتين الابتدائية والإعدادية. وتعني هذه الإحصاءات أن المدارس الخاصة المستقلة قد زادت بنسبة ٦٠٠%، في حين انخفضت أعداد المدارس الحكومية في المرحلتين الابتدائية والإعدادية بنسبة ١٣.٣%. وإذا حللنا الأوضاع في المرحلة الثانوية، سوف نجد أن أعداد المدارس الخاصة المستقلة الثانوية والمدارس الحكومية الثانوية كانت ٥٧ مدرسة و٤٤٤ مدرسة على الترتيب في عام ١٩٩٣/١٩٩٢. وقد زادت أعداد المدارس الخاصة المستقلة الثانوية والمدارس الحكومية الثانوية لتصبح ٤٩٩ مدرسة خاصة و٥٠٦ مدرسة حكومية على الترتيب في عام ٢٠١٢/٢٠١١. ويعني ذلك أن المدارس الخاصة المستقلة الثانوية قد زادت بنسبة ٨٠٠% مقارنة بالمدارس الحكومية الثانوية التي زادت بنسبة ١٢.٣% فقط في نفس الفترة الزمنية (Sahlgren, Gabriel Heller, 2016, p. 8).

وهناك أنواع مختلفة للمدارس الخاصة المستقلة في السويد. وعلى عكس ما هو قائم في العديد من الدول الأخرى، فإن أعداد المدارس الخاصة المستقلة الدينية

في السويد قليل جداً. وتهيمن المدارس الخاصة المستقلة غير الدينية والتي لا تتبني فلسفة تربوية خاصة (مثل فلسفة منتسوري أو ويلدورف[١]) على غالبية المدارس الخاصة المستقلة. وتبلغ نسبة التلاميذ المقيدين في المدارس الخاصة المستقلة غير الدينية والتي لا تتبني فلسفة تربوية خاصة (مثل فلسفة منتسوري أو ويلدورف) ٨٨% مقارنة بنسبة ٦% ونسبة ٤% ونسبة ١% ونسبة ٠.٢% ممن يدرسون في المدارس الخاصة المستقلة الدينية، والمدارس التي تتبني فلسفة منتسوري أو ويلدورف، والمدارس الدولية والمدارس القومية الداخلية على الترتيب في المرحلتين الابتدائية والإعدادية. أما في المرحلة الثانوية، فإن ٩٨% من التلاميذ المقيدين في المدارس الخاصة المستقلة يدرسون في المدارس الخاصة المستقلة غير الدينية والتي لا تتبني فلسفة تربوية خاصة (مثل فلسفة منتسوري أو ويلدورف)، في حين أن نسبة التلاميذ المقيدين في المدارس الخاصة المستقلة الدينية، والمدارس التي تتبني فلسفة منتسوري أو ويلدورف، والمدارس الدولية والمدارس القومية الداخلية مجتمعين تبلغ ٢% فقط (Sahlgren, Gabriel Heller, 2016, p. 10).

وأحد الملامح الفريدة للمدارس الخاصة المستقلة السويدية هو نمط ملكيتها. وفي حين كانت غالبية هذه المدارس المستقلة في أوائل التسعينيات مملوكة للمنظمات التطوعية غير الهادفة للربح وتركز على تقديم برامج تعليمية تقوم على فلسفة منتسوري أو فلسفة ويلدورف التربوية أو على الطابع الديني، شهدت أوائل الألفية الثانية هيمنة المنظمات الهادفة للربح على غالبية هذه المدارس. وتبلغ نسبة

[١] أسس الفيلسوف النمساوي ''ردولف شتاينر'' (Rudolf Steiner) أول مدرسة قائمة على مبادئه في مدينة شتوجارت الألمانية في عام ١٩١٩ . وتقوم الفلسفة التربوية لهذه المدارس على مبدأ الحكمة الإنسانية؛ حيث صمم شتاينر منهجاً دراسياً يستجيب للمراحل النمائية للطفل، ويرعى التفكير المستقل والخيال. وقد اعتقد شتاينر أن المدارس يجب أن تلبي احتياجات الأطفال بدلاً من تلبية احتياجات الحكومات أو القوي الاقتصادية. ولهذا صمم مدارسه بحيث تشجع الإبداع والتفكير الحر. وهناك أكثر من ١٠٠٠ مدرسة موجودة في ٣٨ دولة. وتُعد فلسفة شتاينر التربوية واحدة من أسرع الفلسفات التربوية انتشاراً في دول العالم المعاصر. ومن أهم أقواله: ''إن أعلى أنشطتنا قيمة هي بناء الأفراد الأحرار القادرين باستقلالية على إضافة مغزي وهدف لحياتهم'' (Waikato Waldorf School, 2010, p. 1).

التلاميذ الذي يدرسون في مدارس مملوكة لمؤسسات هادفة للربح في المرحلتين الابتدائية والإعدادية والمرحلة الثانوية ٦٤% و٨٥% على الترتيب (Sahlgren, Gabriel Heller, 2016, p. 12).

ويقوم النموذج التنموي السويدي على مبدأ ضرورة توزيع الخدمات بطريقة عادلة، وعلى أن أولياء الأمور أصحاب المستويات التعليمية المتدنية تقل درجة استفادتهم من خدمات رعاية الطفولة إذا قلت فرص حصولهم على الوظائف. ويعني هذا أن النموذج السويدي يؤكد على أهمية عدالة توزيع الخدمات، وأهمية السياق المؤسسي للإصلاح. وقد أكد ''فان لانكار وجيزيلز'' (Van Lancker & Ghysels) أن الآثار الإيجابية لتوزيع الخدمات في السويد تعود إلى ضمان الحصول على قدر كاف من الخدمات، وإلى ارتفاع نسبة التوظف بين النساء أصحاب التعليم المتدني. وقد أوضحت ''فالافو'' (Vaalavuo) أن توجه الحكومة السويدية في السنوات الأخيرة إلى تخفيض الحجم الإجمالي للإنفاق الاجتماعي وتوجيهه لتمويل قطاعات بعينها لم يقلل من عدالة توزيع الخدمات في دولة الرفاهية الاجتماعية. وبالإضافة إلى هذا، فقد أشار ''فيربيست وماتساجانيس'' (Verbist & Matsaganis) أن تقليل معدلات الفقر في المجتمع من خلال تقديم الخدمات للفقراء له عوائد أكبر من عوائد تقديم الإعانات المباشرة لهم في ٢١ دولة أوروبية (Palme, Joakim; & Cronert, Axel, 2015, p. 17). وفسر ''فاندينبروك وفليمينيكس'' (Vandenbroucke & Vleminckx) ذلك موضحاً أن تأثيرات عدالة توزيع الخدمات بالغة الأهمية في النموذج المعرفي الحاكم للاستثمار الاجتماعي يعتمد على السياق الإجمالي لاستراتيجية الاستثمار الاجتماعي، وعلى التعاضد بين عناصر هذه الاستراتيجية، وعلى مستوى جودة هذه الخدمات. وأوضح ''فاندينبروك وفليمينيكس'' أن الآثار السلبية للفقر يمكن التقليل منها من خلال التعميم شبه الكامل للخدمات، وزيادة

معدلات عمل النساء أصحاب التعليم المتدني. ويُعد هذان المحوران هما لب نجاح السياسات التنموية السويدية. ويتميز مدخل الاستثمار الاجتماعي في الدول الاسكندنافية–ومن بينها السويد–بالتأكيد على أهمية المزاوجة بين ''الحراك الاجتماعي'' وبين ''الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة في المجتمع''. ونظراً لأن استراتيجية الاستثمار الاجتماعي تتضمن أيضاً التوسع في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، وفي فرص التعلم مدى الحياة، وفي معدلات التوظف فإن تقديم الخدمات بجودة عالية يجب أخذه في الاعتبار عند تقويم الآثار التوزيعية لنموذج الاستثمار الاجتماعي (Palme, Joakim; & Cronert, Axel, 2015, pp. 17-18).

ونتيجة لهذه الفلسفة يتعاون ''اتحاد الشركات السويدية'' (The Confederation of Swedish Enterprise) مع ''الاتحاد الفيدرالي للغرف التجارية السويدية'' (Swedish Trade Union Confederation) ومع الحكومة بقوة في تحقيق عدد من الأهداف التنموية والتعليمية. ومن أبرز مظاهر هذا التعاون السعي لتنفيذ ''استراتيجية أوروبا في عام ٢٠٢٠'' بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين معدلات التوظف، وتحسين استفادة جميع فئات المجتمع من التنمية الاقتصادية. وتقوم هذه الاستراتيجية على تنفيذ ثلاث أولويات هي: أ) تحقيق النمو الذكي من خلال بناء اقتصاد يعتمد على المعرفة والابتكار. ب) تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تشجيع بناء اقتصاد أكثر اعتماداً على التوظيف الأمثل للموارد، وأكثر حفاظاً على البيئة، وأكثر تنافسية. ج) تحقيق النمو الاقتصادي العادل من خلال زيادة معدلات التوظيف وزيادة درجة التماسك الاجتماعي. وقد أثمر هذا التعاون عن صياغة ''البرنامج القومي للإصلاح في السويد في عام ٢٠١٦ (Prime Minister's Office Sweden, 2016, p. 2).

ومن بين الأهداف التعليمية لهذا البرنامج القومي للإصلاح:'' ١) تقليل نسبة الأفراد في الشريحة العمرية من سن ١٨ سنة إلى سن ٢٤ سنة والذين لم يحصلوا على سنتين على الأقل من التعليم الثانوي لتصل إلى أقل من ٧% ممن هم في هذه الشريحة العمرية بحلول عام ٢٠٢٠. ٢) وزيادة نسبة الأفراد في الشريحة العمرية من سن ٣٠ سنة إلى سن ٣٤ سنة والذين حصلوا على سنتين على الأقل من التعليم العالي لمعدل يتراوح بين ٤٥% إلى ٥٠% بحلول عام ٢٠٢٠ '' (Prime Minister's Office Sweden, 2016, p. 23).

وسعياً من الحكومة السويدية لتنفيذ ''البرنامج القومي للإصلاح في السويد'' قامت الحكومة بتشكيل مجموعة معيارية مرجعية تضم ممثلين عن الوزارات المختلفة وعن ''اتحاد الشركات السويدية'' و''الاتحاد الفيدرالي للغرف التجارية السويدية'' و ''الاتحاد الفيدرالي للعاملين في المهن'' و''الاتحاد الفيدرالي السويدي للنقابات المهنية'' و''الاتحاد السويدي للسلطات المحلية والنقابات'' و''الهيئة السويدية للعاملين في الإدارات الحكومية'' و''الاتحاد السويدي لمالكي الشركات والمصانع''. وتعقد هذه المجموعة المرجعية اجتماعات منتظمة بهدف تحديد أفضل الآليات لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية لهذه المبادرة. وقد عقد رئيس الوزراء السويدي اجتماعاً في شهر مارس من عام ٢٠١٦ مع هذه المجموعة المرجعية بهدف تقديم تصور نهائي تستطيع السويد تقديمه لاجتماع المجلس الأوروبي في ١٧ و١٨ مارس من نفس العام (Prime Minister's Office Sweden, 2016, p. 43). ويوضح اجتماع رئيس الوزراء السويدي بهذه المنظمات درجة الاهتمام العالية التي توليها الدولة للمنظمات التطوعية غير الهادفة للربح.

ويبرز الاهتمام السويدي بالمنظمات التطوعية في اسناد العديد من الأدوار لها والتي تتصل بالمدارس الثانوية الشعبية. وتقدم المدارس الثانوية الشعبية (Folk

(High Schools عدداً كبيراً ومتنوعاً من المقررات الدراسية ذات الأهداف المختلفة وفي المراحل الدراسية المختلفة. وغالبية المدارس الثانوية الشعبية هي مدارس داخلية. ويؤدى اجتياز هذه المقررات الدراسية إلى الالتحاق بالتعليم العالي. وتقوم كل مدرسة ثانوية شعبية بتصميم مناهجها الدراسية، وأساليب التدريب المهني بها، وآليات الإرشاد الوظيفي والأكاديمي بها. ومن ثم تتنوع أساليب التدريب والإرشاد الوظيفي والأكاديمي بها. ويوجد في السويد ١٥١ مدرسة ثانوية شعبية، ويتم إدارة ١٠٠ منها بواسطة المنظمات التطوعية والمنظمات غير الهادفة للربح، في حين يتم إدارة ٤٠ منها بواسطة مجالس المحافظات، ومدرسة واحدة فقط بواسطة الإدارة التعليمية (The Swedish Council for Higher Education, n.d., p. 8).

ويقوم ''المجلس القومي السويدي لتعليم الكبار'' (The Swedish National Council of Adult Education) –وهو مؤسسة غير حكومية– بتوزيع المنح الحكومية على المدارس الثانوية الشعبية، وبمتابعة وتقويم أنشطة هذه المدارس (The Swedish Council for Higher Education, n.d., p. 8). وقد خصص المجلس القومي السويدي لتعليم الكبار ١٥٠ مليون يورو لتمويل تعليم ٢.٣ مليون تلميذ درسوا ضمن هذه المدارس في عام ٢٠٠٧ (Aberg, Pelle, 2008, p. 73). وتلعب المدارس الثانوية الشعبية دوراً اجتماعياً مهماً. فمن ناحية، توفر حلقاتها الدراسية فرصاً للأفراد من خلفيات متنوعة لكي يتجمعوا. وترتبط المدارس الشعبية بكون المنظمات التطوعية مدارس لتعلم الديمقراطية. ويعتقد البعض أن البيئة الديمقراطية التي يؤسسها المعلمون في المدارس الشعبية تعلم الأفراد الكثير عن الموضوعات الدراسية، وعن كيفية العمل سوياً بطريقة ديمقراطية، وعن أهمية احترام آراء الآخرين. وتساعد هذه المدارس على تجميع أفراد من خلفيات متنوعة لم يكونوا ليجتمعوا سوياً لو لم يلتحقوا بهذه المدارس. ومن

ثم يكتسب المتعلمون بها قيماً إيجابية مثل: التسامح، واحترام الآخرين، والثقة بالنفس (Aberg, Pelle, 2008, p. 79).

ويعني هذا، أن المدارس الشعبية والحلقات الدراسية تنمي مهارات القدرة على التعلم الذاتي، والمهارات التعاونية، والمهارات المتصلة بتوضيح وجهة نظر الفرد، والمهارات التأملية، والمهارات التنفيذية؛ وهي مهارات بالغة الأهمية في عالمنا المعاصر. وبالإضافة إلى ما سبق، تسهم المدارس الشعبية في حدوث التعلم التحويلي (Transformative Learning) داخل المجتمع من خلال تشجيع القيم الديمقراطية التي تمكن المواطنين من المشاركة السياسية في شؤون المجتمع. ويرجع ذلك إلى توفير المدارس الشعبية والحلقات الدراسية للمجال العام اللازم للحوار، ولممارسة التأمل التحليلي الناقد. وبحلول عام ٢٠١٢، كان هناك ١٠ منظمات تعليمية تقدم خدمات التعليم الشعبي لحوالي ١.٨ مليون مواطن سويدي. وتمكن الحلقات الدراسية للتعليم الشعبي الكبار من ممارسة حقوقهم السياسية، وتنمية ثقافتهم السياسية بما يلبي احتياجات المجتمع السويدي (Gougoulakis, Petros ; & Christie, Michael, 2012, pp. 251-252).

ويتعاون المجلس القومي لتعليم الكبار مع الهيئة القومية للتعليم ومع وزارة التربية والتعليم السويدية في تنفيذ العديد من الأنشطة التعليمية. وعلى سبيل المثال تعاون المجلس القومي لتعليم الكبار مع الهيئات السابق ذكرها في إقامة أسبوع لنشر المعرفة (Knowledge Week) في مختلف أنحاء السويد وذلك للتعريف بطبيعة تعليم الكبار في السويد وبالمدارس الثانوية الشعبية، وبتعدد مساراتهما في الفترة من ١٠ إلى ١٦ إبريل من عام ٢٠٠٠. وكان الهدف من هذا الأسبوع المعرفي هو زيادة مستوى التنسيق بين المجلس القومي لتعليم الكبار، وبين الإدارات التعليمية، ومقدمي الخدمات التعليمية، وتحسين جودة البرامج الدراسية التي يقدمونها. وقد تم خلال هذا الأسبوع التعريف بمختلف البرامج والمقررات الدراسية

من خلال المعارض، وورش العمل، وكتابة المقالات في الصحف، والمشاركة في برامج الإذاعة والتليفزيون، وإقامة معارض في مراكز التسوق (Bostrom, Ann Kristin; Boudard, Emmanuel; & Siminou, Petroula, 2001, p. 47).

وبالإضافة إلى مساهمة المنظمات التطوعية في تقديم المقررات الدراسية في المدارس الشعبية والحلقات الدراسية، تسهم المنظمات التطوعية في تقديم مقررات دراسية في تخصصات بعينها مثل: الفنون، والرقص، والمسرح، والموسيقي، والحرف اليدوية، ووسائل الإعلام، والطيران. وتتمحور هذه المقررات حول التعليم الفني والمهني في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي. ويتم الإشراف والرقابة على تدريس هذه المقررات المهنية بواسطة ''الهيئة القومية السويدية للتعليم العالي الفني'' (The Swedish National Agency for Higher vocational Education) . وتسهم المنظمات التطوعية بالتعاون مع أرباب العمل والإدارات التعليمية في تقديم تعليم الكبار خارج المدن الرئيسية. وقد شهد شهر يوليو من ٢٠١٢ بداية تطبيق قانون تعليم الكبار المعدل الصادر في عام ٢٠١١. وينص قانون تعليم الكبار المعدل على ربط التعليم المقدم للكبار باحتياجاتهم ورغباتهم. ويأخذ دعم تعليم الكبار المقدم خارج المدن الرئيسة عدة صور مثل: التدريس، والتوجيه الفني، والإرشاد الأكاديمي، وتقويم معارف ومهارات وكفايات المتعلمين. ووفقاً لنص قانون تعليم الكبار المعدل، يحق لكل متعلم أن يحصل على خطة فردية للتعلم تتناسب مع قدراته، وظروفه الحياتية (Ministry of Education and Research Sweden, 2013, p. 1). ويتصف تعليم الكبار المقدم خارج المدن الرئيسية بسهولة الالتحاق به، وبالمرونة في مواعيد الدراسة. وتتصف أنشطة هذا النوع من التعليم بمراعاة المعارف والمهارات والكفايات التي يحتاجها الكبار سواء في العمل أو حياتهم الاجتماعية. ويتم تنظيم هذا النوع من التعليم في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية. ويحق للكبار الذين يفتقدون المعارف والمهارات

والكفايات اللازمة لإنهاء المرحلتين الابتدائية والإعدادية أن يلتحقوا بتعليم الكبار المقدم خارج المدن الرئيسية بهدف اكتساب هذه العناصر المفقودة وتأهيلهم لمواصلة التعلم في المرحلة الثانوية، كما يحق للكبار الذين لم يكتسبوا المهارات والمعارف في المرحلة الثانوية أن يدرسوا في مدارس تعليم الكبار لتعويض النقص فيما تعلموه. وتكون الأولوية للالتحاق بهذه المدارس للتلاميذ الذين تسربوا من التعليم منذ فترة زمنية قصيرة (Ministry of Education and Research Sweden, 2013, pp. 1-2).

ونظراً لتمويل الحكومة المركزية للمنظمات التطوعية العاملة في مجال تعليم الكبار في الدول الاسكندنافية تفوق أعداد الكبار الملتحقين بالبرامج التعليمية في هذه الدول مثيلاتها في المناطق الأخرى من العالم. وتشير الإحصاءات الصادرة في عام ٢٠٠٩، إلى أن نسبة الكبار من سن الخامسة والعشرين إلى سن الرابعة والستين المقيدين بالبرامج التعليمية كانت: ٩.٣% و٣١.٦% و٢٢.١% و٢٥.١% و١٨.١% و٢٢.٢% في دول الاتحاد الأوروبي، والدانمارك، وفنلندا، وأيسلندا، والنرويج، والسويد على الترتيب (Ehlers, Soren, 2011, p. 2).

وباختصار فإن دولة الرفاهية الاجتماعية في السويد تتبني نموذجاً فريداً في توفير الخدمات التعليمية، والرعاية الصحية، والعناية بالأطفال وكبار السن، والضمان الاجتماعي. ويقوم هذا النظام على فرض نسب مرتفعة من الضرائب لتمويل الرفاهية الاجتماعية لجميع السكان. ويتقبل المواطنون السويديون هذه الضرائب المرتفعة نظراً لنجاح هذا النموذج في تلبية احتياجاتهم. ويعتمد نظام الرفاهية الاجتماعية في السويد على التأمينات الاجتماعية وليس على الدعم. ومن خلال فرض الضرائب المرتفعة يتم نقل الثروات بين الطبقات المختلفة ومن الأحياء الغنية إلى الأحياء الفقيرة. حيث تقوم الحكومة المركزية بنقل الأموال من الأحياء ذات الدخل المرتفع إلى الأحياء ذات الدخل المنخفض والتي تزيد نفقاتها عن

احتياجاتها. وبهذا يسمح نظام الرفاهية الاجتماعية بتقليل التفاوتات في المجتمع من خلال تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والعناية بالأطفال وكبار السن وفقاً لنفس المستوى من التمويل والجودة وبصرف النظر عن الانتماء الطبقي أو الجغرافي.

ومما سبق يتضح أن هناك عدة أسباب وراء تمويل الحكومة المركزية في الدول الاسكندنافية ومن بينها السويد للمنظمات التطوعية العاملة في مجال تعليم الكبار. ومن بين هذه الأسباب رغبة الحكومة في تشجيع المثل الديمقراطية، والاندماج الاجتماعي، والتماسك الاجتماعي سواء من خلال التمويل الكامل أو تقديم غالبية التمويل للمدارس الثانوية الشعبية (النهارية والداخلية)، وللحلقات الدراسية. وبالإضافة إلى هذا، تعتقد الحكومة السويدية أن المنظمات التطوعية غير الحكومية هي الأكثر قدرة على القيام بحملات الدعاية التعليمية، وعلى التفاعل مع أرباب العمل، وعلى التعامل مع الأفراد غير المقيدين في التعليم النظامي والتعليم غير النظامي. ومن أهم خصائص عمل المنظمات التطوعية السويدية هو حصولها على تمويل حكومي لتقديم التعليم غير النظامي مثل تعليم الكبار، والتعليم لأولياء الأمور أصحاب المستوى التعليمي المتدني، والتعليم النظامي للفئات المعرضة للمخاطر ولأبناء المهاجرين ولأعضاء الأقليات، وللفقراء، ولمدمني المخدرات.

المحور التاسع

مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح ودخول سوق العمل في السويد

وسوف نتناول في هذا الجزء (Labour Market Inclusion):

يستطيع العاطلون والعاملون بدوام جزئي والعاملون المعرضون لخطر البطالة الحصول على أنواع مختلفة من التدريب. وعادة ما يقترح ''مكتب التوظيف الحكومي المحلي'' (Local Public Employment Office) على هذه الفئات

الانضمام لبرنامج تدريبي معين. وقد يكون هذا البرنامج التدريبي مقدماً بواسطة المدارس الحكومية أو القطاع الخاص. وفي حالة كون البرنامج التدريبي المقترح تابعاً لأحد هيئات القطاع الخاص، يقوم ''المجلس القومي لسياسات سوق العمل'' (The National Labour Market Board) بتمويل تكلفة هذا البرنامج. ويحصل العاطلون على إعانة بطالة من صندوق التأمين الحكومي ضد البطالة أثناء فترة تدريبهم (Ericson, Thomas, 2013, p. 8).

وتُعد السويد من أكثر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انفاقاً على السياسات الإيجابية لسوق العمل. وتخصص السويد نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي على التدريب المرتبط بدخول سوق العمل، والخدمات الحكومية للتوظيف، وبرامج توظيف وتدريب الشباب، وآليات التوسع في سوق العمل. وقد أكدت السويد على أهمية التدريب التحويلي لدخول سوق العمل من جديد. ونتيجة لهذا الاهتمام حصل التدريب التحويلي على ٤٢% من ميزانية السياسات الإيجابية لسوق العمل في السويد مقارنة بنسبة ٢٩% فقط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٩ (Ericson, Thomas, 2013, p. 8).

وتهدف السياسات الحكومية المرتبطة بسوق العمل إلى تسهيل انتقال الأفراد العاملين من وظيفة لأخرى، وتسهيل دخول العاطلين إلى سوق العمل مرة ثانية. ويجب أن يكون التدريب التحويلي موجهاً إلى تحسين الكفايات المهنية للعاطلين، والتركيز على المجالات التي يوجد فيها عجز في العمالة. وبالإضافة إلى هذا، تنفذ الحكومة السويدية عدة مبادرات لتحسين تدفق العمال في سوق العمل، ولرفع جودة كفاياتهم المهنية بحيث تتناسب مع المعايير القومية والأوروبية. وتشمل هذه المبادرات: إنشاء مراكز التعلم، وتقديم التدريب التحويلي للعاملين المعرضين لخطر البطالة بهدف تنمية كفاياتهم وتأهيلهم لمواجهة التغييرات الهيكلية الجذرية، وتحسين مستوى التنسيق بين الهيئات والمنظمات المختلفة الناشطة في مجال القوي العاملة،

وتعميق الشراكة بين المجالس العمالية والمجالس الإدارية للمحافظات والكليات والجامعات بهدف التخطيط الأمثل لكفايات القوي العاملة وتطوير المصانع والشركات (Ministry of Education and Research Sweden, 2007, p. 10).

ويعود الاهتمام الحكومي بسياسات تدريب العاطلين والعاملين المعرضين لمخاطر البطالة إلى المبادرات التي نفذها عالما الاقتصاد ''جوستا ريهن ورودولف ميدنار'' (Gosta Rehn & Rudolf Meidner) في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين. وتضمنت سياسات ''جوستا ريهن ورودولف ميدنار'' توجهاً نحو تخفيض معدلات التضخم، وتقليل العجز المالي، وسياسات محددة لمحاربة البطالة، وتقديم التمويل الحكومي لتغطية تكاليف التدريب، وعدداً آخر من الإجراءات الهادفة إلى تسهيل انتقال الأفراد من وظيفة لأخرى ومن القطاعات ضعيفة الإنتاجية إلى القطاعات عالية الإنتاجية. وقد استمرت نفس هذ السياسات في سبعينيات القرن العشرين مع فارقين اثنين هما جعل الحد الأقصى للاستفادة من إعانة البطالة هو ١٤ شهراً، وربط الحصول على إعانة البطالة بالتسجيل في برامج التدريب التحويلي. وكان الهدف من هذين التعديلين هو اجبار العاطلين على عدم استسهال الحصول على إعانة البطالة، ومنعهم من التقاعس عن بذل الجهد للحصول على وظيفة، وتشجيعهم على تطوير كفاياتهم المهنية (Ericson, Thomas, 2013, pp. 8-9).

ويصنف الباحثون أدوار المنظمات التطوعية إلى أربعة أنواع أو نماذج وفقاً لتمويل الخدمات، والموافقة على تقديم الخدمات، وتقديم الخدمات. وأول هذه النماذج هو النموذج الذي تلعب فيه الحكومة دوراً مهيمناً في تمويل وتقديم الخدمات للمواطنين. ويقوم هذا النموذج على كون الحكومة هي الممول الرئيسي والمقدم الأكبر للخدمات باستخدام نظام الضرائب؛ حيث تفرض الحكومة ضرائب عالية لتوفير التمويل اللازم لذلك. وينتشر هذا النموذج في الدول التي تطبق نظام

الرفاهية الاجتماعية مثل الدول الاسكندنافية. وثاني هذه النماذج هو النموذج الذي تلعب فيه المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح الدور الأعظم في تمويل وتقديم الخدمات للمواطنين. وينتشر النموذج الثاني في الدول الذي يوجد بها معارضة قوية لتدخل الحكومة في تقديم الخدمات للمواطنين لأسباب إيديولوجية أو عرقية أو في الدول التي يتم فيها انتقاد الأدوار الحكومية. ويسمي النموذج الثالث بالنموذج المزدوج. ويقوم النموذج الثالث على تقاسم الحكومة والمنظمات التطوعية لمسئولية تمويل وتقديم الخدمات للمواطنين (Sama, Thomas Babila, 2012, p. 124). ويأخذ النموذج الثالث شكلين اثنين هما: قيام المنظمات التطوعية بإكمال النقص في الخدمات التي تقدمها الحكومة من خلال تقديم نفس الخدمات للفئات التي لا تستطيع الحكومة الوصول إليها وخدمتها، وقيام المنظمات التطوعية بتقديم الخدمات التي لا تستطيع الحكومة تقديمها. ويعني ذلك أن المنظمات التطوعية–في النموذج الثالث–تقدم الخدمات للتغلب على النقص في الخدمات المقدمة من قبل الحكومة. ويعتمد النموذج الرابع التنسيقي التعاوني على التنسيق الكامل والتعاون التام بين الحكومة وبين المنظمات التطوعية في تمويل الخدمات وتقديمها. ويقوم النموذج الرابع على قيام الحكومة بتوفير التمويل المالي، وقيام المنظمات التطوعية بتقديم الخدمات. ويشيع استخدام النموذج التنسيقي التعاوني في العديد من الدول مع وجود اختلافات بسيطة تتعلق بظروف كل دولة (Sama, Thomas Babila, 2012, pp. 124-125).

أما فيما يتصل بالعلاقة بين المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح وبين الحكومة فهي تتم وفقاً للنموذج الأول السائد في الدول الاسكندنافية من خلال التعاون بين المنظمات التطوعية ومكاتب التوظيف الحكومية المحلية ومجالس المدن. ويعني ذلك أن المنظمات التطوعية السويدية تتعاون مع وزارة القوي العاملة من خلال مكاتب التوظيف الحكومية المحلية، كما تتعاون مع وزارة الشؤون

الاجتماعية والصحية من خلال مجالس المدن (Sama, Thomas Babila, 2012, p. 139). وقد طبقت الحكومة السويدية بالتعاون مع المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح أربعة أنواع من السياسات لتسهيل دخول العاطلين والعاملين المعرضين لخطر البطالة لسوق العمل مرة ثانية. وهذه الأنواع هي: تشجيع تقديم الحوافز، والمساعدة على التوظف، والتوظيف الجزئي للعاطلين، والاستثمار في رأس المال البشري. ويوضح الجدول رقم (٣) طبيعة هذه السياسات.

الجدول (٣). أنواع السياسات التي طبقتها الحكومة السويدية بالتعاون مع المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح لتسهيل دخول العاطلين والعاملين المعرضين لخطر البطالة لسوق العمل مرة ثانية.

نوع السياسات المطبقة	أهداف هذه السياسات	الأدوات التنفيذية لهذه السياسات
تشجيع تقديم الحوافز	تقديم الحوافز الإيجابية والسلبية للأفراد المستفيدين منها.	• تخفيض الضرائب على أرباب العمل الذين يوظفون العاطلين، وتقديم الحوافز المالية لهم. • وضع سقف زمني للاستفادة من إعانات البطالة. • تقليل قيمة المبالغ المقدمة للعاطلين ضمن إعانة البطالة. • وضع شروط للاستفادة من إعانة البطالة. • وضع عقوبات على العاطلين الرافضين للعمل.
المساعدة على التوظف	إزالة العقبات التي تحول دون التوظف وتسهيل دخول سوق	• تقديم خدمات لتسهيل الحصول على وظائف.

	العمل مرة ثانية.	• دعم أرباب العمل الذين يقدمون فرص عمل أكثر. • تقديم خدمات الإرشاد الأكاديمي والمهني للباحثين عن عمل. • توفير خدمات البحث عن العمل.
التوظيف الجزئي للعاطلين	التشغيل الجزئي للعاطلين، وتقليل تآكل رأس المال البشري أثناء فترة البطالة.	• توفير فرص للتشغيل الجزئي للعاطلين في القطاع العام. • تقديم التدريب لرفع المهارات وتحسين الكفايات في أثناء فترة البطالة.
الاستثمار في رأس المال البشري	زيادة احتمالات الحصول على وظيفة من خلال زيادة مهارات العاطلين.	• تقديم التعليم الأساسي (التعليم الابتدائي والإعدادي) للعاطلين غير الحاصلين عليه. • تقديم التدريب الفني/المهني للعاطلين الحاصلين على التعليم الأساسي.

Source: Bonoli, Giuliano. (2010). *The Political Economy of Active Labour Market Policy*. Edinburgh: School of Social & Political Science at The University of Edinburgh. p. 11.

ومن أهم البرامج التي تقدم للعاطلين في السويد ''برنامج التدريب للتوظف'' (Employment Training Program). وهناك نوعان لهذا البرنامج: البرنامج

المهني للتدريب من أجل التوظف، والبرنامج غير المهني للتدريب من أجل التوظف. ويتم تقديم البرنامج المهني للتدريب من أجل التوظف بواسطة الشركات التعليمية، والجامعات، والاستشارات المقدمة من قبل السلطات المحلية. ويدفع مكتب التوظيف الحكومي المحلي أو مجلس التوظيف على مستوى المحافظة تكاليف التدريب للجهات القائمة على تنفيذه. وتهدف محتويات هذا البرنامج المهني إلى تحسين جودة مهارات العاطلين، وإكسابهم للكفايات التي يحتاجها سوق العمل. وقد ركزت غالبية هذه البرامج في السنوات الأخيرة على تدريس مقررات في مجالات مثل: مهارات الحاسب الآلي، والمهارات الفنية، والمهارات الصناعية، والمهارات في مجال الخدمات الصحية والطبية (Richardson, Katarina; & Van den Berg, Gerard J., 2006, p. 5).

ويركز البرنامج غير المهني للتدريب من أجل التوظف على تقديم مقررات دراسية ضمن النظام التعليمي الرسمي في مركز تعليم الكبار وفي الجامعات. ويهدف هذا البرنامج غير المهني إلى إعداد الفرد لإتقان تدريب بعينه. وقد كانت البرامج التدريبية للتوظف قبل عام ١٩٩٧ تركز على المقررات غير المهنية (Non-Vocational). وبحلول عام ١٩٩٧ تم تأسيس برنامج جديد لتعليم الكبار أطلق عليه ''مبادرة تعليم الكبار'' كما سمي أيضاً ''مصعد المعرفة'' (Knowledge Lift) . وقد حلت ''مبادرة تعليم الكبار'' محل البرنامج غير المهني للتدريب. ويمثل البرنامج غير المهني للتدريب ٤٠% من إجمالي المقررات الدراسية التي تقديمها للعاطلين منذ عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠، ثم زادت نسبة مقرراته لتصل إلى ٥٠% من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٦ (Richardson, Katarina; & Van den Berg, Gerard J., 2006, p. 5).

وبدون أي مبالغة تُعد ''مبادرة تعليم الكبار'' هي أكبر برامج تحسين مهارات العاطلين وأكثرها طموحاً على الإطلاق في السويد. وهي تهدف إلى تحسين كفايات

العاطلين أصحاب المستويات المتدنية والمتوسطة من المهارات المهنية، وأولئك الحاصلين على تعليم متدني. وهو برنامج غير مسبوق من حيث ضخامته في السويد. وقد شهدت الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ مشاركة ١٠% من إجمالي حجم القوي العاملة السويدية. وتشبه المناهج الدراسية وأساليب التقويم في ''مبادرة تعليم الكبار'' مثيلاتها في التعليم الثانوي النظامي. ويستطيع الكبار المقيدين في هذه المبادرة الحصول على دعم مالي أو إعانة بطالة بشرط أن يكون المتدرب ضمن الشريحة العمرية من ٢٥ إلى ٥٥ عاماً. والحد الأقصى للحصول على هذا الدعم المالي هو عام واحد. ويحق للمتدرب الذي يتجاوز مدة العام أن يحصل على قرض. وقد خصصت الحكومة السويدية في العام الأول لهذا البرنامج ٣٥٠ مليون دولار. وللتدليل على كبر حجم هذا البرنامج، يمكننا أن نذكر أنه في خريف عام ١٩٩٧ كان عدد المشاركين في هذا البرنامج وحده ٢٢٠ ألف فرد من بين ٥٣٨ ألف فرد ملتحقين بجميع برامج تعليم الكبار. وهو عدد كبير في دولة كان حجم سكانها آنذاك ٨ ملايين نسمة. وقد اعتمدت هذه المبادرة على تحسين طرق التدريس، واستخدام التكنولوجيا التعليمية، وتوظيف الأساليب التربوية الحديثة (Albrecht, James; Van den Berg, Gerard J.; & Vroman, Susan, 2005, pp. 1-6).

ومما سبق يتضح أن ''برنامج التدريب للتوظف'' ومبادرة تعليم الكبار'' يهدفان إلى تحسين الكفايات المهنية للعاطلين، وتحسين دافعيتهم وتحفيزهم على التعلم. ويتضمن البرنامج الأول نسبة كبيرة من الجوانب المهنية المتصلة بالمهن المختلفة وبالتدريب المهني/الفني، في حين تركز المبادرة على مقررات دراسية نظرية. وتهدف مبادرة تعليم الكبار إلى ضمان حصول المتسربين من المرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية على شهادة إكمال المرحلة الثانوية.

وبالإضافة إلى ''برنامج التدريب للتوظف'' يُعد ''برنامج دعم أجور العمالة منخفضة الإنتاجية'' من أهم البرامج التي تقدم للعاطلين في السويد. ويقوم ''برنامج دعم أجور العمالة منخفضة الإنتاجية'' (Subsidized Wages) على تقديم مبالغ مالية لأرباب العمل لتشجيعهم على توظيف الشباب أصحاب الإنتاجية المنخفضة والمستوى التعليمي المتدني. وتشجع هذه المبالغ المالية أصحاب المصانع على تحمل تكاليف تدريب هؤلاء العمال، وعلى تحمل ارتفاع تكلفة تشغليهم. وفي وجود قواعد للحد الأدنى من الأجور في السويد، يسهم دعم أجور العمالة منخفضة الإنتاجية في تجسير الفجوة بين إنتاجية هؤلاء العمال وبين الأجور التي يحصلون عليها. وبالإضافة إلى هذا، تشجع هذه الميزانية الإضافية العمال على العمل في المهن التي تتناسب مع مستوياتهم التعليمية؛ من خلال رفع مستويات أجورهم. ويتم دفع هذا الدعم المالي لمدة محددة على أمل أن يحسن العمال من كفاياتهم المهنية خلال فترة الدعم (Caliendo, Marco; & Schmidl, Ricarda, 2015, p. 14).

ومن أبرز ملامح التجربة السويدية قيام الحكومة بتأسيس قاعدة بيانات متطورة تتضمن معلومات عن فرص التعلم المتاحة، والمقررات الدراسية المرتبطة بالمهارات الأساسية، والبرامج التعليمية التي تؤدى إلى الحصول على مؤهلات دراسية. وبالإضافة إلى هذا، تضم قاعدة البيانات هذه معلومات وفيرة عن التعليم النظامي وغير النظامي والبرامج التدريبية المختلفة المتاحة لجميع الشرائح العمرية. وتقدم قواعد البيانات الموجودة على شبكة الإنترنت معلومات إضافية تتصل بالإرشاد المهني، وبكيفية الاعتراف التعليم غير النظامي والتعليم اللانظامي، وبفرص التعلم مدي الحياة المتاحة (European Commission/EACEA/Eurydice , 2015, p. 111).

وخلاصة القول أن سياسات حماية العمال وتدريبهم على مواجهة البطالة لها تاريخ طويل في السويد؛ حيث تؤكد السياسات الاجتماعية على أهمية العمل مدفوع الأجر كحق إنساني أساسي. وقد أسهمت الإصلاحات التي نفذها عالما الاقتصاد ''جوستا ريهن ورودولف ميدنار'' في تعزيز النمو الاقتصادي في السويد، وتحقيق التشغيل الكامل، وضمان حد أدني من الأجور. وقد تعاونت النقابات العمالية مع الحكومة السويدية في قبول التحولات السريعة في سوق العمل والعمل على تعزيز تنافسية الاقتصاد السويدي القائم على الصادرات وتشجيع تنقل القوي العاملة من قطاعات مهنية إلى قطاعات أخرى في مقابل توفير حد أدني من الأجور، وتطبيق برامج فعالة لإعانات البطالة، وتنفيذ سياسات تتصف بالكفاءة في مجال التدريب التحويلي. وقد نفذت السويد برامج ناجحة لتدريب العاطلين والمعرضين لخطر البطالة بهدف تأهيلهم لدخول سوق العمالة مرة ثانية. وقد تعاونت المنظمات التطوعية مع الحكومة في تحسين جودة رأس المال البشري، وفي مساعدة العاطلين على تحسين كفاياتهم ومعارفهم المهنية، وفي تأهيلهم للانتقال من وظيفة لأخرى.

المحور العاشر

مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح والتماسك الاجتماعي وعدم التمييز في السويد

وسوف نتناول في هذا الجزء (Social Cohesion and Nondiscrimination).

وقبل أن نشرع في توضيح مساهمات المجتمع المدني التطوعية في تحقيق التماسك الاجتماعي وعدم التمييز في السويد سوف نوضح العلاقة بين مفهوم التماسك الاجتماعي ومفهوم جودة الحياة. ''ويرتبط مفهوم التماسك الاجتماعي بمفهوم جودة الحياة من عدة جوانب. وهناك ثلاث مناظير للتفكير في العلاقة بين هذين المفهومين. ويأخذ المنظور الأول في الاعتبار أنه على الرغم من كون التماسك

الاجتماعي سمة للمجتمع، إلا أنه يستند بقوة على سلوك واتجاهات أفراد هذا المجتمع. ويعتمد التماسك الاجتماعي على رأس المال الاجتماعي والذي ينتج بدوره عن العلاقات الاجتماعية، وعن إقامة العلاقات بين الأفراد، كما يتم الحفاظ على هذه العلاقات الاجتماعية وتقويتها بواسطة الأفراد أنفسهم. وبالتالي، فإن تأمل التماسك الاجتماعي لمجتمع بعينه يتضمن تحليل جوانب تمثل جزءاً من حياة الأفراد، ودراسة الجوانب المكونة لجودة الحياة. ويشير المنظور الثاني إلى وجود تأثير مباشر لعناصر التماسك الاجتماعي على جودة حياة الفرد. وبعبارة أخرى، فإن لرأس المال الاجتماعي تأثير عميق على الأبعاد الاقتصادية وغير الاقتصادية للرفاهية'' (Berger-Schmitt, Regina, 2000, p. 7). والمنظور الثالث هو أن التماسك الاجتماعي عبارة عن جودة مجتمعية يستفيد منها الأفراد ويشعرون بوجودها في حياتهم اليومية في صورة وجود أو غياب التمييز ضدهم أو من خلال المناخ الاجتماعي القائم في أماكن العمل والمدارس والأحياء السكنية. ووفقاً لهذا المنظور، فإن عناصر التماسك الاجتماعي تمثل جزءاً لا يتجزأ من جودة حياة الأفراد الذين يعيشون في هذا المجتمع (Berger-Schmitt, Regina, 2000, p. 7).

وتعرف '' المنظومة الأوروبية للمؤشرات الاجتماعية'' (European System of Social Indicators) التماسك الاجتماعي باعتباره هو: أ) تقليل التفاوتات وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي داخل المجتمع. ب) وتقوية رأس المال الاجتماعي. ويتكون العنصر الأول من تقليل التفاوتات الإقليمية، وتوفير الفرص المتكافئة العادلة بين الرجال والنساء وبين الأجيال المختلفة وبين الطبقات الاجتماعية وبين الأشخاص العاديين وبين أصحاب الإعاقة، وبين السكان الأصليين وبين المهاجرين، وتقليل الإقصاء الاجتماعي. في حين يتكون العنصر

الثاني من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية، وجودة العلاقات الاجتماعية، وجودة المؤسسات المجتمعية (Berger-Schmitt, Regina, 2000, p. 8).

وقد شهد عقد السبعينيات من القرن العشرين في الدول الاسكندنافية–ومن بينها السويد–التحول من تركيز السياسات الإقليمية على مشروعات البنية التحتية والمشروعات الصناعية إلى التركيز على سياسات تشجيع تنافسية الأقاليم داخل الدولة الواحدة، وسياسات إعداد القوي العاملة المؤهلة، وسياسات تنمية الابتكار، وسياسات دعم الأنشطة الثقافية. وقد أدت هذه التحولات إلى توجيه اهتمام أكبر ببناء قدرات الأفراد، وبنشر المعارف في المحافظات المختلفة، وبتنفيذ مدخل للتنمية يقوم على مشاركة أكبر عدد من المواطنين في العملية التنموية. ويقوم هذا المدخل التشاركي على مبدأ جوهره أن بناء القدرات هو السبيل الأكثر نجاحاً لتوزيع الثروة في المجتمع (Rakar, Fredrik; & Tallberg, Pontus, 2014, p. 11).

''وقد تم صياغة سياسات التنمية الإقليمية في السويد في بداية الأمر بهدف التغلب على المشكلات التي تواجه المناطق الفقيرة مثل المحافظات الواقعة في أقصى شمال البلاد، والمشكلات التي تعاني منها المناطق الصناعية القديمة. وبحلول عام ٢٠٠١ أصدرت الحكومة السويدية قانوناً جديداً مثل نقلة نوعية؛ حيث جسد التحول من السياسات التقليدية للتنمية الإقليمية إلى تصور جديد يقوم على تنفيذ سياسات تنموية وبرامج إصلاحية تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن في جميع مناطق الدولة. وكانت فلسفة القانون الجديد هي خلق مناطق اقتصادية تتسم بالكفاءة، وخلق أسواق عمل مستدامة، وتوفير مستو جيد من الخدمات في مختلف محافظات الدولة. وقد أكد هذا القانون على أهمية المستويات المحلية والإقليمية في تحسين تنافسية المحافظات والأقاليم، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، والتركيز على التنسيق القطاعي بين مختلف المؤسسات لحل المشكلات الإقليمية'' (OECD, 2010, p. 270).

ومن ثم، أصبحت ''برامج التنمية الإقليمية'' (Regional Development Programmes) و''برامج النمو الاقتصادي الإقليمي'' (Regional Development Programmes) هي الأدوات الرئيسة لسياسات التنمية الإقليمية في السويد التي تركز على التنافسية الإقليمية. ويتم تنفيذ هذه البرامج على مستوى المحافظة بواسطة المجالس الإدارية للمحافظات أو الهيئات التنسيقية الإقليمية في حالة وجودها وبواسطة الحكومات الذاتية الإقليمية الجديدة. ويتم تمويل هذين النوعين من البرامج من قبل القطاعين العام والخاص. وتحدد هذه البرامج الأولويات الاستثمارية، وتحشد الموارد اللازمة للتغلب على نقص الميزانيات. وتقوم الحكومة المركزية السويدية بصياغة الأطر العامة الحاكمة للبرامج التنموية، كما تقوم ''الهيئة القومية للإطار المرجعي الاستراتيجي'' (National Strategic Reference Framework) بتقديم الارشادات حول كيفية كتابة المحتوى التفصيلي لهذه البرامج. ويجب أن توافق السلطات المحلية على التوصيات المتصلة ببرامج التنمية الإقليمية. وبالإضافة إلى هذا، تقَوم الوكالة السويدية للنمو الاقتصادي والإقليمي مدى نجاح هذه الاستراتيجيات، وتقدم الأمثلة الناجحة والآليات الفعالة. ويشارك ممثلون عن القطاع العام والقطاع الخاص والهيئات الحكومية والمنظمات التطوعية في إدارة وتنفيذ ''برامج التنمية الإقليمية'' و''برامج النمو الاقتصادي الإقليمي''. وبهذا يتم تنفيذ هذه البرامج وفقاً لمدخل كلي فعال للتنمية الإقليمية (OECD, 2010, pp. 270-271).

وتنص ''الاستراتيجية القومية السويدية للنمو الإقليمي المستدام من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠'' على تنفيذ الأولويات التالية: أ) الابتكار وريادة الأعمال. ب) توفير بيئة جاذبة للموهوبين وللشركات ولرؤوس الأموال. ج) إمداد جميع السكان بالمهارات والكفايات اللازمة لتشجيع الشركات على الإنتاج، ولزيادة الابتكارات، ولتلبية احتياجات الصناعة من القوي العاملة الماهرة. د) زيادة تعاون السويد من

الدول الإقليمية المجاورة، ومع دول الاتحاد الأوروبي، ومع بقية دول العالم (Ministry of Enterprise & innovation, n.d., p. 2).

وبالإضافة إلى تقليل التفاوتات الاقتصادية بين الأقاليم المختلفة نجحت السويد في تقليل التفاوتات بين الذكور والإناث في دخول سوق العمل. وتشير إحدى الدراسات إلى أن معدل توظيف الإناث في السويد في عام ٢٠١٢ قد بلغ ٧١.٨% مقارنة بما هو عليه الحال في السبع والعشرين دولة المكونة للاتحاد الأوروبي آنذاك والتي تبلغ ٥٨.٦%. وتتساوى نسبة مساهمة الإناث في السويد (٧١.٨%) تقريباً مع نسبة الرجال (٧٥.٦%). ولا تزيد مساهمة الرجال عن مساهمة الإناث في سوق العمل إلا بقدر ضئيل جداً لا يزيد عن ٣.٨% في عام ٢٠١٢. وقد ظل الفرق بين نسبة الرجال ونسبة الإناث في سوق العمل في السويد ثابتاً طوال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٢ (European Commission, 2013, p. 3).

ومن بين المؤسسات الخاصة التي تعمل على تشجيع مساهمة المرأة في سوق العمل ما يلي:

- يقدم ''اتحاد أرباب العمل للمؤسسات المصرفية السويدية'' و''القطاع المالي بالاتحاد السويدي'' ''جائزة آنا لتكافؤ الفرص'' بهدف المساواة بين الرجال والنساء، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في القطاعين المصرفي والمالي.
- وتقدم مجلة ''التجارة في أسبوع'' (Veckans Affarers) التي تنشر أسبوعياً في ستوكهولم ''جائزة أفضل أماكن العمل مراعاة لظروف النساء'' بهدف تشجيع أفضل الشركات والمصانع التي تراعي ظروف المرأة.
- ويقدم ''اتحاد سيدات الأعمال والنساء في المهن'' ''جائزة يوم الأجر المتساو'' بهدف رفع وعي بأهمية المعاملة المتساوية للرجال والنساء في أماكن العمل (European Commission, 2013, p. 17).

- وتقدم ''الهيئة السويدية للنمو الاقتصادي والإقليمي'' ''جائزة تشجيع ريادة الأعمال النسائية'' بهدف تشجيع النساء على ممارسة ريادة الأعمال وتقديم الحوافز المالية لهم (European Commission, 2013, p. 17).

ولا تقتصر جهود السويد على تقليل التفاوتات الاقتصادية بين الأقاليم المختلفة أو تقليل التفاوتات بين الذكور والإناث في دخول سوق العمل فقط؛ حيث نجحت السويد في زيادة معدلات التحاق الإناث بالتعليم. وتتساوى نسبة الذكور والإناث في المرحلتين الابتدائية والإعدادية (مرحلة التعليم الأساسي) تقريباً؛ حيث تبلغ نسبة التلميذات الإناث والتلاميذ الذكور في المدارس الخاصة المستقلة ٥٠.٦% و٤٩.٤% على الترتيب. ويعني ذلك أن أعداد الإناث المقيدات في المدارس الخاصة المستقلة في مرحلة التعليم الأساسي تزيد بقليل عن نسبة التلاميذ الذكور. وينعكس الوضع في المدارس الحكومية؛ حيث تبلغ نسبة التلميذات الإناث ونسبة التلاميذ الذكور ٤٨.٥% و٥١.٥% على الترتيب. وتتفوق الإناث على الذكور في معدلات النجاح في اختبارات التخرج من الصف الثالث الإعدادي؛ حيث تبلغ نسبة التلميذات الإناث اللاتي لم يرسبن في مادة واحدة أو أكثر ٢٠.٤% مقارنة بنسبة ٢٦.٣% لدى التلاميذ الذكور في عام ٢٠١٠ (UNESCO & International Bureau of Education, 2012, pp. 24-27). أما في مرحلة التعليم العالي فتتفوق الإناث على الذكور. ''فمن بين التلاميذ الذين تخرجوا من المدرسة الثانوية في عام ٢٠٠٩، أكمل ٥٠% و٣٨% من الإناث والذكور على الترتيب تعليمهم العالي في خلال ثلاث سنوات'' (Ministry of Education Sweden, 2015, p. 14).

وتنص قوانين التعليم في السويد على تشجيع تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم. وتتبني السويد نموذجاً تشريعياً يطبق آليات محددة لعدم التمييز بين الجنسين في قطاع التعليم، ويضمن المساواة بين الإناث والذكور في الأهداف القومية للتعليم. ومن ثم، فإن تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم السويدي لا

تتمثل فقط في المعاملة العادلة للجنسين وتوفير فرص متكافئة للتعلم، ولكنها تشمل أيضاً وجود نصوص قانونية رسمية تنص بصراحة على ضرورة تحقيق المساواة بين الإناث والذكور في نواتج التحصيل الدراسي. وبالإضافة إلى هذا، تتضمن المناهج الدراسية في جميع المواد دروساً حول المساواة بين الجنسين بداية من مرحلة رياض الأطفال وصولاً إلى المرحلة الثانوية (Eurydice, 2010, pp. 47-48). وتحدد القوانين في السويد الالتزامات الواجب على المؤسسات التعليمية الالتزام بها عند صياغة سياسات المساواة بين الجنسين بها. وتنص القوانين السويدية على إلزام المؤسسات التعليمية بصياغة سياسات محددة للمساواة تشمل جميع مجالات منع التمييز بين الجنسين ومن بينها مجال التعليم. ويتم إلزام المؤسسات التعليمية بتنفيذ هذه الالتزامات القانونية، ويتم فرض غرامة عليها في حالة عدم تنفيذ هذه الالتزامات التشريعية (Eurydice, 2010, p. 50).

ويعني ذلك، أن السلطات السويدية ''تنظر إلى التعليم باعتبار أهم الآليات لتنشئة الأطفال والشباب وتدريبهم على ممارسة المساواة بين الجنسين. وبالتالي، فإن الهدف الرئيسي لسياسات المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم هو تحدى الأدوار التقليدية والأنماط الشائعة المتصلة بمهام النساء والرجال في المجتمع. ومن بين الأهداف المحورية للقوانين التعليمية تشجيع الحقوق والحريات الأساسية والمساواة الفعالة بين الإناث والرجال، والاعتراف بالتنوع، والتقويم الناقد لعدم المساواة بهدف التغلب على الاتجاهات السلبية. وتنظر السلطات التعليمية في السويد إلى المدارس باعتبارها مسئولة عن محاربة النظرة التقليدية لأدوار المرأة، وعن توفير الفرص للتلاميذ لتنمية قدراتهم وميولهم بصرف النظر عن نوعهم. وبالإضافة إلى هذه الأهداف التعليمية الصريحة، توظف السويد المنهج الخفي والمناخ المدرسي في محاربة التحرش الجنسي في المدارس (Eurydice, 2010, pp. 50-51).

وبالإضافة إلى تقليل التفاوتات الاقتصادية بين الأقاليم المختلفة، وتقليل التفاوتات بين الذكور والإناث في دخول سوق العمل، وزيادة معدلات التحاق الإناث بالتعليم تسعي السويد إلى تقليل التفاوتات بين الطبقات المختلفة في المجتمع. وترجع جهود السويد لتقليل الفجوة بين الطبقات المختلفة إلى ''الإيمان الشديد بوجود علاقة بين الخلفية الاجتماعية والاقتصادية بين صحة المواطنين. حيث يشير ''مارموت'' (Marmot) إلى أن الأفراد –في إنجلترا–الذين يعيشون في أفقر الأحياء يموتون مبكراً قبل نظرائهم الذين يعيشون في أغني الأحياء بسبع سنوات في المتوسط. ولا تقتصر الآثار السلبية للفقر على الوفاة المبكرة فقط، ولكنها تشمل أيضاً ارتفاع وفيات الأطفال الرضع، وتدهور الصحة العقلية، وتدهور الصحة البدنية. وتشير بيانات ''مكتب الإحصاءات القومية'' في انجلترا في عام ٢٠٠٧ إلى ارتفاع العمر المتوقع للرجال الذين حصلوا على درجة البكالوريوس ويعملون في تخصص مهني (أصحاب الياقات البيضاء) في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٨٠ عاماً في مقابل ٧٢.٢ عاماً فقط للرجال الذين يعملون في مهن يدوية من أصحاب المستوى المتدني من المهارات. كما تشير نفس البيانات إلى ارتفاع العمر المتوقع للنساء اللائي حصلن على درجة البكالوريوس ويعملن في تخصص مهني (أصحاب الياقات البيضاء) في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٨٥.١ عاماً في مقابل ٧٨.١ عاماً فقط للنساء اللائي يعملن في مهن يدوية من أصحاب المستوى المتدني من المهارات'' (Rowlingson, Karen, 2011, p. 4).

وعلى النقيض من إنجلترا، ترتبط العدالة الاجتماعية في الدول الاسكندنافية مثل الدانمارك والسويد وفنلندا بانخفاض حدة الفروق الطبقية. وتتفق هذه النتيجة مع آراء ''بورديو'' (Bourdieu) التي تشير إلى عدم توزيع رأس المال الاجتماعي بعدالة في بعض المجتمعات، وإلى إمكانية استخدام رأس المال

الاجتماعي للحفاظ على تركيز الثروة في أيدي الطبقات العليا في عدد من الدول. وتوضح الأوضاع الاجتماعية/الاقتصادية في الدول الاسكندنافية أن طريقة توزيع رأس المال الاجتماعي تعتمد على البنية الاجتماعية للمجتمع. ففي الدول التي تتصف بارتفاع مستويات عدم العدالة تتركز غالبية رأس المال الاجتماعي في أيدي أكثر الطبقات ثراء في المجتمع بصورة تجعل من الصعب تعميم فكرة وجود مخزون من رأس المال الاجتماعي في هذه الدول. ويؤدى تركز غالبية رأس المال الاجتماعي في أيدي عدد قليل من السكان إلى الحفاظ على سلطاتهم وهيمنتهم، وإلى الوضوح الشديد للفروق بين الطبقات. وعلى عكس هذه الدول ذات المستويات المرتفعة من عدم العدالة، تتصف الدول الاسكندنافية بتوزيع أكثر عدالة لرأس المال الاجتماعي بين مختلف طبقات المجتمع؛ الأمر الذي يعزز المساواة (Pichler, Florian; & Wallace, Claire, 2009 , p. 330).

وتتبني السويد سياسات تنظر إلى عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها ليست فقط عائقاً يحول دون حدوث النمو المستدام، ولكن أيضاً باعتبارها ذات تأثيرات سلبية قوية تضر بالتماسك الاجتماعي. وعلى هذا، فإن السياسات والتشريعات المطبقة في السويد لمكافحة التمييز تُعد عنصراً حاسماً في تحقيق التماسك الاجتماعي، وتقليل التفاوتات في المجتمع. ونظراً للفعالية الشديدة لهذه السياسات فإن السويد من الدول الرائدة في تحقيق التماسك الاجتماعي.

المحور الحادي عشر

مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح وعدالة الاستفادة من الخدمات الصحية في السويد

وسوف نتناول في هذا الجزء عدالة الاستفادة من الخدمات الصحية (Health Justice). وتوضح الأدبيات أن الأوضاع الصحية السيئة، وعدم المساواة في

تقديم الخدمات الصحية لها تأثيرات اجتماعية واقتصادية خطيرة. ولهذا، فمن المهم أن تستهدف سياسات الرعاية الصحية تقديم خدمات صحية عالية الجودة لأعلى نسبة ممكنة من السكان بأقل تكلفة ممكنة. ويجب على الحكومات أن تقوي إجراءات الصحة الوقائية، وتحسن من آليات الاستفادة من البرامج الصحية. ويسهم تحسين الصحة الوقائية والرعاية الصحية في توفير مبالغ مالية كبيرة، كما يسهم في تحسين صحة الأفراد. ويُعد تحسين صحة الأفراد أداة مهمة لتحسين الاقتصاد، فالنشاط الاقتصادي للأفراد المصابين بالأمراض ينخفض. وعلى هذا، فإن انتشار الأمراض يخفض معدلات النمو الاقتصادي.

''ومن أهم خصائص الاستراتيجية السويدية لتحقيق عدالة الاستفادة من الخدمات الصحية تركيزها القوي على الأسباب الحقيقية المسببة للأمراض والإصابات في المجتمع. وبالإضافة إلى هذا، تتناول هذه الاستراتيجية علاقة الأمراض بالفقر، والتفاوتات الاقتصادية، والرفاهية الاجتماعية، والبطالة، والتشرد، والتوتر الناجم عن العمل، والتعليم، وأوضاع الأطفال، ورعاية كبار السن. وتقوم الاستراتيجية على تطبيق مؤشرات كمية لتحسين الأوضاع الصحية، وتقليل التفاوتات في جودة الخدمات الصحية'' (Ostlin, Piroska; & Diderichsen, Finn, 2001, p. 24). ''فهدف الرعاية الصحية هو توفير الخدمات الصحية بعدالة لجميع السكان. ويجب تقديم الرعاية الصحية باحترام وعدالة لجميع المواطنين، وبما يحقق الكرامة الإنسانية. كما يجب منح الفقراء الأولوية في الحصول على الخدمات الصحية'' (Ankarloo, Daniel, 2009, p. 25).

ويشير ''بريفمان وجروسكين'' (Braveman & Gruskin) إلى عدالة الاستفادة من الخدمات الصحية باعتبارها هي غياب التفاوتات الدورية الصحية بين الجماعات السكانية المختلفة والتي تنجم عن المزايا أو السلبيات الاجتماعية سواء كانت تتعلق بالثروة أو السلطة أو المكانة. ويؤكد ''بريفمان وجروسكين'' أن هذه

التفاوتات تهمش المحرومين (سواء كانوا محرومين بناء على الخلفية العرقية أو النوع أو الفقر) بقسوة وتضيف حرماناً صحياً إلى حرمانهم القائم. كما يوضحان أن الاستفادة من الخدمات الصحية هو السبيل للتمتع بصحة جيدة، وأن التمتع بصحة جيدة هو أهم الآليات للتغلب على الأنواع الأخرى من الحرمان والتهميش. وبهذا، ترتبط عدالة الاستفادة من الخدمات الصحية بحقوق الإنسان، وبالعدالة الاجتماعية، وبالعدالة بصفة عامة. وهي كلها مفاهيم أخلاقية تتأسس على الأفكار المتصلة بالعدالة التوزيعية التي تربط بين العدالة وحقوق الإنسان (Ahlstrom, Kajsa, 2014, p. 16). ويطبق ''فوكس وتومسون'' (Fox & Thomson) مدخل القدرات الذي صاغه الاقتصادي المشهور ''آمارتيا سين'' (Amartya Sen) على التدخلات في تقديم الرعاية الصحية. ويعتقد ''فوكس وتومسون'' أن الحكومات تحتاج إلى تضمين العدالة الاجتماعية في سياساتها، وإلى تحسين قدرات المواطنين من خلال تضمين عدالة الاستفادة من الخدمات الصحية في تشريعاتها وقوانينها. وينظر ''فوكس وتومسون'' إلى التشريعات باعتبارها ذات أهمية كبيرة في تحسين صحة الأفراد؛ فالتشريعات هي التي تخلق المؤسسات وتقنن التدخلات الهادفة إلى مواجهة الأخطار الصحية في المجتمع (Ahlstrom, Kajsa, 2014, pp. 16-17).

وبعبارة أخرى، فإن السويد تطبق سياسات صحية لها جوانب اجتماعية عميقة الأثر؛ فهي تنفذ سياسات تقلل من مستويات الفقر في المجتمع من خلال زيادة الحد الأدنى للرواتب وتحقيق عدالة الأجور، كما تطبق أيضاً سياسات تخفض من الإقصاء الاجتماعي، وتنفذ سياسات تحسن البنية الاجتماعية بالبلاد. وتقوم سياسات تقليص الإقصاء الاجتماعي على فرض ضرائب تصاعدية بهدف تقليل التفاوتات في الدخل، وتنفيذ آليات لحماية الفئات الضعيفة في المجتمع مثل الأقليات، وتنفيذ برامج قوية ومتنوعة للحفاظ على مستوى التوظيف الراهن وتقليل

معدلات البطالة. وتعتمد سياسات تحسين البنية الاجتماعية بالسويد على زيادة معدلات الاستفادة من المستشفيات والصيدليات وعيادات الأسنان، وتنفيذ استراتيجيات قومية لرعاية الأطفال تعليمياً وصحياً، وتقوية الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

وتقوم المنظمات التطوعية السويدية بعدة أدوار لتحقيق عدالة الاستفادة من الخدمات الصحية في السويد. ''ومن بين هذه الأدوار ما يلي: أ) المشاركة مع الحكومية في صياغة سياسات صحية أفضل. ب) خلق مناخ أحسن للاهتمام بعدالة الاستفادة من الخدمات الصحية. ج) مساندة السلطات المحلية في تقديم الخدمات الصحية. د) تنمية المهارات الشخصية للمواطنين. هـ) المساهمة في إعادة هيكلة نظام الخدمات الصحية'' (Geidne, Susanna, 2012, p. 19).

وتشير الأدبيات إلى أن المنظمات التطوعية السويدية تعتمد إلى حد كبير على التمويل الحكومي. وإذا نظرنا إلى الواقع سوف نجد أن إجمالي قطاع المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح في السويد يحصل على ٣٠% من ميزانياته من الدولة، أما إذا نظرنا إلى القطاع الصحي وقطاع الخدمات الاجتماعية سوف نجد أن المنظمات التطوعية العاملة في هذين المجالين تحصل على ٧٠% من ميزانياتها من الدولة. وتعني هذه الإحصاءات أن مساهمة الدولة في تمويل المنظمات التطوعية العاملة في قطاع الرعاية الصحية وقطاع الخدمات الاجتماعية تفوق مثيلاتها في الدول الأوروبية الأخرى. وقد حصل إجمالي قطاع المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح في السويد على تمويل حكومي قدر بمبلغ ١ مليار يورو في عام ٢٠٠٩. وتذهب غالبية الدعم الحكومي للمنظمات التطوعية إلى تلك المنظمات العاملة في مجالات تعليم الكبار، والرياضة، والدعم التنموي (Geidne, Susanna, 2012, pp. 43-44). وبالإضافة إلى تمويل الحكومة المركزية والسلطات المحلية ومجالس المحافظات للمنظمات التطوعية يقوم عدد من الهيئات

الحكومية هو الأخر بتمويل المنظمات التطوعية. ومن أمثلة هذه الهيئات الحكومية ما يلي: ''المجلس القومي السويدي للصحة والرفاهية'' (The Swedish National Board of Health and Welfare) ، و''المعهد القومي للصحة العامة'' (The Swedish National Institute of Public Health)، و''المجلس القومي السويدي لشؤون الشباب'' (The Swedish National Board for Youth Affairs). وبالإضافة إلى هذا، فقد نص القانون الجديد للصحة العامة الصادر في عام ٢٠٠٧ على أهمية تعزيز التعاون بين الحكومة وبين المنظمات التطوعية العاملة في قطاع الخدمات الصحية، وضرورة توسيع مجالات هذا التعاون، وحتمية إزالة العقبات التي تحول دون قيام المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح بأنشطتها (Geidne, Susanna, 2012, p. 44).

وعلى سبيل المثال تتعاون محافظة ستوكهولم مع عدد من المنظمات التطوعية للاستغناء عن استخدام المواد الكيميائية المضرة للبيئة والإنسان وللحيوان والتي يتم استخدامها داخل مراكز الرعاية الصحية بالعاصمة السويدية. ويشمل هذا التعاون أيضاً اختبار مياه الصرف الصحي الخارجة من المستشفيات لفصل المواد الصيدلانية والدوائية منها، كما يتم تدريب الأطباء على اختيار وشراء المنتجات الطبية الصديقة للبيئة، وإعداد قائمة بالأدوية الصديقة للإنسان والحيوان. وبالإضافة إلى هذه المبادرة تتعاون محافظة ستوكهولم ومحافظة فاسترا جوتالاند –واللتان تنتجان ٥٥% من المنتجة الطبية في السويد–مع المنظمات التطوعية لتنفيذ ميثاق أخلاقي يلزم الشركات المصنعة للمنتجات الطبية والمستشفيات التي تتعاقد على شراء منتجاتها بتضمين بند في عقود الشراء ينص على تخصيص نسبة من قيمة المشتريات لتنفيذ مشروعات التنمية الاجتماعية طويلة المدي، وتمويل جهود الإغاثة الإنسانية (Ellen, Mary F. Smith , 2012, p. 31). وليس هذا فحسب، حيث تقوم محافظة ستوكهولم بالتعاون مع هيئة الإسعاف والرعاية الصحية في

منطقة ستوكهولم الكبرى وعدد من المنظمات التطوعية لتصنيع أول أسطول من سيارات الإسعاف الصديقة للبيئة والتي تتصف بكونها خالية من منتجات البلاستيك ومنتجات البولي فينيل كلوريد (PVC)، وتستخدم لمصابيح الإنارة الليد، وتستخدم المواد الكيميائية غير الضارة بالبيئة أو الإنسان، وخالية من الأسلاك أو الأرضيات التي يستخدم البولي فينيل كلوريد في تصنيعها، بالإضافة إلى كونها تستخدم البيوغاز كوقود للتشغيل (Ellen, Mary F. Smith , 2012, pp. 31-32).

ومن بين المبادرات المهمة ''مبادرة صحة الشباب في السويد'' (Young Health Programme in Sweden) . وهي مبادرة يتعاون فيها عدد من المنظمات التطوعية مع شركة ''أسترازينيكا'' (AstraZeneca) بهدف زيادة وعي الشباب السويدي والعائلات بطبيعة الصحة النفسية وبأدوار الأطباء النفسيين، وتشجيع الشباب على ممارسة الأنشطة التطوعية، ونشر مكونات الصحة النفسية في المجتمع. وبالإضافة تسعي هذه المبادرة إلى تصوير فيلم وثائقي عن مخ المراهقين، وتوزيعه على المدارس، وتحميله على موقع الشركة ليتسنى لأولياء الأمور والمعلمين تحميله ومشاهدته، وإلى تشجيع العاملين في شركة ''أسترازينيكا'' على ممارسة العمل التطوعي والعمل من المنظمات التطوعية التي تستهدف خدمة الشباب، وإلى تعزيز التعاون بين مختلف المنظمات التطوعية السويدية العاملة في مجال الصحة النفسية (AstraZeneca, n.d., pp. 1-2).

كما تعاونت شركة ''أسترازينيكا'' مع ''منظمة رعاية حقوق الأطفال في السويد'' (BRIS) لإجراء دراسة بعنوان ''الاستماع إلى المراهقين، والنظر إليهم نظرة شاملة''. واستهدفت هذه الدراسة التي استمرت ثلاث سنوات تحليل استجابات ١٥٣٠ مفحوصاً بهدف فهم مشكلات الصحة النفسية من وجهة نظرهم، واستطلاع آرائهم حول الأمراض النفسية، وأسبابها، وأعراضها، وكيفية العلاج منها، والاختلاف بين الأمراض النفسية عند الذكور وعند الإناث. وقد تم نشر التقرير

النهائي للدراسة، وتم توزيعه على الأطباء النفسيين والإخصائيين النفسيين العاملين في المدارس والمستشفيات، كما تم شرح نتائجه في عدد من الحلقات الدراسية وورش العمل. وانتهت الدراسة بتصوير عدة أفلام علمية وثائقية عن الصحة النفسية. وتم تحميل هذه الأفلام على موقع الشركة (AstraZeneca, n.d., pp. 1-2).

وبالإضافة إلى الاهتمام بالصحة النفسية للأطفال والشباب، تهتم المنظمات التطوعية السويدية بعدد من القضايا الصحية ومن بينها الدعوة إلى عدم شرب الخمور. وعلى سبيل المثال تقوم ''المنظمة السويدية لامتناع الشباب عن شرب الخمور'' (The Swedish Youth Temperance Organization) بتنظيم عدد كبير من ورش العمل، والحفلات الترفيهية، والأنشطة المسرحية للتعريف بخطورة شرب الخمور. وتضم المنظمة ٧٠٠٠ عضواً موزعين على ١٢٥ مركزاً في مختلف المناطق بالسويد (Geidne, Susanna, 2012, p. 47).

ولا تقتصر جهود المنظمات التطوعية على الاهتمام بمحاربة التدخين وإدمان المخدرات ومكافحة شرب الخمور فقط، بل تشمل أيضاً الاهتمام بالتربية الجنسية والصحة الإنجابية. وتتعاون المنظمات غير الهادفة للربح مع الجامعات ومع الهيئات الحكومية لتعريف المواطنين بأسس الممارسات الجنسية الصحية، وآليات تنظيم الأسرة. وتقدم المنظمات غير الحكومية ورش عمل حول القضايا بالغة الأهمية المتصلة بالصحة الجنسية مثل: الصحة الجنسية لدي الشباب، ورعاية الأمهات في أثناء الحمل وأثناء الرضاعة، وتنظيم الأسرة، والأمراض التي تنتقل من خلال العلاقات الجنسية غير المشروعة، ومرض نقص المناعة (الإيدز)، والتربية الجنسية، والحقوق الجنسية للزوجين. وتدرك المنظمات التطوعية أهمية الوقاية من الأمراض الجنسية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (SIDA, 2016, p. 1).

وتقوم ''منظمة رعاية حقوق الأطفال في السويد'' (BRIS) بتقديم الاستشارات النفسية للأطفال والمراهقين الذين يواجهون مشكلات بهدف حماية حقوقهم المنصوص عليها في اتفاقيات الأمم المتحدة. وتضم المنظمة ٦ مكاتب من بينها مكتب واحد في العاصمة السويدية. وتقوم المنظمة بتعريف المجتمع بحقوق الأطفال والمراهقين، وبالتأثير على الرأي العام وتوجيهه لاحترام هذه الحقوق. ويتم تقديم الاستشارات النفسية والطبية للأطفال والمراهقين من خلال الرد على الاتصالات التليفونية وعلى رسائل البريد الإلكتروني. وبالإضافة إلى ذلك، تهتم هذه المنظمة التطوعية بتعريف الشباب السويدي بمخاطر إساءة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والهواتف المحمولة، وبكيفية مكافحة التنمر (Bullying) والتحرش الجنسي (Sexual Harassment). وأخيراً، تقدم المنظمة عدداً من الدورات التدريبية للأخصائيين النفسيين لتدريبهم على مساعدة الأطفال الذين يعانون من هذه المشكلات (BRIS, 2014, pp. 1-13).

ومما سبق يتضح أن المنظمات التطوعية السويدية تتعاون مع الحكومة لتنفيذ آليات فعالة لعدالة الاستفادة من الخدمات الصحية. ومن بين هذه الآليات: تفعيل أدوار المنظمات التطوعية في تحسين الرعاية الصحية بالمجتمع، وأخذ التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية على الصحة في الاعتبار، والاهتمام بصحة الأطفال والمراهقين، والاهتمام بصحة العاملين في داخل المصانع والشركات، ومراعاة الأبعاد البيئية داخل مراكز الخدمة الصحية، وتنفيذ حملات دعائية لتوعية المواطنين بأهمية الممارسات الصحية السليمة، والتركيز على الصحة الوقائية، والاهتمام بالتربية الجنسية والصحة الإنجابية، وغرس العادات الغذائية السليمة لدى تلاميذ التعليم قبل الجامعي، ومحاربة شرب الخمور وإدمان المخدرات والتدخين ولعب القمار.

المحور الثاني عشر

مؤسسات المجتمع المدني التطوعية غير الهادفة للربح والعدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة في السويد

وسوف نتناول في هذا الجزء عدالة الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة في السويد (Intergenerational Justice). ''وعندما نتحدث عن عدالة الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة يجب أن نحلل أربعة جوانب رئيسة هي: الآثار البيئية لأنشطة الأجيال الحالية، والأوضاع الاقتصادية التي يبدأ منها الجيل القادم أي معدلات فقر الأطفال، والأعباء الاقتصادية الملقاة على كاهل الأجيال الشابة الحالية أي نصيب كل طفل من معدل الدين الحكومي، والتحيز الإجمالي في الإنفاق الحكومي نحو كبار السن'' (Vanhuysse, Pieter , 2014, p. 5).

وفيما يخص الآثار البيئية لأنشطة الأجيال الحالية نجد ''أن الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون في السويد أقل مما هو كائن في الدول المجاورة. ويرجع هذا الانخفاض إلى اعتماد السويد الضعيف على البترول والفحم في توليد الطاقة الكهربائية. وتشير الإحصاءات إلى اعتماد ٩٠% من الطاقة الكهربائية المولدة على المصادر المائية والطاقة النووية'' (Minx, Jan; Scott, Kate; Peters, Glen; & Barrett, John, 2008, p. 21). وفيما يخص الصحة البيئية والتأثيرات السلبية للبيئة على صحة الإنسان، وحيوية النظام البيئي ودرجة صحته ومقدار النجاح في إدارة الموارد الطبيعية سوف نجد أن السويد تحتل المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين ١٦٣ دولة في عام ٢٠١٠ (Emerson, J.; D. C. Esty; M.A. Levy; C.H. Kim; V. Mara; A. de Sherbinin; & T. Srebotnjak, 2010, pp. 1-11).

وللحفاظ على حيوية النظام البيئي تتعاون المنظمات التطوعية مع المؤسسات البحثية لإجراء فحص قومي للغابات والتربة والمزروعات وكيمياء التربة، ورسم خريطة لها من خلال جمع عينات من أكثر من ٢٣ ألف عينة تم اختيارها بموضوعية من مختلف مناطق الدولة. وقم تم اختيار المواقع محل الدراسة في الفترة من عام ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧، وتم جمع العينات في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٢. كما تتعاون المنظمات التطوعية مع ''المشروع القومي لعينات الغابات'' (National Forest Inventory) ومع ''المخزون الحيوي السويدي من الغابات'' (Swedish Forest Stocks) ومع الجامعة السويدية للعلوم الزراعية. ويشمل هذا المشروع أيضاً رسم خرائط جغرافية للتنوع البيئي الحيواني وأماكن تواجد فئران الغابة والفأر الجليدي السويدي بالاشتراك مع جامعة أوميو (Umea University). وبالإضافة إلى هذا، يتم قياس درجة وجود المعادن الثقيلة في أجسام حيوانات الرنة في ٦ مواقع بالسويد. ويقوم ''معهد البحوث البيطرية'' بالتعاون مع ''متحف التاريخ الطبيعي'' بدراسة حيوانات الرنة في أثناء فصل الخريف. وبالإضافة إلى ما كل ما سبق تتعاون المنظمات التطوعية مع الجامعة السويدية للعلوم الزراعية في مراقبة تدفق الجداول ومياه الأنهار ودراسة الرواسب التي تتجمع فيها (Ministry of the Environment Sweden, n.d., p. 9).

وبالإضافة إلى هذا، تتعاون المنظمات التطوعية مع الهيئات الحكومية لدعم الابتكارات الاجتماعية وريادة الأعمال الاجتماعية التي تراعي الحيوية البيئية وسلامة النظام البيئي. وقد شهد عام ٢٠٠٨ قيام ''مؤسسة المعرفة'' (KK-stiftelsen) بتدشين برنامج بحثي عن ريادة الأعمال الاجتماعية نتج عنه تأسيس ''منتدي الابتكارات الاجتماعية'' (Forum for Social Innovation) . وقد أسست جامعة مالمو وجامعة وسط السويد بالتعاون مع مؤسسة المعرفة هذا البرنامج البحثي. وفي عام ٢٠١٢ انتقلت إدارة هذا البرنامج إلى جامعة مالمو

بالتعاون مع إقليم سكانيا ومع وزارة المشروعات والصناعة والاتصالات (Lund University, 2014, pp. 17-18).

ويقوم مفهوم الابتكارات التي تراعي الحيوية البيئية وسلامة النظام البيئي على قيام الأفراد والمؤسسات العاملة في النظم السياسية والاقتصادية والتكنولوجية في المجتمع بتحفيز وتشجيع الأنشطة الابتكارية. وتعتمد الابتكارات المراعية لحيوية النظام البيئي بقوة على التبادل الفعال للمعلومات. ويسهم الباحثون، والمستثمرون، والممولون، والجامعات، والمؤسسات البحثية، والمنظمات التطوعية في دعم هذا المفهوم وأنشطته، وفي تأسيس البنية التحتية اللازمة له، وتوفير التمويل المطلوب، وتسويق نواتجه واختراعاته.

أما فيما يخص مؤشر فقر الأطفال فمن الواضح أنه يرتبط بدرجة اعتماد الأسرة على الإعانات المالية بدلاً من العمل للحصول على الدخل. وينتشر الفقر بين المهاجرين بصفة العامة والمهاجرين الجدد بصفة خاصة، والأمهات المعيلات، والجماعات المهمشة. ويعاني أطفال هذه الفئات من الفقر، كما أنهم أكثر حساسية للتقلبات الاقتصادية. وتشير الإحصاءات إلى أن الطفل الثالث لدى الأمهات المعيلات والطفل الثاني لدى أسر المهاجرين يقعون تحت خط الفقر المدقع في السويد في عام ١٩٩٥. ويمكن تقليل معدلات الفقر بين هذه الفئات إذا تم إصلاح السياسة الضريبية والسياسات الحكومية المتصلة بالأسرة (Mood, Carina; & Jonsson, Jan O., 2016, p. 846).

وتقل معدلات الفقر في السويد عن مثيلاتها في الكثير من الدول الأوروبية. ففي عام ٢٠١٥ كانت نسبة الأطفال المعرضين للفقر أو لخطر الاستبعاد

الاجتماعي ١٤% فقط مقارنة بمتوسط قدره ٢٦.٩% في دول الاتحاد الأوروبي[٢] (Eurostat, 2016, pp. 1-2). وتبلغ نسبة الأطفال الذين يعانون بالفعل من الفقر في السويد أقل من ١٠% في عام ٢٠١٣ مقارنة بمتوسط قدره ١٣% في دول الاتحاد الأوروبي (OECD, 2016, p. 1).

وللتغلب على ارتفاع معدلات الفقر بين صفوف المهاجرين تقوم المنظمات التطوعية السويدية بدور مكمل للهيئات الحكومية في استيعاب المهاجرين وتأهيلهم للعيش والعمل في السويد. وتحصل المنظمات التطوعية السويدية على جزء من ميزانياتها من ''الصندوق الأوروبي لدمج المهاجرين'' (European Integration Fund)، ومن ''الهيئة السويدية للشباب والمجتمع المدني'' (The Swedish Agency for Youth & Civil Society). كما شهد عام ٢٠٠٩ صدور قانون من البرلمان السويدي يتيح للمنظمات التطوعية ممارسة أدوار أكثر في مجال رعاية المهاجرين وتأهليهم للاندماج في المجتمع السويدي. وبالإضافة إلى هذا، فقد وقعت الحكومة السويدية اتفاقاً مع المنظمات التطوعية لتشجيعها على المساهمة بفاعلية أكبر في الأنشطة المتصلة بدمج المهاجرين، ولإزالة العقبات التي تحول دون ممارستها لهذه الأدوار بفاعلية. وتقدم ''الهيئة السويدية للشباب والمجتمع المدني'' ٣ منح سنوية بإجمالي مبالغ تقدر ٤٠٠ ألف يورو تُخصص لمكافحة التمييز العنصري ضد المهاجرين، وللمنظمات التي تخدم الأقليات العرقية، ولمكافحة التطرف. كما شهدت الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢ تقديم منح لتدريب المهاجرين الجدد على ممارسة المهن والحرف، ولصقل مهاراتهم الفنية/العملية (European Commission, 2016, pp. 1-3).

[٢] الأطفال المعرضين للفقر هم أولئك الذين يعيشون في أسر يقل دخلها عن ٦٠% من متوسط دخل الأسر المماثلة لها في الحجم على مستوى الدولة، في حين أن الأطفال الذين يعانون بالفعل من الفقر هم أولئك الذين يعيشون في أسر يقل دخلها عن ٥٠% من متوسط دخل الأسر المماثلة لها في الحجم على مستوى الدولة.

وبالإضافة إلى دمج المهاجرين تنفذ الحكومة شبكة للأمان الاجتماعي بهدف التقليل من الآثار السلبية عند ترك العمل نتيجة لتصفية الشركات أو للإصابة في أثناء العمل. وقد نجحت شبكة الأمان الاجتماعي السويدية في التقليل من الشعور بالقلق وعدم الاستقرار، ومن ثم التقليل من فقر الوالدين العاطلين. ولا تقتصر آليات تقليل فقر الأطفال على إقامة شبكة للأمان الاجتماعي، بل تشمل أيضاً منح الأمهات العاملات إجازة وضع تتراوح بين ١٢ إلى ١٥ شهراً دون فصلهن من العمل. وبهذا تستطيع الأمهات العودة مرة ثانية لوظائفهن، والحفاظ على دخلهن، وتوجيه لرعاية أبنائهن (Currie, Janet, 2016, pp. s13-s14).

ومما سبق يتضح قيام الحكومة السويدية والمنظمات التطوعية بتنفيذ عدد من الآليات لتقليل فقر الأطفال بهدف تحسين الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة. ومن هذه الآليات إصدار القوانين المنظمة لعمل الوالدين ولتقديم خدمات الرعاية الصحية لهم ولأبنائهم ولإنشاء الحضانات ودور رعاية الأطفال النهارية. وبالإضافة إلى إصدار القوانين، يتم إصدار اللوائح المنظمة لإجازات وضع الأمهات العاملات ولإجازات الرعاية الأبوية، ويتم تقديم الإعانات النقدية والعينية، ويتم صرف رواتب شهرية للأطفال خلال السنوات الأولي من أعمارهم، كما يتم تخفيض الضرائب على الأسر في أثناء فترة الرضاعة بناء على عدد الأبناء. ولا تقتصر هذه الآليات على ما سبق وحسب، بل تشمل أيضاً تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية للرضع والأطفال في سن الطفولة المبكرة بصفة خاصة، وتنفيذ سياسات لتقليل الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي.

ويُعد تقليل نصيب كل طفل من معدل الدين الحكومي أحد الآليات الفعالة لتحسين الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة. ''ولهذا قامت السويد بتخفيض نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٧٠% في عام ١٩٩٣ إلى ٣٧% في عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى تخفيض الدين الحكومي نجحت الحكومة

السويدية في تقليل عجز الميزانية من ١١%، وتحويله إلى فائض قدر بنسبة ٠.٣% عن نفس الفترة. وقد أسهمت هذه النجاحات في تغلب الاقتصاد السويدي المفتوح على الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وقد شهدت الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠ تعافي الاقتصاد؛ حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٩٣ و٢٠١٠ نسبة ٢.٧ % سنوياً، كما بلغت نسبة نمو الإنتاجية ٢.١% سنوياً مقارنة بمتوسط قدره ١.٩% و١% في الدول الخمسة عشرة الكبرى في الاتحاد الأوروبي'' (The Economist, 2013, p. 1).

وعلى الرغم من زيادة نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٤٤% في عام ٢٠١٥، إلا أنه من المتوقع أن تنخفض هذه النسبة في السنوات القادمة. كما زادت الاستثمارات في السويد بمتوسط معدل سنوي قدره ٥% في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥ متفوقة على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والمقدر بنسبة ٣.٨% خلال نفس الفترة. وتشير تنبؤات الاتحاد الأوروبي في شتاء عام ٢٠١٦ إلى أن الاستثمارات في السويد من المتوقع أن تزيد بنسبة ٤% سنوياً خلال السنوات القادمة. وتزيد مستويات الاستثمار الكلي في السويد عن متوسط الاستثمارات في دول الاتحاد الأوروبي. وقد زادت استثمارات القطاع الخاص واستثمارات القطاع العام في السويد بنسبة ٥.٣% و٣.٩% على الترتيب في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ (European Commission, 2016, pp. 5-8). وتعني هذه الأرقام أن معدلات الدين الحكومي تسهم في تحسين الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة.

وبالإضافة إلى تقليل نصيب كل طفل من معدل الدين الحكومي، يُعد تقليل التحيز الإجمالي في الإنفاق الحكومي نحو كبار السن من الآليات الفعالة لتحسين الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة. ويشير ''بامبيل'' (Pampel) إلى أن

زيادة نسبة كبار السن في المجتمع تزيد من التحيز الإجمالي في الإنفاق الحكومي نحو هذه الشريحة السكانية فقط في حالة غياب الأحزاب اليسارية القوية وغياب المؤسسات الرأسمالية القائمة على الفكر الطبقي. وقد خلص ''كاستليز'' (Castles) من خلال استخدام مدخل التحليل القطاعي إلى أن زيادة نسبة كبار السن في المجتمع تزيد من التحيز الإجمالي في الإنفاق الحكومي نحو هذه الشريحة السكانية، كما تقلل من الإنفاق على الشريحة السكانية ممن هم في سن العمل (Tepe, Markus; & Vanhuysse, Pieter, 2010, p. 219). ويؤكد ''لينش'' (Lynch) أن زيادة نسبة كبار السن في المجتمع ليست هي المحدد الوحيد للتحيز نحوهم في الإنفاق الحكومي؛ حيث يرى أن التحيز في الإنفاق الحكومي نحو كبار السن إنما يعود إلى العوامل التاريخية مثل تطبيق نظام الرفاهية الاجتماعية، والتنافس على كسب أصوات الناخبين، وحماية العاملين في القطاع العام بقوة الذين أصبحوا بمرور الوقت كباراً في السن (Tepe, Markus; & Vanhuysse, Pieter, 2010, p. 219).

ويشير ''فانهيوسيه'' (Vanhuysse) إلى أن هولندا وبلجيكا وإيرلندا وجميع الدول الاسكندنافية هي من بين الدول الأقل تحيزاً في الإنفاق الحكومي نحو كبار السن في العالم (Vanhuysse, Pieter , 2012a, p. 5). ويرجع هذا الوضع إلى أن النظم السياسية القائمة على المواطنة مثل الدول الاسكندنافية قد ركزت جهودها بدرجة أكبر على إنشاء شبكات فعالة للحماية الاجتماعية، وإلى غياب الاستغلال السياسي لأصوات كبار السن مما أدى إلى عدم إجبار السياسيين على زيادة الميزانيات الحكومية المخصصة للإنفاق على برامج رعاية كبار السن (Vanhuysse, Pieter , 2012b, p. 60). وبالتالي فقد نجحت الحكومة السويدية في تحقيق التوزان بين الإنفاق على الإعانات المالية وبين الإنفاق الاجتماعي المخصص لقطاع الصحة وقطاع المعاشات. ''وتوضح الإحصاءات

أنه من بين أكثر أربعة دول في نسبة كبار السن إلى السكان في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تظهر إيطاليا واليابان تحيزاً كبيراً في الإنفاق الحكومي نحو كبار السن، في حين تظهر ألمانيا قدراً متوسطاً من التحيز، كما تظهر السويد أقل قدر من التحيز في الإنفاق الاجتماعي نحو رعاية كبار السن'' (Bertelsmann Stiftung , 2013, p. 28).

وهكذا تبنت السويد سياسات ناجحة لتحقيق عدالة الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة؛ حيث قامت هذه السياسات على سلامة النظام البيئي، وتقليل معدلات فقر الأطفال، وتقليل نصيب الأطفال من الدين الحكومي، وعدم التحيز لصالح كبار السن على حساب صغار السن في الإنفاق الحكومي.

أولاً: أوجه التشابه بين جهود المنظمات التطوعية في الولايات المتحدة الأمريكية ومثيلاتها في السويد:

١) تتبني كلتا الدولتين سياسات لمساعدة الفقراء من خلال مدخلين هما: مدخل تقديم الخدمات، ومدخل تنوير الفقراء.
٢) تنفذ الدولتان برامج متنوعة لرعاية أولياء الأمور الحاصلين على مستوى متدن من التعليم، ولتقديم التدريب المهني لهم، ولمساعدتهم على زيادة دخولهم.
٣) تهتم الدولتان بمرحلة الطفولة المبكرة، وبجودة التعليم في رياض الأطفال.
٤) تنفذ المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين برامج تهدف إلى إثراء الخبرات التعليمية المقدمة للتلاميذ من خلال تدريب المعلمين الأكفاء، وتنويع المناهج الدراسية، وتوفير الرعاة المدربين للطلاب، وتنفيذ أنشطة ما بعد المدرسة.
٥) تنفذ المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين برامج لمساعدة المدارس على تحسين جودة ممارساتها الإدارية والتربوية، وعلى تحسين قدرات المعلمين ومديري المدارس من خلال تقديم برامج التنمية المهنية لهم.

٦) تعقد المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين شراكات بين المنظمات التطوعية وبين الهيئات الحكومية وبين رجال الأعمال لتحسين جودة التعليم في المدارس.

٧) تعقد المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين تحالفات بينها وبين صانعي السياسات التعليمية بهدف تطوير التعليم، وتوفير الاستثمارات اللازمة لدعم الإصلاحات التربوية، ونشر أفضل الممارسات في المؤسسات التعليمية.

٨) تنفذ المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين مبادرات لتقليل معدلات القيادة في أثناء تناول المشروبات الروحية، ومعدلات حمل القاصرات خارج نطاق الزواج، ومعدلات التدخين، ومعدلات تعاطي المخدرات، ومعدلات العنف والجريمة، ومعدلات الهروب من المدارس.

٩) تقدم المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين العروض المسرحية وتقيم المعارض الفنية داخل المدارس بهدف تنمية شعور التلاميذ باحترام وتقدير التراث التاريخي لبلدهم.

١٠) تشارك المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين في لجان تقصي الحقائق المطالبة بتطوير النظام التعليمي.

١١) تعقد المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين شراكات مع أصحاب المصانع والشركات لتمويل تنفيذ الإصلاحات التربوية، وتطوير المعامل والمختبرات المدرسية، وتوفير فرص التدريب داخل المصانع.

١٢) تساعد المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين التلاميذ ذوي التحصيل الدراسي المنخفض على التخرج من المدارس الثانوية والكليات والمعاهد فوق المتوسطة.

١٣) تقدم المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين برامج للتدريب المهني والتدريب التحويلي في المجالات التي يحتاجها الاقتصاد، وتهتم بالبرامج المخصصة للفقراء والأميين وأصحاب المؤهلات الدراسية المتدنية.

١٤) تقدم المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين برامج للتدريب الصناعي للعمال لإمدادهم بالمهارات الصناعية والإدارية اللازمة لإنشاء ورشهم ومصانعهم الصغيرة المملوكة لهم.

١٥) تقوم المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين بزيارة الوزارات والهيئات الحكومية، وبعقد اجتماعات مع أعضاء مجلس النواب للتأثير على السياسات الحكومية المتعلقة بالفقراء والعاطلين.

١٦) تتعاقد المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين مع المحامين المشهورين لمساعدة الفقراء على مواجهة المشكلات القانونية التي تواجههم.

١٧) تقوم المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين بدراسة مشكلات الفئات المحرومة، وبمساعدة الفقراء والمهمشين على حل مشكلاتهم، وتحليل القضايا المجتمعية وإظهار هياكلها الأساسية ومضامينها الخفية.

١٨) تنفذ المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين مبادرات لتوسيع الخيارات المتاحة أمام الفقراء، ولزيادة فرص التمكين الاقتصادي المتاحة أمامهم.

١٩) تقوم المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين بدعم المصانع والشركات المعرضة للإفلاس، وبتحسين جاذبية المدن والقري لممارسة الأنشطة الاقتصادية والصناعية.

٢٠) تقوم المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين بإجراء بحوث علمية رصينة حول قضايا الإقصاء الاجتماعي، وآليات تحسين جودة الحياة، ومبادرات تنمية الرفاهية الذاتية للفرد.

٢١) تنفذ المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين حملات دعائية للتأثير على صانعي القرار السياسي وعلى الرأي العام بهدف تطوير البرامج الصحية، وتحسين استفادة المواطنين منها.

٢٢) تنفذ المنظمات التطوعية في هاتين الدولتين مبادرات لتنفيذ التنمية المستدامة.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين جهود المنظمات التطوعية في الولايات المتحدة الأمريكية ومثيلاتها في السويد:

١) يتصف التنسيق بين المنظمات التطوعية وبين الجهات الحكومية في السويد بكونه أكثر فاعلية مما هو قائم في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢) تتميز سياسات المنظمات التطوعية السويدية بتركيزها بدرجة أكبر على تقليل اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، وبتنفيذ استراتيجيات تنموية أكثر فاعلية على المدى البعيد، وباهتمامها بدرجة أكبر بتحقيق التنمية المستدامة بصورة تزيد عما يحدث في المنظمات التطوعية الأمريكية.

٣) تؤكد المنظمات التطوعية السويدية بدرجة أكبر من نظيراتها الأمريكية على أهمية عدم التمييز بناء على النوع، وعلى ضرورة تحقيق المساواة بين الرجال وبين النساء.

٤) تحصل المدارس الخاصة في السويد من الدولة على نفس قيمة الميزانيات المخصصة للمدارس الحكومية المماثلة، في حين تحصل المدارس الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية على ميزانياتها من خلال المصروفات الدراسية والتبرعات.

٥) يؤكد النموذج التنموي السويدي بدرجة أقوي على أهمية توزيع الخدمات بطريقة عادلة، وعلى أن أولياء الأمور أصحاب المستويات التعليمية المتدنية تقل درجة استفادتهم من خدمات رعاية الطفولة إذا قلت فرص حصولهم على الوظائف.

٦) يركز مدخل الاستثمار الاجتماعي في السويد على أهمية المزواجة بين الحراك الاجتماعي وبين الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة في المجتمع بصورة تفوق ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية.

٧) تعقد المنظمات التطوعية السويدية اجتماعات دورية أكثر عدداً وأفضل انتظاماً ودورية من نظيراتها الأمريكية مع الوزراء، كما تعقد المنظمات التطوعية السويدي اجتماعات أكثر عدداً مع رئيس الوزراء السويدي نفسه.

٨) تسهم المنظمات التطوعية الأمريكية في تقديم مقررات دراسية في مختلف التخصصات والمراحل التعليمية، في حين يقتصر إسهام المنظمات التطوعية السويدية على تخصصات مثل: الفنون، والرقص، والمسرح، والموسيقي، والحرف اليدوية وبخاصة في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي.

٩) تمول الحكومة المركزية في السويد المنظمات التطوعية العاملة في مجال تعليم الكبار، في حين تحصل مثيلاتها الأمريكية على تمويلها من خلال التبرعات والتعاون مع القطاع الخاص.

١٠) يقوم نظام الرفاهية الاجتماعية في السويد على فرض نسب مرتفعة من الضرائب تفوق ما يتم فرضه من ضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية. وتهدف هذه الضرائب المطبقة في السويد إلى تمويل الخدمات التعليمية، والرعاية الصحية، والعناية بالأطفال وكبار السن، والضمان الاجتماعي لجميع السكان.

١١) تُعد السويد من أكثر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انفاقاً على السياسات الإيجابية لسوق العمل.

١٢) تهتم الحكومة والمنظمات التطوعية السويدية بتقليل التفاوتات الاقتصادية بين الأقاليم المختلفة، وبتقليل التفاوتات بين الذكور والإناث في دخول سوق العمل، وبتقليل الفجوة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالتعليم، وبتقليل

الاختلافات بين الطبقات المختلفة بدرجة أكثر نجاحاً مما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية.

١٣) تتصف السويد بتوزيع أكثر عدالة لرأس المال الاجتماعي بين مختلف طبقات المجتمع.

١٤) تركز السياسات الصحية في السويد بدرجة أكبر على عدالة الاستفادة من الخدمات الصحية، وعلى شراء المنتجات والأدوية الطبية الصديقة للبيئة وللإنسان والحيوان.

١٥) تقل الانبعاثات الملوثة للبيئة في السويد عما هو قائم في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي، فهي تحتل المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين ١٦٣ دولة في عام ٢٠١٠ من حيث ارتفاع مستوى الإصحاح البيئي وانخفاض التأثيرات السلبية للبيئة على صحة الإنسان.

١٦) تحصل المنظمات التطوعية السويدية على تمويل حكومي لتقليل معدلات الفقر بين المهاجرين، ولتأهليهم للعيش والعمل في السويد. ومن ثم، فإن جهود المنظمات السويدية في استيعاب المهاجرين أكثر نجاحاً من جهود نظيراتها الأمريكية.

١٧) طبقت السويد سياسات أكثر نجاحاً في تحقيق عدالة الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة.

١٨) تتصف البحوث التي تجريها المنظمات التطوعية الأمريكية بأنها أكثر قوة وأكثر رصانة والتزاماً بالمنهج العلمي من البحوث التي تجريها المنظمات التطوعية السويدية.

المنظمات التطوعية وآليات تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية والسويد:

- المنظمات التطوعية ومنع الفقر:

تستطيع المنظمات التطوعية أن تقدم إسهامات كبيرة في مكافحة وتقليل معدلات الفقر. ومن بين الآليات التي تستخدمها المنظمات غير الهادفة للربح لمكافحة الفقر ما يلي: تعبئة الرأي العام لمساندة جهود تقليل الفقر، والتأثير على الجهات الحكومية، وبناء قدرات الفقراء من خلال التعليم والتدريب، والتنسيق مع المنظمات التطوعية العاملة في المجالات التنموية، وبناء قدرات العاملين في المنظمات التطوعية العاملة في المناطق الفقيرة والعشوائيات والمناطق النائية. ''ويعتقد ''ديفيد لويس'' (David Lewis) أن تقديم القروض الصغيرة (Micro-credit) وتدريب المهمشين على إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة خاصة بهم تسهم بقوة في تحسين قدرات الفقراء، وتزيد من الأصول الاقتصادية التي يمتلكونها، وتحسن من البيئة الاجتماعية/الاقتصادية في الأحياء التي يعيشون فيها. ومن بين الفوائد الاقتصادية الإيجابية للقروض الصغيرة زيادة الأصول غير الزراعية التي يمتلكها الفقراء، وزيادة معدلات استهلاكهم. وتشمل الفوائد الاجتماعية لها تمكين المرأة، وزيادة قدرة الأسرة على تعليم أبنائها، وتحسين المستوى الصحي للمهمشين، وزيادة معدلات استخدام المعوزين لوسائل تنظيم الأسرة'' (Lewis, David, 2008, p. 10).

''ومن أهم آليات مكافحة الفقر تنمية القدرات البشرية للفقراء وأسرهم من خلال البرامج التعليمية والتدريبية. وعلى سبيل المثال، يمكن تقديم برامج تدريبية في ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة للفقراء. وبالإضافة إلى هذه البرامج التدريبية التجارية، تقدم المنظمات التطوعية برامج تدريبية زراعية للمزارعين الفقراء،

وتنظم رحلات ميدانية تدريبية لهم. وتركز البرامج التدريبية الزراعية على كيفية الانتقال من استخدام زراعة المحاصيل التقليدية إلى زراعة المحاصيل ذات العائد الاقتصادي الأعلى، وعلى كيفية زيادة الإنتاجية من خلال استخدام الميكنة الزراعية الحديثة، وعلى كيفية استخدام وإصلاح الآلات الزراعية الحديثة'' (A.J.M., Chandradasa, 2012, p. 9). كما يمكن للمنظمات التطوعية أن تقدم التقاوي الزراعية المجانية أو بأسعار مخفضة للفلاحين، وأن تدرب الإناث الريفيات على تربية الخراف والماعز والماشية، وعلى صناعة الألبان والزبد والجبن (Dahakah, Tek Nath, 2002, p. 196).

وتعتمد تنمية القدرات البشرية للفقراء على تأهيل الأفراد لكي يستطيعوا أن يساعدوا أنفسهم على المستويات الشخصية والمحلية والقومية، وفي نفس الوقت على تدعيم قدرات العاملين في المنظمات التطوعية بهدف تعزيز المشاركة الديمقراطية، وبناء مؤسسات قوية وفعالة وقادرة على مساءلة ومحاسبة الجهات الحكومية. وتسهم تنمية القدرات في تحسين معارف ومهارات وكفايات أطراف العملية التنموية، وتشجعهم على المشاركة الإيجابية المؤثرة في المجال السياسي، وفي النظام الاجتماعي/الاقتصادي بما يتفق مع مصالح المستفيدين من المبادرات التنموية. وتتحقق تنمية القدرات من خلال تسهيل حدوث التفاعلات القوية السياسية بين المنظمات التطوعية وبين أفراد المجتمع المحلي، ومن خلال التأمل في طبيعة المشكلات التي تواجه المجتمع، والبحث عن حلول لها، وأيضاً من خلال تحسين جودة رأس المال الاجتماعي. ويُعد بناء القدرات أداة أساسية لتقليل الفقر (Moikowa, Robert Tamba, 2004, pp. 52-53).

ويجب أن تتبني المنظمات التطوعية العاملة في مجال مكافحة الفقر فلسفة تنموية تقوم على مشاركة الفقراء في رسم السياسات التنموية، وفي التخطيط للمبادرات التنموية التي تخدمهم، وفي تنفيذ هذه السياسات والمبادرات الإصلاحية،

وفي تقويم هذه الإصلاحات التي تؤثر على حياتهم. وبالإضافة إلى هذا، يجب أن تدرك المنظمات التطوعية أن معدل النمو الاقتصادي وحده ليس كافياً للتقليل من معدلات الفقر؛ فالأهم هو توزيع ثمار العمليات التنموية بعدالة. كما يجب عليها أن تدرك أيضاً أن تحديد خط الفقر بإنفاق دولار وربع يومياً للفرد ليس مؤشراً كافياً لقياس الفقر. فالفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد، وبالتالي يحتاج قياسها إلى مؤشرات متعددة الأبعاد (Ferguson, Catherine, 2011, p. 8).

ويؤكد ''بيبنجتون'' (Bebbington) على ضرورة إعادة اكتشاف المغزى المعياري للتنمية إذا أردنا أن تسهم المنظمات التطوعية في التخلص من أنماط عدم المساواة وغياب تكافؤ الفرص، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية. ويتطلب هذا، أن تدرك المنظمات التطوعية أن المشروعات التنموية لا يجب أن تستهدف تقليل معدلات الفقر فقط، بل تستهدف أيضاً إعادة توزيع الدخل في المجتمع وإحداث تحولات جذرية في هياكله الاجتماعية والاقتصادية. كما يتطلب أيضاً أن تتحول المنظمات التطوعية إلى حركات اجتماعية تلعب أدواراً قوية في تغيير علاقات القوة وأنماط التهميش في المجتمع (Banks, Nicola; & Hulme, David, 2012, p. 22). وبعد أن حللنا الآليات التي توظفها المنظمات التطوعية لمنع ومكافحة الفقر.

- المنظمات التطوعية والالتحاق بالتعليم:

إن رأس المال البشري هو أغلي الأصول وأثمن الموارد التي تمتلكها الأمم، وهو أنجح الوسائل لتحقيق التنمية المستدامة. وقد نجحت الدول مثل سنغافورة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي نتيجة الاستثمارات الضخمة والمستمرة في تنمية مواردها البشرية. وقد حدث هذا النجاح على الرغم من فقرها في الموارد الطبيعية. وقد شهدت الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٠ نمواً اقتصادياً غير مسبوق لثمان دول آسيوية؛ حيث زاد نصيب الفرد من الناتج القومي بسرعة كبيرة في كوريا

الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج وتايوان واليابان بسرعة تفوق ما حدث في بقية أنحاء العالم. ثم لحقت تايلاند وماليزيا وإندونيسيا بقطار التنموية الآسيوية بعد ذلك. وقد كان هذا النمو مصحوباً بتحسن في العمر المتوقع، وفي متوسط عدد سنوات التعلم، وانخفاض معدلات الفقر. وبالتالي فإن التحدي الذي يواجه الدول النامية ومن بينها مصر هو تنمية رأس مالها البشري وتجويده.

''وهنا تبرز أهمية المنظمات التطوعية؛ حيث تقدم هذه المنظمات برامج عديدة لزيادة معدلات التحاق التلاميذ بصفة عامة والتحاق الإناث بصفة خاصة بالمدارس. وتهدف هذه البرامج إلى التقليل من التأثيرات السلبية للتحيزات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ضد الفتيات. كما تنشأ المنظمات غير الهادفة للربح مدارس مخصصة فقط للفتيات في بعض الدول مراعاة للتقاليد الاجتماعية السائدة، وتشجيعاً للأسر لكي ترسل بناتها إلى هذه المدارس التي تقدم التعليمين الابتدائي والإعدادي. ويهتم نوع ثان من المنظمات التطوعية بتوفير الفرص التعليمية للأيتام واليتيمات. وتقوم هذه المنظمات بتوفير المساعدات المالية، والزي المدرسي، والأدوات الكتابية والكراسات والكتب لهؤلاء الأيتام، وتشجعهم على مواصلة التعلم. وبالإضافة إلى هذا، تقدم المنظمات التطوعية خدماتها التعليمية للأطفال المحرومين، ولسكان المناطق العشوائية والنائية. وليس هذا فحسب، حيث تقدم المنظمات غير الهادفة للربح خدماتها لتحسين البيئة المدرسية، وتدريب المعلمين ومديري المدارس، وتطوير المناهج الدراسية. وبالإضافة إلى تقديم التعليم النظامي، تنظم المنظمات التطوعية فصول لمحو الأمية، وتقدم برامج للتعليم غير النظامي'' (Avolio-Toly, Rosetta, 2010, pp. 5-6).

وتتعاون المنظمات التطوعية مع بعضها البعض لرعاية الأطفال المتسربين بالفعل والمعرضين لخطر التسرب من التعليم النظامي. وتقوم المنظمات التطوعية بتدريب المعلمين على تقديم دروس تقوية وأنشطة لا صفية للتلاميذ المعرضين

لخطر التسرب والتلاميذ أصحاب التحصيل الدراسي الضعيف في المرحلة الابتدائية بهدف تنمية مهاراتهم وتنمية مهارات طلابهم. ويقوم المعلمون بتقديم دروس تقوية لهؤلاء التلاميذ، وتحفيزهم على الاستمرار في التعلم، ورفع مستوى تحصيلهم الدراسي، وزيادة معدلات تخرجهم من التعليم الأساسي. وتقوم بعض المنظمات التطوعية بتصميم برامج تعليمية تتناسب مع احتياجات المجتمعات الريفية والبدوية. وتتعاون هذه المنظمات مع سكان هذه المجتمعات في إنشاء مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع. وبالتالي توفر عدد أكبر من مقاعد الدراسة النظامية، وتوفر فرص للالتحاق ببرامج محو الأمية، كما تصمم برامج للتعليم غير النظامي تتناسب مع احتياجات البدو الرحل. وبهذا تمكن التلاميذ من الالتحاق بالمدارس، وفي نفس الوقت من ممارسة الأنشطة الاقتصادية. وتخصص بعض المنظمات التطوعية مواردها لإنشاء رياض الأطفال (Avolio-Toly, Rosetta, 2010, pp.).

وتهتم بعض المنظمات التطوعية بتقديم برامج لرعاية الأطفال من سن الثالثة حتى سن السادسة بهدف إعداد أطفال يتصفون بالثقة بالنفس، والصحة البدنية، ويمارسون التعلم مدى الحياة. ويركز مثل هذا النوع من المبادرات التعليمية على ''تنمية المجتمع المحلي من خلال التركيز على رعاية الأطفال'' (Child-focused Community Development). ويختلف محتوى هذه المبادرات من مجتمع محلي لمجتمع محلي آخر، وتراعي احتياجات كل شريحة سكانية. وتهدف هذه المبادرات الإصلاحية إلى جعل المجتمع المحلي أكثر أماناً وصحة، ودمج خدمات رعاية الطفولة المبكرة مع الخدمات الثقافية عالية الجودة، وتدريب الأسر على الاهتمام بأطفالها، ومشاركة أعضاء المجتمع في صياغة جدول الأعمال التنموية، ومساءلة المنظمات التطوعية عن جودة خدماتها. ومن أهم خصائص هذا النوع من المبادرات المزج بين تقديم الخدمات التعليمية والخدمات الصحية، وتقديم أنشطة تعليمية للأبناء ولأولياء الأمور، وتقديم التدريب المهني للوالدين، وتوظيف

أعضاء المجتمع المحلي في هذه المبادرات، ودعم الشخصيات القيادية في المجتمع المحلي لهذه المبادرات ومشاركتهم في تنفيذها وإدارتها، والاهتمام بتوفير بيئة آمنة للأطفال (World Vision Australia, 2015, p. 19).

ويركز مدخل ''تنمية المجتمع المحلي المتحمور حول رعاية الأطفال'' (Child-centered Community Development) بناء قدرات أعضاء المجتمع المحلي، ومشاركتهم في تنفيذ المبادرات الإصلاحية، ومراعاة الأولويات التنموية القومية، وتنفيذ أنشطة متجاوزة القطاعات وأكثر شمولاً، والتنسيق بين المنظمات التطوعية والهيئات الحكومية العاملة في نفس المجال، وتنمية قدرات العاملين في المنظمات التطوعية والجهات الحكومية المهتمة بتعليم الأطفال، والتأثير على السياسات الحكومية التعليمية. ويركز مثل هذه النوع من المبادرات على أربعة نواتج رئيسة هي: تغيير السلوك، وتوفير الخدمات التعليمية بجودة عالية، واستدامة المبادرات التنموية، وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة (Vijfeijken, Tosca Bruno-van: Gneiting, Uwe ; & Schmitz, Hans Peter, 2011, p. 1).

ومما سبق يتضح أن المنظمات التطوعية تسهم في توفير الخدمات التعليمية عالية الجودة من خلال توفير التعلم الفعال، وتوفير بيئة صحية تتصف بالأمان وبحماية التلاميذ، وبمراعاة احتياجات الفتيات، وبمشاركة التلاميذ وأولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلي في توفير هذه الخدمات، والاهتمام بالأطفال وبتلبية احتياجاتهم. ''وبالإضافة إلى هذا، تقوم المنظمات التطوعية بتقديم التدريب المهني للأمهات بهدف تنمية المهارات المهنية، وتحسين التدريب الفني/المهني المقدم للفتيات والزوجات، واستخدام التدريب المهني كمنطلق لتحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة معدلات تأسيس الإناث لمشروعاتهم الإنتاجية الصغيرة، وتقديم الاستشارات الفنية والتجارية في مجال ريادة الأعمال لهن، وعقد شراكات بين المنظمات

التطوعية ومعاهد التدريب المهني بهدف تحسين جودة التدريب المهني المقدم لهن'' (Navjyoti India Foundation, 2014, p. 3). ويعني هذا، أن المنظمات التطوعية تقدم برامج تدريبية قائمة على تنمية الكفايات المهنية للكبار ذكوراً وإناثاً بهدف تأهيلهم لدخول سوق العمل، كما تتعاون مع وزارة التربية والتعليم في إمداد المدارس بالمعدات والآلات، وفي تدريب التلاميذ والمعلمين. كما يمكن أن تتعاون المنظمات التطوعية مع الغرف التجارية والصناعية ومع وزارة التربية والتعليم في إعداد المناهج الدراسية، وتحديد متطلبات التخرج من البرامج التعليمية.

- المنظمات التطوعية ودخول سوق العمل:

''إن التأكيد على علاقات القوة بين طبقات المجتمع المختلفة لا ينفي أهمية العدالة التوزيعية. ويؤكد الباحثون في العلوم السياسية على أهمية العدالة التوزيعية لضمان استمرارية عمل الديمقراطية بصورة أفضل، ولضمان المساواة في الشعور بالكرامة. وبالتالي فإن العدالة التوزيعية ضرورية لضمان أخذ مصالح جميع الأفراد في الاعتبار من قبل المؤسسات العامة الرئيسة في المجتمع. ولهذا حذر المؤرخ البريطاني الشهير 'بن جاكسون' (Ben Jackson) من تمركز الثروة عند قلة من أفراد المجتمع. وأشار 'بن جاكسون' إلى أن عدم المساواة الشديدة وتمركز الثروة لدى عدد قليل جداً من أفراد المجتمع يؤديان إلى هيمنة الأثرياء على العملية السياسية، وظهور 'الحكم المهيمن للطبقة الثرية' (Plutocracy). ومن ثم، فإن حيوية النظام الديمقراطي وديمومته تتطلب تجنب ظهور حكم الحكم المهيمن للطبقة الثرية'' (Anderson, Elizabeth; Jackson, Ben; & Phillips, Anne, 2014, pp. 266).

ونظراً لثراء المعارف التي تمتلكها المنظمات التطوعية عن أوضاع سوق العمل في المجتمعات المحلية بصفة عامة وفي المناطق الفقيرة والمهمشة والنائية بصفة خاصة، تستطيع المنظمات غير الهادفة للربح أن تزيد من وعي المواطنين

بأهمية العمل، وأن تنشر أفضل الممارسات المتصلة بتأهيل العاطلين لدخول سوق العمل مرة ثانية. ''ويُعد التعاون بين المنظمات التطوعية والهيئات الحكومية أمراً لا مفر منه لحل مشكلة البطالة. وفي ظل قلة الموارد المتوافرة لدى العديد من حكومات العالم الثالث وبخاصة في أوقات الأزمات المالية العالمية، تزداد أهمية المنظمات التطوعية. وعلى الرغم من قدرة الحكومات على تأسيس الصناعات الاستراتيجية كثيفة العمالة، إلا أن المنظمات التطوعية تستطيع هي الأخرى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويعتقد الكثيرون من علماء الاقتصاد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي من المحركات القوية لحدوث النمو الاقتصادي؛ حيث تستطيع المنظمات التطوعية من خلال عقد شراكات مع الجهات الحكومية تشجيع ثقافة ريادة الأعمال، وتدعيم خدمات إنشاء الشركات والمصانع الصغيرة، وتقديم القروض لصغار المستثمرين وللمواطنين العاديين بفوائد منخفضة أو منعدمة تماماً'' (Grundmanova, Jitka, 2012, pp. 28-29).

وبالإضافة إلى هذا، تستطيع المنظمات غير الهادفة للربح تمكين المرأة وزيادة مساهمتها في سوق العمل من خلال عدة آليات. وعلى سبيل المثال تستطيع هذه المنظمات أن تنظم حملات دعائية لمطالبة الحكومة بتخصيص حصص في الوظائف للمرأة، ولتحقيق المساواة بين الجنسين في الأجور، ولضمان المعاملة العادلة للمرأة في أماكن العمل، ولدمج المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي للاقتصاد، وللضغط على الحكومة لتطبيق المعايير القومية والدولية لرعاية العاملات الحوامل والعاملات بعد الولادة، وللدعوة إلى تغيير القوانين التي تتحيز ضد المرأة العاملة (Grundmanova, Jitka, 2012, p. 35).

- المنظمات التطوعية والتماسك الاجتماعي وعدم التمييز:

تقوم المنظمات التطوعية ببذل جهود كبيرة لتعديل القوانين المناهضة للتمييز وتنفيذها. وتلعب المنظمات غير الهادفة للربح أدواراً متنوعة في تنمية وعي

المواطنين، وتنظيم حملات لتنوير الرأي العام، وحشد الدعم للتأثير على السياسات الحكومية. ومن بين هذه الأدوار ما يلي: أ) دمج مفهوم منع الأنماط المتعددة للتحيز في القوانين واللوائح المتصلة بتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. ب) كتابة الالتماسات للسلطات المحلية والقومية بهدف تطوير القوانين المناهضة للتمييز، وصياغة قوائم تشمل أنماط التمييز. ج) تدشين حملة ضد الأنماط المتعددة للتحيز والتمييز. د) تنفيذ مبادرات تنموية تقوم على البحوث متداخلة القطاعات وعلى توظيف مفهوم الأنماط المتعددة للتحيز والتمييز. وتستطيع المنظمات التطوعية جمع البيانات المتصلة بكيفية تأثير الأنماط المتعددة للتحيز والتمييز على الشباب. ونظراً لأن التمييز يحدث بطرق متعددة بناء على السياق، تساعد الأنواع المختلفة من البيانات على رسم خريطة للأوضاع الاجتماعية على نطاق موسع. وتظهر البحوث التي يتم إجراؤها في بلاد مختلفة الشرائح المجتمعية التي تتعرض للتحيز والتمييز (Bello, Barbara Giovanna, 2014, p. 47).

ويشير التماسك الاجتماعي إلى الاتجاهات الإيجابية نحو مجموعة أكبر من الأفراد، ومستويات أكبر من الثقة بين الأفراد، ووجود صلات اجتماعية قوية تتمثل في مستويات التعاون بينهم أو وجود ميل أكبر للمساهمة في خدمة المجتمع، ووجود شبكات رسمية أو غير رسمية مثل المؤسسات لإدارة وحل الخلافات بصورة سلمية. ويرتبط كل جانب من هذه الجوانب بجوانب معينة من العلاقات الاجتماعية. ويعني هذا، أن الأفراد الذين يعيشون في مجتمعات أكثر تماسكاً من الناحية الاجتماعية يمتلكون إحساساً بوجود هدف مشترك، وأصول فردية واجتماعية مشتركة مثل شبكات العلاقات أو التسامح العرقي، وتمكنهم هذه الأصول المشتركة من العمل نحو تحقيق رفاهيتهم الفردية ورفاهية المجتمع (Mvukiyehe, Eric, 2011, p. 7). وتشير الأدبيات إلى وجود أربعة جوانب مهمة للتماسك الاجتماعي. وهذه الجوانب هي: أ) بناء القدرات من خلال المبادرات الجماعية. ب)

وتحسين البيئة من خلال تحقيق الأمن المادي. ج) وآليات إدارة الصراعات؛ أي وجود مؤسسات وسبل لحل المشكلات والخلافات بين الأفراد. د) الدمج والمصالحة الاجتماعية ويتمثلان في الثقة المتبادلة بين الأفراد، والقبول المتبادل، والتغلب على التحيزات العرقية (Mvukiyehe, Eric, 2011, pp. 8-9).

وفي ظل الأزمات الاقتصادية الملحة التي تمر بها العديد من دول العالم، تزداد الحاجة إلى مساهمات المنظمات التطوعية بصفة عامة، وإلى مساهماتها في مجال التماسك الاجتماعي وعدم التمييز بصفة خاصة. ولتحقيق التماسك الاجتماعي تنظم المنظمات التطوعية مبادرات لتوفير الطعام للأسر التي تعاني من الفقر المدقع، ولتقديم إعانات مالية لها تعينها على ارتفاع تكاليف المعيشة، وتقديم الاستشارات للأسر التي تعاني من ضائقة الديون، ومنح القروض للأسر الفقيرة لمساعدتها على إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة. وتقوم طائفة أخرى من المنظمات التطوعية بتقديم خدماتها للمشردين وأطفال الشوارع. وتقوم هذه المبادرات على تحقيق الأمن المادي من خلال توفير فرص العمل للمستفيدين من خدمات المنظمات التطوعية (European Anti-poverty Network Social Inclusion Working Group, 2009, p. 44).

وبدون الدعم المالي والاستشارات النفسية التي تقدمها المنظمات التطوعية للمجتمعات المهمشة والفئات المحرومة سوف تتفاقم الآثار الاقتصادية السلبية للفقر ولسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الحكومات. وتفيد خبرات العاملين في المنظمات التطوعية في زيادة مستوى التماسك الاجتماعي عند الفقراء، وفي انتشالهم من الهوة السحيقة للحرمان والتهميش. وتقوم فلسفة المنظمات التطوعية على إشراك الفقراء في التخطيط للمبادرات التنموية، وعلى الاستماع لهم والحوار معهم، وعلى صياغة حلول طويلة المدى للمشكلات التي يعانون منها (European Anti-poverty Network Social Inclusion Working Group, 2009, p. 52).

وبالإضافة إلى هذا، تركز المنظمات التطوعية على تنفيذ مبادرات لتحقيق الأمان المادي للبشر. ومفهوم الأمن المادي هو مفهوم يتمركز حول الإنسان، ويهتم بتحليل العلاقات بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق السلام في المجتمع (WANA Forum, 2009, p. 7).

ويعني هذا، أن المنظمات التطوعية تنفذ مبادرات تمزج بين تحقيق التماسك الاجتماعي والحكم الرشيد والمحاسبية. والتماسك الاجتماعي هو عملية يختار من خلالها أطراف المجتمع أهداف التعايش الجوهري والسياقي، ووسائل تحقيق هذا التعايش، وآليات تحقيق هذه الأهداف، والقيادات التنفيذية. ويتضمن مفهوم التماسك الاجتماعي جانبين مهمين من جواب الحياة البشرية هما: وجود هدف اجتماعي، ووجود القدرة الاجتماعية على تحويل النوايا أو الأهداف إلى حقائق معاشة. ويشير الهدف الاجتماعي إلى إجماع المجتمع على أهداف بعينها بحيث يظل متماسكاً وقادراً على تحسين جودة الحياة به؛ في حين تشير القدرة الاجتماعية على تحويل النوايا إلى حقائق معاشة إلى عملية مثالية وفعالة بهدف تحقيق الأهداف المخطط لها وجعلها حقيقة واقعة.

- المنظمات التطوعية وعدالة الاستفادة من الخدمات الصحية:

تسعي المنظمات التطوعية إلى توفير خدمات صحية أكثر عدالة وفاعلية للفئات المحرومة والمهمشة في المجتمع وخاصة سكان العشوائيات والمناطق النائية. ولتحقيق هذه الغاية، تقوم المنظمات غير الهادفة للربح بتحديد الاحتياجات الصحية لهذه الفئات، وتحليل الأنماط السلوكية والثقافية لها، ودراسة درجة استفادة الفقراء من هذه الخدمات الصحية، وصياغة تصور حول آليات تكيف المؤسسات الصحية مع احتياجات السكان وسبل تقديم الخدمات الصحية عالية الجودة. وبالإضافة إلى هذا، تتعاون المنظمات غير الهادفة للربح مع كليات الطب في تنفيذ القوافل العلاجية. ومن مزايا هذه المنظمات تمتعها بثقة أفراد المجتمع المحلي،

ومعرفتها بلغة وثقافة المجتمع، واتصافها بالمرونة وبذل قصارى جهدها. وتقوم المنظمات التطوعية بتدريب أصحاب التأثير في المجتمع المحلي على تقديم الخدمات الصحية، وتتابع أدائهم بصورة أسبوعية وشهرية. ويشمل هذا التدريب: المعارف المتصلة بالأمراض الخطيرة مثل السل، والتقنيات التربوية، ولعب الأدوار، وتقويم جودة الخدمات الصحية، وكيفية إجراء التحاليل البسيطة، وكيفية تخزين وتفسير التقارير الطبية، وكيفية إحالة الحالات الخطرة للمستشفيات المركزية، وآليات إدارة حالات المرضي (Canadian Council For Refugees And City of Toronto Public Health, 1999, pp. 1-10).

وعادة ما تقدم المنظمات التطوعية الخدمات الصحية ضمن حزمة أكثر شمولاً من المساعدات الاجتماعية والاقتصادية. ومن أمثلة هذه المساعدات: توفير الخدمات التعليمية، وتقديم برامج للتربية الصحية الموجهة للمزارعين والنساء، وتدريب النساء على الممارسات الصحية السليمة وآليات الصحة الإنجابية الفعالة، ومنح قروض للفقراء لإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة تزيد من دخولهم ومن ثم تمكنهم من الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية المتاحة في مجتمعهم المحلي. وتركز بعض المنظمات غير الهادفة للربح جهودها على تحسين المستوى الصحي للمرأة كأحد آليات تمكينها. ولتحقيق هذه الأهداف تؤسس المنظمات التطوعية الوحدات الصحية القروية، والمراكز الصحية الريفية، والمستوصفات، والمستشفيات متوسطة الحجم. ''وبالإضافة إلى هذا، توفر المنظمات التطوعية مياه الشرب النقية، وتقوم بمد شبكات الصرف الصحي، وتقدم برامج تدريبية عن التغذية السليمة، وتعيد بناء المساكن القديمة المتهالكة بهدف تقليل مسببات الأمراض. في حين تركز طائفة ثالثة من المنظمات التطوعية على معالجة اضطرابات الجهاز الهضمي، والنزلات المعوية، والأمراض المرتبطة بالغذاء وانعدام النظافة مثل الدوسنطاريا والديدان المعوية والإسهال والأمراض الجلدية والأنيميا، وتصحيح

الممارسات الخاطئة للرضاعة، وتقليل وفيات الأمهات بعد الولادة، وتقليل معدلات الإجهاض، وانخفاض العمر المتوقع '' (Nanjunda, Devajana C. ; & Dinesha, P. T., 2011, pp. 193-194).

وليس هذا فحسب، حيث تنتج المنظمات التطوعية الخرائط المطوية، واللوحات الكبيرة الملونة، وأفلام الفيديو المصورة، وتقوم بعرضها من خلال شاشات العرض المتحركة على سكان المناطق النائية بهدف تعريفهم بالممارسات الصحية السليمة، وآليات تنظيم الأسرة. وتكون هذه العروض متبوعة بمناقشات تفاعلية مع السكان المحليين. كما تقوم المنظمات التطوعية بإجراء بحوث حول جودة برامج الرعاية الصحية. وتعقد بعض المنظمات التطوعية شراكات مع الهيئات الحكومية بهدف تقديم رعاية صحية أفضل (Mercer, Mary Anne; Thompson, Susan M.; & Maria de Araujo, Rui, 2014, pp. 327-343).

ومما سبق يتضح أن المنظمات التطوعية تقوم بعدة أنواع رئيسة من الأنشطة في المجال الصحي. وهذه الأنشطة هي: تقديم الخدمات الصحية، وتنظيم الحملات الإرشادية، وإرسال القوافل الطبية، وتوعية المواطنين بأهمية الرعاية الصحية بصفة عامة وبالنسبة للفتيات والأمهات بصفة خاصة، وتوعية المواطنين بحقوقهم الصحية، وتأسيس شراكات بين المنظمات التطوعية وبين الجهات الحكومية، وتنفيذ السياسات الصحية القومية في المناطق الفقيرة والنائية، وبناء قدرات العاملين في المستشفيات والمراكز الصحية من خلال تقديم البرامج التدريبية لهم وإشراكهم في التعليم الطبي المستمر، وإجراء البحوث الصحية، والتأثير على السياسات الصحية الحكومية من خلال الدخول في حوارات معها، ونشر أفضل الممارسات الطبية والصحية، ومساندة الإصلاحات الحكومية في قطاع الصحة، والتعبير عن احتياجات المهمشين والمحرومين من الخدمات الصحية.

- المنظمات التطوعية والعدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة:

تناولت عدة دراسات ما إذا كان نقل الموارد بين الأجيال المختلفة يقلل أو يفاقم من عدم المساواة. وتشير هذه الدراسات إلى أن ارتفاع مستوى تعليم الوالدين يؤدى إلى زيادة الاستثمارات التي يخصصونها للإنفاق على تعليم أبنائهم. وبالتالي تؤثر هذه الاستثمارات على الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة، وعلى نصيب الأجيال القادمة من الدخل. وعلى هذا، يجب أن تركز البرامج الحكومية على استهداف الفقراء عند تقليل اللامساواة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة (Becker, Gary S.; Kominers, Scott Duke ; Murphy, Kevin M.; & Spenkuch, Jorg L. 2015, pp. 1-28). وتمثل اللامساواة مشكلة ملحة تواجه دولة الرفاهية في القرن الحادي والعشرين. وقد وجه المتخصصون في العلوم الإنسانية وصانعو السياسات التعليمية اهتماماً كبيراً بدراسة اللامساواة، وتكافؤ الفرص التعليمية، وكيفية توزيع النواتج الاجتماعية والاقتصادية بعدالة بين مختلف الطبقات في المجتمع. ويوفر مؤشر المكانة الاجتماعية/الاقتصادية للطفل في الجيل الحالي وارتباطه بالمكانة الاجتماعية/الاقتصادية للوالدين في الجيل السابق فهماً عميقاً لدرجة تكافؤ الفرص في المجتمع. وقد أدت دراسة هذه العلاقة إلى إجراء عدد كبير من الدراسات التي تناولت العدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة في خلال الثلاثين سنة الأخيرة (Dang Thang, 2015, p. 1).

وقد درس علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد هذه العلاقة بصورة مختلفة. وكان الاختلاف الرئيسي الوحيد بينهما يتصل بكيفية تحديد وقياس نواتج المكانة الاجتماعية/الاقتصادية. وينظر علماء الاجتماع إلى الطبقة الاجتماعية باعتبارها هي المؤشر المناسب لقياس المكانة الاجتماعية/الاقتصادية. وبالتالي فهم يعتقدون أن المهنة هي المؤشر الرئيسي المعبر عن هذه المكانة في علم الاجتماع. وعلى

عكس هذا، فإن علماء الاقتصاد يؤكدون على أهمية الدخل والعوائد كمؤشر على المكانة الاجتماعية/الاقتصادية (Dang Thang, 2015, p. 1).

وهناك عدة أسباب للاهتمام بدراسة العدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة. ومن بين هذه الأسباب ما يلي: أ) إن عدم المساواة تهدر المواهب: فاستبعاد النساء من الوظائف العليا يعني اهدار نصف مواهب الأمة. وأصدق مثال على ذلك، هو أن تقليل التحيز ضد النساء في أماكن العمل في جميع الولايات الهندية سوف يؤدى إلى زيادة الناتج القومي الهندي بمقدار الثلث. كما أن رفض البنوك لإقراض الفقراء يعني ضياع فرص عديدة للاستثمار الاقتصادي. ب) إن عدم المساواة يقوض المجتمع ومؤسساته: فعدم المساواة تؤدى إلى هيمنة الصفوة على المناصب الحكومية والمؤسسات الكبرى في المجتمع، وتوظيفهم لهذه المؤسسات بما يحقق مصالحهم الضيقة بدلاً من تحقيق الصالح العام في المجال الاقتصادي. ج) إن عدم المساواة تقوض أركان التماسك الاجتماعي: فعدم المساواة الرأسية بين الأفراد ترتبط بارتفاع معدلات الجريمة، في حين أن عدم المساواة الأفقية (بين الجماعات العرقية المختلفة على سبيل المثال) تؤدى إلى زيادة احتمالات حدوث الصراعات والحروب (p. 5). د) تحد عدم المساواة من تأثير النمو الاقتصادي على تقليل معدلات الفقر: وتؤدى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بنسبة ١% إلى فوائد أكبر في المجتمع القائم على المساواة تفوق ما يمكن أن يتحقق في المجتمع القائم على عدم المساواة. هـ) تنقل عدم المساواة الفقر من جيل إلى جيل لاحق: ففقر الأم يمكن أن يدمر حياة جميع الأبناء. ويسهم الفقر المؤدى إلى سوء التغذية إلى ولادة ٣٠ مليون طفل سنوياً في الدول النامية من المصابين بضعف البنية الجسدية ومن أصحاب الإعاقات؛ الأمر الذي يزيد من احتمالات وفاتهم، ومن احتمالات بقائهم ضمن الدائرة الجهنمية للفقر والمرض (Green, Duncan, 2012, p. 6).

وعلى الرغم من أن نظم المعاشات قد قللت من معدلات الفقر بين كبار السن، إلا أن احتمالات سقوط كبار السن تحت خط الفقر أكبر من احتمالات حدوث ذلك بالنسبة للشباب. وعادة ما يحصل من يتجاوزون سن الخامسة والستين على ٨٣% من الدخل الذي يحصل عليه الشباب في الدول الأوروبية، كما يحصل من تخطي سن الخامسة والستين على ٥٤% من دخل الشباب في دولة مثل لاتفيا. وبالإضافة إلى الفجوة بين كبار السن وبين الشباب، تحصل النساء العجائز على دخل يقل عن دخل نظرائهن الشابات؛ الأمر الذي يزيد من احتمالات تعرضهن للفقر (European Commission Directorate General for Employment, Social Affairs and Equal Opportunities, n.d., p. 22).

ويتبني هذا البحث مدخلاً يقوم على اعتبار استفادة الكبار والشباب على حد سواء من الخدمات عالية الجودة هو أمر ضروري لمنع الفقر والتهميش. ويؤمن الباحث بأن تقليل معدلات الفقر يتطلب مكافحة التحيز والتمييز. ولهذا، ينبغي أن نعمل على حصول جميع المواطنين على حقوق متساوية. كما يعني هذا أيضاً تحقيق التضامن بين الأجيال، وبين مختلف شرائح وطبقات المجتمع، وبين المناطق الجغرافية المتنوعة. وينظر الباحث إلى هذا التضامن باعتباره أساساً جوهرياً ولبنة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع.

ويركز البحث الحالي على تقليل فقر الأطفال كآلية لتحقيق العدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة. ويؤكد الباحث أن ''لفقر الأطفال وشظف العيش آثار سلبية على نمو الأطفال، وعلى فرصهم الوظيفية/المهنية ومستقبلهم الاقتصادي. ويضر العيش في بيئة فقيرة بالنمو العقلي للأطفال، ويقلل من احتمالات نجاحهم في الدراسة، كما يوثر بصورة سلبية على استقرارهم الوجداني وعلى صحتهم الجسدية. وتزداد الآثار السلبية للفقر وللعيش لمدة طويلة في بيئة فقيرة وللنمو في أسرة تعاني من الفقر المدقع كلما زادت المدة التي يعيشها الأطفال

الفقراء في ظل هذه الظروف. ومن الناحية الاقتصادية تكلف ظاهرة فقر الأطفال المجتمع الأمريكي ٥٠٠ مليار دولار سنوياً يتم خسارتها، وتتمثل هذه الخسارة في انخفاض إنتاجية هؤلاء الأطفال بعد دخولهم سوق العمل، وإصابتهم بالعديد من الأمراض التي تتطلب إنفاقاً كبيراً على علاجهم، وتكلفة انخراط بعض هؤلاء الأطفال في الأنشطة الإجرامية بالإضافة إلى تكلفة إقامة هؤلاء في المؤسسات العقابية وفي السجون'' (Fass, Sarah; Dinan, Kinsey Alden; & Aratani, Yumiko, 2009, p. 4).

ويؤكد البحث الراهن على أهمية تقليل معدلات الفقر، وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم لتحقيق العدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة. ''فالتعليم يحسن من احتمالات الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة، كما يزيد من قدرة الأطفال الانتقال من طبقة لأخرى بصرف النظر عن المستوي الاقتصادي لوالديهم. وتختلف فرص الحراك الاقتصادي بين خريجي المرحلة الثانوية وخريجي الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية. ويؤدى عدم الحصول على درجة جامعية إلى بقاء أكثر الأطفال فقراً ضمن هذه الطبقة الاقتصادية بنسبة ٤٥% حتى بعد وصولهم إلى مرحلة الرشد، وإلى بقائهم ضمن أكثر شريحتين مجتمعيتين فقراً بنسبة ٧٠%. في حين أن حصول الفرد الذي ينتمي لأكثر الشرائح الاقتصادية فقراً على درجة جامعية يزيد من احتمالات انتقاله لطبقة اقتصادية أعلي دخلاً'' (The Department of The Treasury & The Department of Education. America, 2012, p. 15).

وينطلق البحث الراهن من وجود ارتباط بين المكانة الاقتصادية للأطفال والفرص التعليمية التي يحصلون عليها وبين دخلهم عند الالتحاق بسوق العمل. ويؤكد الباحث أن النمو في عدم المساواة بين دخول الأفراد يؤثر بصورة سلبية على تكافؤ الفرص التعليمية، ويخل بمبدأ الجدارة والاستحقاق (Meritocracy).

وبالإضافة إلى هذا، تسهم عدم المساواة في دخول الأفراد إلى تركز الفقراء في سكني أحياء بعينها، وإلى عدم المساواة في الالتحاق بالتعليم عالي الجودة، وإلى استهلاك القراء لسلع منخفضة الجودة، وتعرضهم لمخاطر بيئية سلبية. وهو ما يضر بنموهم العقلي والوجداني ويقلل من دخولهم المستقبلية. ويقلل انخفاض دخل الأطفال وأسرهم من احتمالات استمرارهم في التعليم وحصولهم على مؤهلات دراسية أعلي. ونظراً لانخفاض دخل الأسر الفقيرة وقلة الوقت الذي تستطيع تخصيصه لمناقشة وتعليم وتربية أبنائها، تقل فرص الإثراء المعرفي المتاح لهم منذ طفولتهم المبكرة وحتى وصولهم إلى مرحلة الرشد. ومما يفاقم من الآثار السلبية لفقر الأسرة انخفاض الميزانيات المخصصة لتمويل المدارس الحكومية، والعجز في المعلمين، وارتفاع كثافة الفصول، والتخلي عن تنفيذ الإصلاحات التربوية. ومع ارتفاع تكلفة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، تقل احتمالات التحاق أبناء الأسر الفقيرة بالكليات والجامعات؛ الأمر الذي يرسخ وجودهم داخل دائرة الفقر.

التوصيات:

١) ضرورة التغلب على القهر الناجم عن أنواع من المظالم العريضة والعميقة التي تعاني منها فئات اجتماعية محددة كنتيجة للافتراضات غير الواعية والتفاعلات الضمنية المقصودة من شرائح اجتماعية أخرى أو من وسائل الإعلام، ونتيجة للأنماط الثقافية السائدة، ونتيجة للخصائص البنيوية للهياكل البيروقراطية وآليات اقتصاد السوق الحر.

٢) إجراء دراسات متعمقة حول أنماط القهر والتهميش التي يتم إعادة إنتاجها بصورة دورية منتظمة من خلال المؤسسات الثقافية والسياسية والاقتصادية الموجودة في المجتمع، وصياغة مقترحات للتغلب عليها.

٣) تدشين مبادرات لمكافحة الفقر بصفة عامة، ولتقليل معدلات الفقر في المناطق الريفية، وتخفيض معدلات الفقر المدقع بصفة خاصة.

٤) تنفيذ برامج لتقليل معدلات فقر الأطفال.
٥) تبني مدخل متداخل القطاعات يعزز التعاون بين مختلف الجهات المشاركة في محاربة الفقر.
٦) تنفيذ خطة شاملة للتنمية الاقتصادية تقوم على تحليل احتياجات المجتمعات المحلية المهمشة من مشروعات البنية التحتية.
٧) وضع خطط لتقليل معدلات الضرائب التي تدفعها الأسر الفقيرة.
٨) تنفيذ برامج لتوظيف العاطلين.
٩) تقديم برامج للتدريب التحويلي بهدف تحقيق التناغم بين المؤهلات الدراسية ومتطلبات الوظائف المختلفة.
١٠) تقويم أفضل الممارسات التدريبية المطبقة في الدول المتقدمة والاستفادة منها في مصر.
١١) زيادة الميزانية المخصصة لتمويل التعليم المقدم للتلاميذ في مرحلة الطفولة المبكرة.
١٢) تقليل التفاوتات في معدلات الالتحاق بالمدارس بين الأحياء الغنية والأحياء الفقيرة.
١٣) تأسيس مراكز لقواعد البيانات تقوم بتخزين وتتبع البيانات الاقتصادية والوظائف وسوق العمل في الحاضر والمستقبل بما يراعي مصلحة المجتمعات المحلية، وبما يحقق سهولة تنفيذ السياسات الإصلاحية.
١٤) إمداد أولياء الأمور بدعم أفضل يؤهلهم لمساعدة أبنائهم اجتماعياً ووجدانياً بصورة أرقي ويدربهم على تحسين جودة تعلم أطفالهم.
١٥) إجراء مزيد من الدراسات التي تحلل الأوضاع التعليمية في المناطق الفقيرة.
١٦) تقديم برامج أكثر فاعلية للتنمية المهنية للمعلمين ومديري المدارس.
١٧) تقديم برامج إثرائية للتلاميذ وتنفيذ أنشطة ما بعد المدرسة.

١٨) تنفيذ برامج تعليمية تتجاوز التحصيل الدراسي، وتؤكد على الرعاية المتكاملة لكافة جوانب نمو الطفل بصورة مستدامة.

١٩) مشاركة المنظمات التطوعية في تحسين الجودة التعليمية بالمدارس.

٢٠) تأسيس شراكات مع المدارس التي تلتحق بها أغلبية من التلاميذ تنتمي للأسر الفقيرة لتبادل الخبرات فيما بينها، وتبادل أفضل الممارسات التربوية والخطط الإصلاحية التعليمية.

٢١) عقد المؤتمرات بالتعاون مع كليات التربية لتدارس أفضل الآليات لتطوير التعليم.

٢٢) تقديم التدريب والتعليم للمواطنين الأميين بهدف إعادة تأهيلهم لدخول سوق العمل.

٢٣) تطوير برامج التدريب الصناعي والمهني، وتصميم نظام جديد لربط المهارات التعليمية بالكفايات الصناعية، واستخدام المديولات التعليمية، وتوظيف العلوم البيئية في ابتكار الاختراعات الصناعية المتقدمة.

٢٤) عقد شراكات بين المنظمات التطوعية وبين المصانع لتقديم التدريب المزدوج.

٢٥) التأثير على السياسات الحكومية من خلال زيارة العاملين في المنظمات التطوعية لمجلس النواب والهيئات الحكومية والوزارات المختلفة.

٢٦) تنظيم المنظمات التطوعية لحملات لحشد الرأي العام لمساندة جهود تحقيق العدالة الاجتماعية واقتصادية.

٢٧) عقد شراكات مع المنظمات التطوعية الأخرى المهتمة بقضايا الفقر والتعليم والبطالة.

٢٨) ضمان حصول جميع المواطنين دون تمييز على عمل يحترم إنسانيتهم وحقوقهم الأساسية، ويؤمن لهم راتب كاف يوفر لهم حياة كريمة ورعاية صحية عالية الجودة.

٢٩) تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليل التحيز من خلال محاربة الفقر، وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة أمام أصحاب الرواتب المتدنية، وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الفقراء، وزيادة احتمالات تمكينهم الاقتصادي.

٣٠) تحسين جاذبية المدن والقري لممارسة النشاط الاقتصادي.

٣١) تطوير العشوائيات وربط العمليات الاجتماعية والاقتصادية بديناميات المشاركة الديمقراطية.

٣٢) إجراء دراسات أكثر عمقاً ورصانة حول الإقصاء الاجتماعي في المجتمع المصري.

٣٣) تنفيذ مبادرات تنموية تقوم على الرفاهية الذاتية للفرد والمؤشرات الموضوعية لجودة الحياة.

٣٤) تنفيذ مبادرات لتقليل التفاوتات في الخدمات الصحية.

٣٥) تنفيذ برامج لمحاربة التدخين، وتعاطي المخدرات، والعنف، والجريمة، والانخراط في أنشطة إجرامية، والهروب من المدارس.

٣٦) عقد شراكات بين المنظمات التطوعية وبين المؤسسات الصحية الحكومية لتحسين جودة الخدمات الصحية.

٣٧) مشاركة المنظمات التطوعية في مبادرات الحفاظ على البيئة، وتقليل التلوث البيئي، وزيادة حيوية النظام البيئي.

٣٨) مشاركة المنظمات التطوعية في مبادرات تقليل معدلات الفقر بين الأطفال.

٣٩) العمل على تطوير القوانين المنظمة لعمل الوالدين، ولتقديم خدمات الرعاية الصحية لهم ولأبنائهم، ولإنشاء الحضانات ودور رعاية الأطفال النهارية.

٤٠) مشاركة المنظمات التطوعية في مبادرات تسديد الديون الحكومية.

٤١) تقديم المنظمات التطوعية برامج أفضل لرعاية كبار السن بما يقلل من الأعباء الحكومية المخصصة لرعاية هذه الفئة.

٤٢) تقديم المنظمات التطوعية مبادرات لرفع دخول أصحاب المعاشات من خلال تدريبهم على ممارسة الأنشطة التي تدر عليهم دخلاً.

الخلاصة:

استهدف هذا البحث صياغة آليات مقترحة تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وفي الوقت نفسه تزيد من مساهمة المنظمات التطوعية في منع الفقر، والالتحاق بالتعليم، ودخول سوق العمل، والتماسك الاجتماعي وعدم التمييز، وعدالة الاستفادة من الخدمات الصحية، والعدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة في مصر. وللوصول إلى هذه الغاية قام الباحث بتحليل علاقة المنظمات التطوعية بهذه المعايير الست في دولتين متقدمتين هما: الولايات المتحدة الأمريكية والسويد. وبالإضافة إلى هذا، فقد اقترح الباحث عدداً من التوصيات التي يمكن تطبيقها في المجتمع المصري لجعل العدالة الاجتماعية واقعاً معاشاً. واستخدم الباحث أداة دراسة الحالة في دراسة علاقة المنظمات التطوعية بالعدالة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد. وأشار الباحث إلى وجود عدة أسباب تقف وراء تزايد الاهتمام بالمنظمات التطوعية. ومن بين هذه الأسباب ما يلي: تقديم الخدمات للفقراء، والتفوق على الجهات الحكومية في الكفاءة والفاعلية، وطرح فلسفة تنموية مغايرة. وحلل الباحث أهم أجيال المنظمات التطوعية وهي: الجيل الأول: الاهتمام بالإغاثة الإنسانية والرفاهية، والجيل الثاني: اعتماد المجتمعات المحلية على ذاتها، والجيل الثالث: حشد الرأي العام وتعبئة الجماهير لمناصرة قضايا بعينها، والجيل الرابع: الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة. وبالإضافة إلى هذا، شرح الباحث أهم المداخل النظرية المستخدمة في دراسة المنظمات التطوعية. وقام الباحث بتحليل أهم أبعاد ومزايا المدخل القائم على تلبية الاحتياجات، ومدخل المشاركة في التنمية، ومدخل حق الإنسان في التنمية،

ومدخل الحركات المحلية والاجتماعية والكوكبية المتكاملة. وقد قارن الباحث بين أدوار المنظمات التطوعية وفقاً لكل مدخل من هذه المداخل الأربعة.

وقد تبني البحث مفهوماً للعدالة الاجتماعية يأخذ في الاعتبار آراء ''جون راولز'' و''أيريس ماريون يونج''، ويتجاوز فلسفات ''روبرت نوزيك'' و''ديفيد ميلر'' و''أمارتيا سين''. كما استند البحث الحالي أيضاً على ''آراء ''جيبيلمان'' التي تؤكد على أن جذور المظالم وأساس غياب العدالة إنما تكمن في التمييز، وعلى أن العدالة الاجتماعية هي الأوضاع التي يتمتع فيها جميع أفراد المجتمع بنفس الحقوق الأساسية والحماية والفرص والالتزامات والعوائد الاجتماعية. وبالإضافة إلى هذا، فقد ارتكز البحث الراهن على آراء ''جال'' المرتبطة بمفهوم السياسات التعويضية في دول الرفاهية الاجتماعية. وليس هذا فحسب، حيث أكد البحث على أهمية توظيف سياسات نظم الرفاهية الاجتماعية لضمان تحقيق المساواة الأفقية عند الوفاء بالاحتياجات مع السماح لقوي السوق بتقديم الحوافز والمكافآت العادلة للأفراد المجتهدين.

وقد أوصي البحث بتدشين المنظمات التطوعية لمبادرات متنوعة لمكافحة الفقر بصفة عامة، ولتقليل معدلات الفقر في المناطق الريفية، وتخفيض معدلات الفقر المدقع بصفة خاصة، وبتنفيذ برامج لتقليل معدلات فقر الأطفال، وبتبني مدخل متداخل القطاعات يعزز التعاون بين مختلف الجهات المشاركة في محاربة الفقر سواء كانت هيئات حكومية أو تطوعية أو بحثية وتعليمية. وأشار البحث إلى أن هذا لن يتأتى إلا من خلال تنفيذ خطة شاملة للتنمية الاقتصادية تقوم على تحليل احتياجات المجتمعات المحلية المهمشة ورصد ما تحتاجه من مشروعات البنية التحتية على المدي القريب والمتوسط والبعيد. وبالإضافة إلى هذا، فقد طالب البحث بتقويم أفضل الممارسات التدريبية المطبقة في الدول المتقدمة والاستفادة منها في حل مشكاة البطالة في مصر، وبقيام المنظمات التطوعية بتخصيص

ميزانيات أكبر لتمويل التعليم المقدم للتلاميذ في مرحلة الطفولة المبكرة، وبتقليل التفاوتات في معدلات الالتحاق بالمدارس بين الأحياء الغنية والأحياء الفقيرة. وأوضح البحث أن تحقيق هذه الإصلاحات يرتبط في المقام الأول بتأسيس مراكز لقواعد البيانات تقوم بتخزين وتتبع البيانات الاقتصادية والتعليمية والوظائف وسوق العمل في الحاضر والمستقبل بما يراعي مصلحة المجتمعات المحلية، وبما يحقق سهولة تنفيذ السياسات الإصلاحية. وطالب البحث بأن تتجاوز المنظمات التطوعية أدوارها التقليدية المعروفة لكي تعمل على إمداد أولياء الأمور بدعم أفضل يؤهلهم لمساعدة أبنائهم اجتماعياً ووجدانياً بصورة أرقي ويدربهم على تحسين جودة تعلم أطفالهم. ولهذا ناشد البحث المنظمات التطوعية أن تجرى دراسات علمية رصينة تحلل الأوضاع التعليمية في المناطق الفقيرة، وتضع الحلول لها، كما ناشدها أيضاً أن تخرج من السياق التقليدي القاصر على منح المعونات المالية للفقراء والأرامل لتقوم بتقديم برامج للتنمية المهنية للمعلمين ومديري المدارس، وتنفيذ برامج إثرائية للتلاميذ، وتنفيذ أنشطة ما بعد المدرسة لرعاية التلاميذ ضعاف التحصيل الدراسي ولرعاية التلاميذ الموهوبين.

وقد تبني البحث مدخلاً متكاملاً يربط بين منع الفقر، والالتحاق بالتعليم، ودخول سوق العمل، والتماسك الاجتماعي وعدم التمييز، وعدالة الاستفادة من الخدمات الصحية، والعدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة. ولهذا طالب البحث بضرورة إعطاء الأولوية لتطوير العشوائيات، وربط العمليات الاجتماعية والاقتصادية بديناميات المشاركة الديمقراطية، وبقيام المنظمات غير الهادفة للربح بإجراء دراسات عميقة لرصد واقع وآليات الإقصاء الاجتماعي في المجتمع المصري، وبتنفيذ مبادرات تنموية تقوم على الرفاهية الذاتية للفرد والمؤشرات الموضوعية لجودة الحياة، وبتنفيذ مبادرات لتقليل التفاوتات في الخدمات الصحية. وطالب البحث بالاهتمام بالجوانب الصحية للشباب المصري، وبتنفيذ

برامج لمحاربة التدخين، وتعاطي المخدرات، والعنف، والجريمة، والانخراط في أنشطة إجرامية، ولتقليل معدلات الهروب من المدارس. ودعا الباحث إلى عقد شراكات مع المؤسسات الصحية الحكومية لتحسين جودة الخدمات الصحية، وإلى مشاركة المنظمات التطوعية في مبادرات الحفاظ على البيئة، وتقليل التلوث البيئي، وزيادة حيوية النظام البيئي. ويري الباحث أن تنفيذ هذه الإصلاحات يجب أن يتم في إطار من المشاركة في مبادرات تقليل معدلات الفقر بين الأطفال، والعمل على تطوير القوانين والتشريعات المنظمة لعمل المنظمات التطوعية، والعمل على تطوير القوانين المنظمة لعمل الوالدين، ولتقديم خدمات الرعاية الصحية لهم ولأبنائهم. وأكد الباحث على أهمية مشاركة المنظمات التطوعية في مبادرات تسديد الديون الحكومية، وضرورة عدم الاقتصار في مبادراتها على رعاية الأطفال والشباب فقط. ولهذا نادي البحث بتقديم برامج لرعاية كبار السن بما يقلل من الأعباء الحكومية المخصصة لرعاية هذه الشريحة العمرية، وبتقديم مبادرات لرفع دخول أصحاب المعاشات من خلال تدريبهم على ممارسة الأنشطة التي تدر عليهم دخلاً يعوض النقص في دخولهم بعد إحالتهم إلى التقاعد.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١)إبراهيم، قدري خالد. (٢٠١٧). ''خبرات بعض الدول الأخرى''. في: حسونة، محمد السيد وآخرون. (٢٠١٧). *مؤسسات المجتمع المدني وآليات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم المصري: دراسة مستقبلية*. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

٢)إبراهيم، محمد أحمد صادق؛ وحجازي، صالح صبري محمد. (٢٠١٣). ''التخطيط لتطوير المنظمات غير الحكومية بالمجتمعات العشوائية''. *دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية وتطوير العشوائيات، المنعقد في ٦ و٧ مارس ٢٠١٣. الجزء العاشر*. القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

٣)إمام، عائشة عبد الرسول. (٢٠٠٩). ''التوافق بين متطلبات الجمعيات الأهلية وقدرات المتطوعين الشباب: دراسة مقارنة بين محافظتي القاهرة والقليوبية''. *دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، المنعقد في ١٠ و١١ مارس ٢٠٠٩. المجلد الثالث*. القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

٤)بدوي، عزة محمد حسنين. (٢٠١٢). ''الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع بالتعامل مع الجمعيات الأهلية لحماية وتنمية البيئة الحضرية''. *دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الخامس والعشرون للخدمة الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة، المنعقد في ٧ و٨ مارس ٢٠١٢. الجزء السابع*. القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

٥)بدوي، منال عبد السلام. (٢٠٠٣). ''دور المرأة في الجمعيات الأهلية: دراسة

ميدانية لعينة من الجمعيات الأهلية''. *رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الاجتماع بكلية الآداب. جامعة عين شمس*. القاهرة: جامعة عين شمس.

٦)جاد الله، محمد عرفات عبد الواحد. (٢٠١٢). ''تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع كمتغير لتعزيز الشفافية في الحد من الفساد الإداري بالمنظمات غير الحكومية''. *دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الخامس والعشرون للخدمة الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة، المنعقد في ٧ و٨ مارس ٢٠١٢ . الجزء السابع*. القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

٧)حسونة، محمد السيد وآخرون. (٢٠١٧). *مؤسسات المجتمع المدني وآليات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم المصري: دراسة مستقبلية*. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

٨)خليل، سارة صلاح الدين محمد. (٢٠١٦). ''العوامل المؤثرة على الثقة في المنظمات الخيرية المصرية وأثرها على سلوك العطاء''. *رسالة ماجستير مقدمة لقسم إدارة الأعمال بكلية التجارة. جامعة القاهرة*. القاهرة: جامعة القاهرة.

٩)رمضان، سيد رشاد مصطفي. (٢٠٠٩). ''دور الجمعيات الأهلية في التخفيف من حدة الفقر: دراسة ميدانية لبعض مشروعات الجمعيات الأهلية في محافظة الجيزة''. *رسالة ماجستير مقدمة لقسم الاجتماع بكلية الآداب. جامعة القاهرة*. القاهرة: جامعة القاهرة.

١٠) رمضان، سيد رشاد مصطفي. (٢٠١٤). ''الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في تنمية المجتمع المحلي: دراسة ميدانية لبعض مؤسسات التنمية الاجتماعية لرجال الأعمال بالقاهرة الكبرى''. *رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الاجتماع بكلية الآداب. جامعة القاهرة*. القاهرة: جامعة القاهرة.

١١) الزقوزي، مفيدة خالد مصطفي. (٢٠٠٨). ''أنماط معيشة الأسر الفقيرة:

دراسة ميدانية بمدينة طرابلس–ليبيا''. *رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الاجتماع بكلية الآداب. جامعة القاهرة*. القاهرة: جامعة القاهرة.

١٢) السرسي، مصطفي رضا أحمد فهمي. (١٩٩٨). ''التخطيط لإشباع الاحتياجات الاجتماعية لسكان المناطق العشوائية''. *رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لكلية الخدمة الاجتماعية*. جامعة حلوان. القاهرة: جامعة حلوان.

١٣) سليمان، وحيد نسرين. (٢٠١٤) . ''دور التمكين الاقتصادي للمرأة في مواجهة مشكلات الفقر: دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات بقرية الحرانية بمحافظة الجيزة''. *رسالة ماجستير مقدمة لقسم الاجتماع بكلية الآداب. جامعة القاهرة*. القاهرة: جامعة القاهرة.

١٤) شحاتة، غادة حامد حسين. (٢٠٠٨). ''المحددات الاجتماعية والثقافية للعنف في المناطق العشوائية: دراسة أنثروبولوجية للحي الغربي بمدينة شبين الكوم''. *رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الاجتماع بكلية الآداب. جامعة القاهرة*. القاهرة: جامعة القاهرة.

١٥) شلبي، عماد الدين عبد الحي. (٢٠١٣). ''الآليات التخطيطية لتفعيل الإدارة الرشيدة بالجمعيات الأهلية''. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*. العدد ٣٥. أكتوبر ٢٠١٣.

١٦) شنودة، إيمان نصري داود. (٢٠٠٦). ''دور المرأة في تنظيمات المجتمع المدني: دراسة بنائية تتبعية''. *رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الاجتماع بكلية الآداب. جامعة عين شمس*. القاهرة: جامعة عين شمس.

١٧) شورة، أحمد حمدي. (٢٠٠٩). ''نحو تصور مقترح لوضع خطة حملة تسويقية بالمنظمات الاجتماعية التطوعية المختلفة: دراسة مطبقة على المنظمات التطوعية العاملة بمشكلة تسرب الفتيات من التعليم بمحافظة قنا''. *دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية:*

الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، المنعقد في ١٠ و١١ مارس ٢٠٠٩. المجلد الثاني. القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

١٨) عبد الرحمن، أسماء جلال. (٢٠٠٦). ''التنمية البشرية للعشوائيات: دراسة ميدانية لإحدى المناطق العشوائية بالقاهرة الكبرى''. *رسالة ماجستير مقدمة لقسم الاجتماع بكلية الدراسات الإنسانية. جامعة الأزهر*. القاهرة: جامعة الأزهر.

١٩) غباري، أمل محمد سلامة. (٢٠٠٩). ''دور الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع المحلي بحي المنتزة بالإسكندرية''. *دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، المنعقد في ١٠ و١١ مارس ٢٠٠٩. المجلد الثالث*. القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

٢٠) فياض، رانيا أحمد على. (٢٠١٤). ''دور المنظمات غير الحكومية في تنمية الموارد البشرية: دراسة ميدانية لبعض المنظمات في مدينة الإسكندرية''. *رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الاجتماع بكلية الآداب. جامعة عين شمس*. القاهرة: جامعة عين شمس.

٢١) قاسم، رشا محمد فتحي عبد الحسيب. (٢٠١٦). ''الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية الريفية: دراسة تقييمية في قريتين مصريتين''. *رسالة ماجستير مقدمة لقسم الاجتماع بكلية الآداب. جامعة القاهرة*. القاهرة: جامعة القاهرة.

٢٢) محمد، أميمة دسوقي. (٢٠٠٩). ''العوامل المؤسسية المعوقة لبرامج محو الأمية وسبل مواجهتها: دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع مطبقة على الجمعيات الأهلية بعزبة الوالدة بمحافظة حلوان''. *دراسة مقدمة إلى المؤتمر*

العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، المنعقد في ١٠ و١١ مارس ٢٠٠٩. المجلد الثاني. القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

٢٣) محمد، همت أحمد محمد. (٢٠١٠). ''دور المجتمع المدني في التنمية: دراسة حالة للدور الإنمائي لبعض المؤسسات غير الحكومية في بعض محافظات الصعيد''. *رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الاجتماع بكلية الآداب. جامعة عين شمس.* القاهرة: جامعة عين شمس.

٢٤) مصطفي، إيمان الشحات عبد التواب. (٢٠١٣). ''المتغيرات الاجتماعية والثقافية المسئولة عن تطوير فاعلية الإدارة الرشيدة للحكم: دراسة مقارنة بين القطاعين الأهلي والحكومي بمدينة القاهرة''. *رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الاجتماع بكلية الآداب. جامعة عين شمس.* القاهرة: جامعة عين شمس.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

References:

1)A.J.M., Chandradasa. (2012). *The Role Of NGOs In Rural Poverty Alleviation*. Colombo: CARE Sri Lanka.

2)Aberg, Pelle. (March 2008). ''Translating Popular Education: Civil Society Cooperation between Sweden and Estonia''. *PhD Submitted to The Department of Political Science at Stockholm University*. Stockholm: Author.

3)Administrative Training Institute. (n.d.). *Participatory Learning and Action: A Distance Learning Module*. Kolkata: Author.

4)Ahlstrom, Kajsa. (Spring 2014). ''Healthcare Based on

Need, not Judicial Status - A Qualitative Study of Professionals' View on EU-Migrants' Right to Healthcare in Sweden''. *Master Thesis Submitted to The Department of Social Work at University of Gothenburg*. Gothenburg: Author.

5)Albrecht, James; Van den Berg, Gerard J.; & Vroman, Susan. (February 2005). *The Knowledge Lift: The Swedish Adult Education Program That Aimed to Eliminate Low Worker Skill Levels. Discussion Paper No. 1503*. Bonn: The Institute for the Study of Labor.

6)Alliance for Non-profit Management. (n.d.). *Nonprofits Integrating Community Engagement Guide*. Washington, D.C.: Author.

7)Anderson, Elizabeth; Jackson, Ben; & Phillips, Anne. (2014). ''A World Turned Upside Down Social Hierarchies and A New History of Egalitarianism''. *Juncture*. Vol. 20. No. 4. Spring 2014.

8)Ankarloo, Daniel. (2009). ''The Swedish Welfare Model Counter-arguments to Neoliberal Myths and Assertions''. *Paper Presented at Association of Heterodox Economics Conference, London from 9th to 12th July, 2009*. London: Association of Heterodox Economics Conference.

9)Anthony Kelly. (February 2006). *The Wonderful World of*

Development Practice. Brisbane: Author.

10) Anthony Kelly. (February 2006). *The Wonderful World of Development Practice*. Brisbane: Author.

11) Association for Supervision and Curriculum Development. (2013). *The Whole Child Approach Tenets*. Alexandria, VA: Author.

12) Association for Supervision and Curriculum Development. (2015). *Poverty and Education. From a War on Poverty to the Majority of Public School Students Living in Poverty: A Report on the Spring 2015 ASCD Whole Child Symposium*. Alexandria, VA: Author.

13) AstraZeneca, (n.d.). *Young Health Programme in Sweden*. Gothenburg: Author.

14) Avery, Helen; & Hoxhallari, Itena. (2017). ‘‘From Policy to Practice: Roma Education in Albania and Sweden’’. *The Urban Review: Issues and Ideas in Public Education*.

15) Avolio-Toly, Rosetta. (December 2010). *Successful Models of Non-Governmental Organizations in Consultative Status: Best Practices in Education*. New York, NY: United Nations Department of Economic and Social Affairs. NGO Branch.

16) Bane, Mary Jo. (2009). ‘‘Poverty Politics and Policy’’. *Focus*. Vol. 26. No. 2. Fall 2009.

17) Banks, Nicola; & Hulme, David. (June 2012). *The Role of NGOs and Civil Society in Development and Poverty Reduction. BWPI Working Paper 171*. Manchester: Brooks World Poverty Institute at University of Manchester.

18) Baptist Care. (n.d.). *Asset Based Community Development*. Wayville, SA: Author.

19) Batliwala, Srilatha. (2002). ‘‘Grassroots Movements As Transnational Actors: Implications for Global Civil Society’’. *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*. Vol. 13. No. 4. December 2002.

20) Batliwala, Srilatha. (2012). *Changing Their World: Concepts and Practices of Women’s Movements*. Toronto: The Association for Women’s Rights in Development.

21) Becker, Gary S.; Kominers, Scott Duke; Murphy, Kevin M.; & Spenkuch, Jorg L. (August 2015). *A Theory of Intergenerational Mobility*. Chicago, Il: University of Chicago.

22) Bello, Barbara Giovanna. (2014). ‘‘Let’s Play Courtroom: How Do We Fight Against Multiple Discrimination?’’. *Coyote*. No. 22. December 2014.

23) Bendana, Alejandro. (June 2006). *NGOs and Social Movements: A North/South Divide?* . Geneva: United

Nations Research Institute for Social Development.

24) Berger-Schmitt, Regina. (2000). *Social Cohesion As An Aspect of The Quality of Societies: Concept and Measurement. EuReporting Working Paper No. 14*. Mannheim: Centre for Survey Research and Methodology.

25) Bertelsmann Stiftung. (2013). *Intergenerational Justice in Aging Societies: A Cross-national Comparison of 29 OECD Countries*. Gutersloh: Author.

26) Bhattacharjya, Manjima; Birchall, Jenny; Caro, Pamela; Kelleher, David; & Sahasranaman, Vinita. (2013). ‘‘Why Gender Matters in Activism: Feminism and Social Justice Movements’’. *Gender & Development*. Vol. 21. No. 2. July 2013.

27) Bidadanure, Juliana. (2012). ‘‘Short-sightedness in Youth Welfare Provision: The Case of RSA in France’’. *Intergenerational Justice Review*. Issue 1. 2012.

28) Boesen, Jakob Kirkemann; & Martin, Tomas. (2007). *Applying A Rights-based Approach: An Inspirational Guide for Civil Society*. Copenhagen: The Danish Institute for Human Rights.

29) Bohlmark, Anders; & Lindahlp, Mikael. (June 2012). *Independent Schools and Long-Run Educational Outcomes: Evidence from Sweden’s Large Scale Voucher*

Reform. Discussion Paper No. 6683. Bonn: Institute for the Study of Labor.

30) Bonoli, Giuliano. (2010). *The Political Economy of Active Labour Market Policy*. Edinburgh: School of Social & Political Science at The University of Edinburgh.

31) Bostrom, Ann Kristin; Boudard, Emmanuel; & Siminou, Petroula. (2001). *Lifelong Learning in Sweden: The Extent to Which Vocational Education and Training Policy is Nurturing Lifelong Learning in Sweden*. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.

32) BRIS. (2014). *Children, Bris and IT 2014*. Stockholm: Author.

33) Bueno, Marisa; Darling-Hammond, Linda; and Gonzales, Danielle. (March 2010). *A Matter of Degrees: Preparing Teachers for the Pre-K Classroom*. Washington, D.C.: The Pew Center on the States.

34) Buyx, Alena; Kollar, Eszter; Laukotter, Sebastian. (2016). ‘‘Editorial: Sridhar Venkatapuram’s Health Justice: A Collection of Critical Essays and A Response From The Author’’. *Bioethics*. Vol. 30. No. 1. January 2016.

35) Caliendo, Marco; & Schmidl, Ricarda. (November

2015). *Youth Unemployment and Active Labor Market Policies in Europe. Discussion Paper No. 9488*. Bonn: The Institute for the Study of Labor.

36) Cameron, Geoffrey. (December 2008). ‘‘Background Paper: How Should We Classify Civil Society? A Review of Mainstream and Alternative Approaches’’. *Paper Presented at KDK Conference Centre, the Netherlands*. Oxford: INTRAC.

37) Canadian Council For Refugees And City of Toronto Public Health. (December 1999). The ‘‘Role Of NGOs In Health Care Services For Immigrants And Refugees’’. *Proceedings Of The Workshop Fourth International Metropolis Conference Held In Washington, D.C. From DECEMBER 7th To 11th , 1999*. Washington, D.C.: Author.

38) Capra, Theresa. (2009). ‘‘Poverty and its Impact on Education: Today and Tomorrow’’. *Thought & Action*. Fall 2009.

39) Carnoy, Martin; Loyalka, Prashant; Androushchak, Gregory; & Proudnikova, Anna. (August 2013). *The Economic Returns to Higher Education in The BRIC Countries and their Implications for Higher Education Expansion. Working Paper 253*. Stanford, CA: Rural

Education Action Project.

40) Carter, Jacob A. (May 2012). *Beyond PRONADE: NGOs and The Formal Education Sector in Guatemala*. Amherst, MA: Center for International Education at University of Massachusetts.

41) Cavestro, Luigi. (October 2003). ‘‘Participatory Rural Appraisal Concepts Methodologies and Techniques’’. *Master Thesis Submitted to Universita’ Degli Studi Di Padova*. Padova: Universita’ Degli Studi Di Padova.

42) Center for Labor Research & Studies. (September 2016*). Florida's Workers by the Number*. Miami, FL: Center for Labor Research & Studies at Florida International University.

43) Chambers, Robert. (1995). ‘‘Rural Appraisal: Rapid, Relaxed and Participatory’’. In: Mukherjee, Amitava. (Ed.). (1995). *Participatory Rural Appraisal Methods And Applications In Rural Planning*. New Delhi: Vikas Publishing House PVT LTD.

44) Chandra, Anita; & Acosta, Joie. (2009). *The Role of Nongovernmental Organizations in long-Term Human Recovery after Disaster: Reflections From Louisiana Four Years after Hurricane Katrina*. Santa Monica, CA: Author.

45) CONCORD Sweden. (2014). *Beyond 2015. The*

Swedish Steering Group For Beyond 2015: Position Paper For The Post-2015 Sustainable Development. Stockholm: Author.

46) Currie, Janet. (2016). ‘‘How Can we Reduce Child Poverty and Support Parental Employment?’’. *Academic Pediatrics*. Vol. 16. No. 3. April 2016.

47) Dahakah, Tek Nath. (2002). ‘‘The Role of Non-Governmental Organisations in The Improvement of Livelihood in Nepal’’. *PhD Submitted to The University of Tampere*. Tampere: The University of Tampere.

48) Dang Thang. (April 2015). *Intergenerational Mobility of Earnings and Income among Sons and Daughters in Vietnam*. Ho Chi Minh City: University of Economics Ho Chi Minh City.

49) Dechalert, Preecha. (n.d.). *NGOs, Advocacy and Popular Protest: A Case Study of Thailand: CVO International Working Paper Number 6*. London: Centre for Voluntary Organisation at London School of Economics and Political Science.

50) Devia, Carlos et al. (2017). ‘‘Advancing System and Policy Changes for Social and Racial Justice: Comparing A Rural and Urban Community-based Participatory Research Partnership in The U.S’’. *International Journal*

for Equity in Health. Vol. 16. No. 17. February 2017.

51) Duraiappah, Anantha Kumar; Roddy, Pumulo; & Parry, Jo-Ellen. (June 2005). *Have Participatory Approaches Increased Capabilities?*. Winnipeg: International Institute for Sustainable Development.

52) EACEA-Eurydice. (2010). *Gender Differences in Educational Outcomes: Study on the Measures Taken and the Current Situation in Europe*. Brussels: Author.

53) ECONorthwest. (December 2013). *A Path to Prosperity: Four Strategies to Reduce Oregon's Poverty Rate to Less Than 10% by 2020*. Portland, OR: Author.

54) Ehlers, Soren. (2011). *Continuity or Change in the Provision of Adult Learning Services? : A Comparative Study of Implementation Environments in The Nordic Countries*. Aarhus: University of Aarhus.

55) Eléonore, Faure; Svenfelt, Asa; Finnveden, Goran; & Hornborg, Alf. (2016). ''Four Sustainability Goals in a Swedish Low-Growth/Degrowth Context''. *Sustainability*. Vol. 8. Issue No. 11. November 2016.

56) Ellen, Mary F. Smith. (June 2012). ''Sustainable Healthcare: A Path to Sustainability''. *Master of Science Thesis Submitted to Lund University*. Lund: Author.

57) Emerson, J.; D. C. Esty; M.A. Levy; C.H. Kim; V. Mara;

A. de Sherbinin; & T. Srebotnjak. (2010). *2010 Environmental Performance Index*. New Haven, CT: Yale Center for Environmental Law and Policy.

58) Ericson, Thomas. (2013). *Trends in The Pattern of Lifelong Learning in Sweden: Towards A Decentralized Economy*. Gutenberg: Gutenberg University.

59) European Anti-poverty Network Social Inclusion Working Group. (December 2009). *Social Cohesion at stake: The Social Impact of the Crisis and of the Recovery Package*. Brussels: Author.

60) European Commission Directorate General for Employment, Social Affairs and Equal Opportunities. (n.d.). *Intergenerational Solidarity: The Way Forward. Proposals from The NGO Coalition for A 2012 European Year for Active Ageing and Intergenerational Solidarity*. Brussels: Author.

61) European Commission. (2013). *The Current Situation of Gender Equality in Sweden – Country Profile*. Brussels: Author.

62) European Commission. (2015). *Sweden At A Glance: Gross Bilateral ODA 2013 – 2014*. Brussels: Author.

63) European Commission. (2016). *EWSI Analysis on*

Voluntary and Citizens' Initiative: Sweden. Brussels: Author.

64) European Commission. (February 2016). *Country Report Sweden 2016 Including An In-Depth Review on The Prevention and Correction of Macroeconomic Imbalances*. Brussels: Author.

65) European Commission/EACEA/Eurydice. (2015). *Adult Education and Training in Europe: Widening Access to Learning Opportunities. Eurydice Report*. Luxembourg: Publications Office of the European Union.

66) European Union & Council of Europe. (n.d.). *Information Template on Social Inclusion of Young People in Sweden*. Brussels: Author.

67) European Union. (2015). *Education and Training Monitor 2015 Sweden*. Brussels: Author.

68) Eurostat. (November 2016). *One in Four Children at Risk of Poverty or Social Exclusion in The EU*. Luxembourg: Author.

69) Fass, Sarah; Dinan, Kinsey Alden; & Aratani, Yumiko. (December 2009). *Child Poverty and Intergenerational Mobility*. New York, NY: The National Center for Children in Poverty at Columbia University.

70) Ferguson, Catherine. (June 2011). *Enhancing The Role*

Of NGOs And Civil Society In Poverty Alleviation: Challenges And Opportunities. Geneva: Department Of Economic And Social Affairs.

71) Ferris, Elizabeth. (2005). ‘‘Faith-based and Secular Humanitarian Organizations’’. *International Review of The Red Cross*. Vol. 87. No. 858. June 2005.

72) Filipinos Advocates for Justice. (2010). ‘‘Filipino Advocates for Justice is our New Name’’. *Bigayan: Newsletter Filipinos Advocates for Justice*. Spring 2010.

73) Fordham, Maureen; Gupta, Suranjana; Akerkar, Supriya; & Scharf, Manuela. (2011). *Leading Resilient Development: Grassroots Women's Priorities, Practices and Innovations*. New York, NY: Groots International, Northumbria University School of the Built and Natural Environment and the United Nations Development Programme.

74) Foster, Catherine Crystal; & Louie, Justin. (March 2010). *Grassroots Action and Learning for Social Change: Evaluating Community Organizing*. Washington, D.C.: Center for Evaluation Innovation.

75) Gablinske, Patricia Brady. (2014). ‘‘A Case Study Of Student And Teacher Relationships And The Effect On Student Learning’’. *PhD of Education Submitted to*

University Of Rhode Island. Kingston, RI: Author.

76) Geidne, Susanna. (2012). *The Non-Governmental Organization As A Health Promoting Setting: Examples From Alcohol Prevention Projects Conducted in The Context of National Support to NGOs*. Orebro: Author.

77) Gemmill, Barbara; & Bamidele-Izu, Abimbola. (n.d.). *The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance*. London: Author.

78) Gilson, Julie. (2011). ‘‘Governance and Non-governmental Organizations in East Asia Building Region-wide Coalitions’’. In: Armstrong, David; Bello, Valeria; Gilson, Julie; & Spini, Debora. (Eds.). (2011). *Civil Society and International Governance: The Role of Non-state Actors in Global and Regional Regulatory Frameworks*. New York, NY: Routledge.

79) Golub, Stephen. (2010). ‘‘What Is Legal Empowerment?: An Introduction’’. In: Golub, Stephen. (Ed.). (2010). *Legal Empowerment: Practitioners’ Perspectives*. Rome: International Development Law Organization.

80) Goodrick, Delwyn. (2014). *Comparative Case Studies. Methodological Briefs: Impact Evaluation 9*. Florence: UNICEF Office of Research.

81) Gosselin, Paul; & Strosser, Pierre. (1995). *Participatory Rural Appraisal for Irrigation Management Research: Lessons From IIMI's Experience. IIMI Working Paper No. 38*. Colombo: International Irrigation Management Institute.

82) Gougoulakis, Petros; & Christie, Michael. (2012). ''Popular Education in Times of Societal Transformation—A Swedish Perspective''. *Australian Journal of Adult Learning*. Vol. 52. No. 2. July 2012.

83) Green, Duncan. (2012). *From Poverty to Power: How Active Citizens and Effective States Can Change The World*. 2nd Edition. Rugby, UK: Practical Action Publishing and Oxford: Oxfam International.

84) Grundmanova, Jitka. (August 2012). *Voices of Non-Governmental Organizations on Employment, Productive Capacity, Social Protection and Sustainability*. New York, NY: United Nations Department of Economic and Social Affairs. NGO Branch.

85) Hackman, Heather. (2005). ''Five Essential Components for Social Justice Education''. *Equity & Excellence in Education*. Vol. 38. No. 2.

86) Hallerod, Bjorn. (2003). *The Fight Against Poverty and Social Exclusion*. Brussels: European Commission.

87) Harmon, Colm. (August 2011). *Economic Returns to Education: What We Know, What We Don't Know, and Where We Are Going – Some Brief Pointers. IZA Policy Paper No. 29*. Bonn: Institute for the Study of Labor.

88) Helvetas Swiss Intercooperation. (2010). *Human Rights-based Approach: Orienting Development Efforts towards Human Rights*. Zurich: Author.

89) Helvetas Swiss Intercooperation. (n.d.). *Participatory Rural Appraisal*. Zurich: Author.

90) Hill, Marianne. (2008). *The Economic Status of African Americans in Mississippi*. Jackson, MS: Center for Policy Research and Planning.

91) Hodgson, Helen. (2010). *Theories of Distributive Justice: Frameworks for Equity*. Sydney: University of New South Wales.

92) Hunt, Janet E. (April 2008). ''Local NGOs in National Development: The Case of East Timor''. *PhD Submitted to The School of Global Studies, Social Science and Planning at RMIT University*. Melbourne: RMIT University.

93) Hutter, Bridget; & O'Mahony, Joan. (September 2004). *The Role of Civil Society Organisations In Regulating Business. Discussion Paper No. 26*. London: The London School of Economics and Political Science.

94) Ibrahim, Solava; & Hulme, David. (March 2010). *Has Civil Society Helped The Poor? - A Review of The Roles and Contributions of Civil Society to Poverty Reduction*. *BWPI Working Paper 114*. Manchester: Brooks World Poverty Institute at University of Manchester.

95) Ilesanmi, Oluwatoyin Olatundun. (2009).‘‘What Is Cross-cultural Research’’. *International Journal of Psychological Studies*. Vol. 1. No. 2. December 2009.

96) International Organization for Migration. (2015). *Rights-based Approach to Programming*. Geneva: Author.

97) Jack, Leonard Jr. (2007). ‘‘Thinking Aloud About Poverty and Health in Rural Mississippi’’. *Preventing Chromic Disease*. Vol. 4. No. 3. July 2007.

98) James Irvine Foundation. (November 2014). *Linked Learning: Educator Preparation and Pathways to the Bachelor’s Degree in High Demand Fields*. San Francisco, CA: Author.

99) Jantera-Jareborg, Maarit. (n.d.). *Religion and The Secular State in Sweden*. Provo, UT: The International Center for Law and Religion Studies at Brigham Young University.

100) Jiang, Y.; Ekono, M.; & Skinner, C. (2016). *Basic Facts about Low-Income Children: Children under 18 Years,*

2014. New York, NY: National Center for Children in Poverty, Mailman School of Public Health, Columbia University.

101) Joint Legislative Audit and Review Commission. (September 2014). *Report To The Governor And General Assembly Of Virginia: Low Performing Schools in Urban High Poverty Communities*. Richmond, VA: Author.

102) Joseph, George. (2012). ‘‘The Future of Sweden’s Social Welfare Model’’. In: Urbé, Robert. (Ed). (2012). *The Future of The Welfare State: A Comparative Study in EU-Countries*. Freiburg: Lambertus-Verlag.

103) Joseph, George. (2012). ‘‘The Future of Sweden’s Social Welfare Model’’. In: Urbe, Robert. (2012). *The Future of The Welfare State: A Comparative Study in EU-Countries*. Brussels: Caritas Europa.

104) Keck, Margaret; & Sikkink, Kathryn. (1999). ‘‘Transnational Advocacy Networks In International and Regional Politics’’. *International Social Science Journal*. Vol. LI. No. 159.

105) Khadka, Raj. (2012). ‘‘Switching Gears: From Needs To Assets Based Approach To Community Development In Nepal’’. *OIDA International Journal of Sustainable Development*. Vol. 3. No. 12. 2012.

106) Kirkegaard, Jacob Funk. (March 2015*). The True Levels of Government and Social Expenditures in Advanced Economies*. Washington, D.C.: Peterson Institute for International Economics.

107) Konow, James. (2001). ‘‘Fair and Square: The Four Sides of Distributive Justice’’. *Journal of Economic Behavior & Organization*. Vol. 46. No. 2. October 2001.

108) Korten, David. (1987). ‘‘Third Generation NGO Strategies: A Key to People-centered Development’’. *World Development*. Vol. 15. Supplement 1. Autumn 1987.

109) League of United Latin American Citizens. (2015). *League of United Latin American Citizens*. Washington, D.C.: Author.

110) League of United Latin American Citizens. (June 2003). *LULAC’s Grassroots Approach to the Latino Dropout Problem: A Hispanic Education Summit*. Washington, D.C.: Author.

111) Lee, Kimary et al. (July 2012). *The Promise and Challenge of Transitional Jobs Opportunity: Chicago’s Transitional Jobs Experience*. Chicago, IL: Opportunity Chicago.

112) Legislative Commission to End Poverty in Minnesota by

2020. (January 2009). *Final Report of the Legislative Commission to End Poverty in Minnesota by 2020*. St. Paul, MN: Author.

113) Lewis, David. (April 2008). *Non-Governmental Organisations (NGOs) and Poverty Reduction*. London: London School of Economics and Political Science.

114) Lewis, David; & Kanji, Nazneen. (2009). *Non-Governmental Organizations and Development*. New York, NY: Routledge.

115) Li, Yuejin. (May 2012). ‘‘The Role and Development of Grassroots NGOs in Eastern China’’. *Master Thesis Submitted to Faculty of Social Sciences and Technology Management at Norwegian University of Science and Technology*. Gjovik: Norwegian University of Science and Technology.

116) Lippl, Bodo. (1998). ‘‘Justice Ideologies, Income-Justice, and the Welfare State A Comparison of Justice Ideologies and the Perceived Justice of Income in the United States, West Germany, and the Netherlands’’. *Paper presented at the 14th World Congress of Sociology (26/July-1/August 1998) in Montreal/Canada*. Montreal: Author.

117) Long, Ngo Van. (March 2007). *A Mixed Bentham-*

Rawls Criterion for Intergenerational Equity. Montreal: Centre Interuniversitaire de Recherche en Analyse des Organisations.

118) Lund University. (November 2014). *An Ecosystem for Social Innovation in Sweden A Strategic Research and Innovation Agenda*. Lund: Author.

119) Majette, Gwendolyn Roberts. (2012). ‘‘Global Health Law Norms and the PPACA Framework to Eliminate Health Disparities’’. *Howard Law Journal*. Vol. 55. No. 3. Spring 2012.

120) Marguerite Casey Foundation. (2005). *Southern Echo: Case Study*. Seattle, WA: Author.

121) Marguerite Casey Foundation. (September 2010). 2010 *Equal Voice National Convening: Equal Voice Turning the Corner*. Seattle, WA: Author.

122) Martinez, Rafael A. Boglio. (2011). ‘‘The Politics of Grassroots Support: NGO Promoted Community-Based Social Change in Contemporary Puerto Rico’’. *PhD Submitted to University of Michigan*. Ann Arbor, MI: Author.

123) Mayoux, Linda. (n.d.). *Participatory Methods*. Manchester: Enterprise Development Impact Assessment Information Service.

124) Mercer, Mary Anne; Thompson, Susan M.; & Maria de Araujo, Rui. (2014). ‘‘The Politics of NGOs in Development: The Role Of International NGOs In Health Systems Strengthening. The Case Of Timor-Leste’’. *International Journal of Health Services*. Vol. 44. No. 2. April 2014.

125) Meyers, Stephen. (2016). ‘‘NGO-Ization and Human Rights Law: The CRPD’s Civil Society Mandate’’. *Laws*. Vol. 5. No. 21. June 2016.

126) Ministry of Education and Research Sweden. (May 2007). *The Swedish Strategy for Lifelong Learning. A Summary of Principles and Orientations*. Stockholm: Author.

127) Ministry of Education and Research Sweden. (September 2013). *Adult Education and Training in Sweden*. Stockholm: Author.

128) Ministry of Education Sweden. (2015). *Education for All 2015 National Review Report: Sweden*. Stockholm: Author.

129) Ministry of Enterprise & Innovation. (n.d.). *Sweden’s National Strategy for Sustainable Regional Growth and Attractiveness 2015–2020*. Stockholm: Author.

130) Ministry of Foreign Affairs Sweden. (n.d.). *Results*

strategy for Sweden's international development cooperation with Mozambique 2015-2020. Stockholm: Author.

131) Ministry of the Environment Sweden. (n.d.). *CBD Thematic Report on Forest Ecosystems – Sweden*. Stockholm: Author.

132) Minkler, Meredith et al. (n.d.). *Promoting Healthy Public Policy through Community-Based Participatory Research: Ten Case Studies*. Oakland, CA: PolicyLink.

133) Minx, Jan; Scott, Kate; Peters, Glen; & Barrett, John. (2008). *An Analysis of Sweden's Carbon Footprint*. Stockholm: WWF Sweden.

134) Mitlin, Diana; Hickey, Sam; & Bebbington, Anthony. (2006). *Reclaiming Development? NGOs and The Challenge of Alternatives*. Manchester: Global Poverty Research Group & and The Institute for Development Policy and Management at Manchester University.

135) Moikowa, Robert Tamba. (December 2004). ''Capacity Building for Poverty Reduction: The Role of Foreign NGOs. A Case study of the Northern Region in Ghana''. *PhD Submitted to Faculty of Spatial Planning, University of Dortmund*. Dortmund: University of Dortmund.

136) Mood, Carina; & Jonsson, Jan O. (2016). ''Trends in

Child Poverty in Sweden: Parental and Child Reports''. *Child Indicators Research*. Vol. 9. No. 3. 2016.

137) Mvukiyehe, Eric. (September 2011). *International NGOs and 'Social Cohesion' after Civil War: Micro-level Evidence from Liberia*. New York, NY: Columbia University.

138) Nanjunda, Devajana C.; & Dinesha, P. T. (2011). ''Role of Non-governmental Organizations (NGOs) Interventions on Tribal Health: Some Annotations From Grass root Level''. *International NGO Journal*. Vol. 6. No. 9. September 2011.

139) National Center for Children in Poverty. (September 2005). *Child Poverty in States Hit by Hurricane Katrina: Fact Sheet No. 1*. New York, NY: Author.

140) National Pro Bono Resource Centre. (October 2011). *What is Social Justice?: Occasional Paper No. 1*. Sydney, New South Wales: Author.

141) Navjyoti India Foundation. (April 2014). *Empowering women through Vocational Training: Project Proposal*. Delhi: Author.

142) Nissen, Bruce; & Eisenhauer, Emily. (2011). ''University Based Research for Social Change: Lessons Learned''. *Theory in Action*. Vol. 4. No.2. April 2011.

143) Oakes, Jeannie; John, Rogers; Gary, Blasi; & Lipton, Martin. (April 2006). ‘‘Grassroots Organizing, Social Movements, and The Right to High-Quality Education’’. *Paper Prepared for the Rethinking Rodriguez Symposium The Warren Institute UC Berkeley, School of Law from 27th to 28th April 2006*. Berkeley, CA: Author.

144) OECD. (2006). *Good Practices in the National Sustainable Development Strategies of OECD Countries*. Paris: Author.

145) OECD. (2010). *Regional Development Policies in OECD Countries*. Paris: Author.

146) OECD. (August 2016). *CO2.2: Child Poverty*. Paris: Author.

147) Office of The United Nations High Commissioner for Human Right. (2006). *Frequently Asked Questions On A Human Rights-Based Approach To Development Cooperation*. New York, NY: Author.

148) Office of The United Nations High Commissioner for Human Right. (February 2015). *SDGs Indicator Framework: A Human Rights Approach to Data Disaggregation to Leave No One Behind*. New York, NY: Author.

149) Office of The United Nations High Commissioner for

Human Right; & International Council on Human Rights Policy. (2005). *Assessing the Effectiveness of National Human Rights Institutions*. Versoix: Author.

150) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. (June 2012). *Principles And Guidelines For A Human Rights Approach To Poverty Reduction Strategies*. Geneva: Author.

151) Oregon Solutions. (December 2010). *Vernonia Schools Project: Declaration of Cooperation-Addendum*. Portland, OR: Author.

152) Oregon Solutions. (January 2014). *Oregon Solutions Declaration of Cooperation: Malheur County Prosperity Impact Pilot Project*. Portland, OR: Author.

153) Ostlin, Piroska; & Diderichsen, Finn. (2001). *Equity-oriented National Strategy for Public Health in Sweden: A Case Study*. Brussels: European Centre for Health Policy.

154) Oxfam IBIS. (December 2007). *Position Paper: IBIS and Rights Based Approaches*. Copenhagen: Author.

155) Palme, Joakim; & Cronert, Axel. (April 2015). *Trends in The Swedish Social Investment Welfare State: 'The Enlightened Path' or 'The Third Way' for 'the Lions'?. ImPRovE Working Paper No. 15/12*. Antwerp: Herman Deleeck Centre for Social Policy – University of Antwerp.

156) Panighello, Erica. (2011). ‘‘Between Localisation and Europeanisation Non- governmental Organisations in Bosnia and Herzegovina’’. In: Armstrong, David; Bello, Valeria; Gilson, Julie; & Spini, Debora. (Eds.). (2011). *Civil Society and International Governance: The Role of Non- state Actors in Global and Regional Regulatory Frameworks*. New York, NY: Routledge.

157) Partridge, Ernest. (2008). ‘‘Just Provision for the Future’’. *Intergenerational Justice Review*. Issue No. 2. 4th English Edition.

158) Patrinos, Harry Anthony; Barrera-Osorio, Felipe; & Guaqueta, Juliana. (2009). *The Role and Impact of Public-Private Partnerships in Education*. Washington, D.C.: The World Bank.

159) Peace Corps Morocco and the High Atlas Foundation. (2010). *The Participatory Development Process and Tools: A Guide for Communities and Facilitators*. Rabat: Author.

160) Pend, Bo; Yang, Jing; & Austermiller, Kaitlin. (n.d.). ‘‘Roles and Limits of Grassroots ENGOs In China’’. *Paper Presented at Development and International Relations- Chinese Area Studies Forum at Aalborg University*. Aalborg: Author.

161) Pichler, Florian; & Wallace, Claire. (2009). ‘‘Social Capital and Social Class in Europe: The Role of Social Networks in Social Stratification’’. *European Sociological Review*. Vol. 25 .No. 3. June 2009.

162) Pospisilova, Tereza. (March 2011). *Grassroots Volunteering: Definitions, Concepts and Themes. Overview of The Literature*. Brussels: European Commission.

163) Prato, Bettina; & Longo, Roberto. (2012). *Empowerment of Poor Rural People Through Initiatives in Agriculture and Natural Resource Management*. Rome: International Fund for Agricultural Development.

164) Pratt, Brian. (November 2011). *Global Changes and Civil Society – Background Paper for ‘Civil Society at A New Frontier’*. Oxford: INTRAC.

165) Prime Minister’s Office Sweden. (2016). *Sweden’s National Reform Programme 2016: Europe 2020 – The EU’s Strategy for Smart, Sustainable and Inclusive Growth*. Stockholm: Author.

166) Radu, Roxana. (2012). ‘‘Well-being Reconsidered: A Capability Approach to Grassroots Organizations’ Contributions’’. In: Radu, Roxana; & Radisic, Jelena. (Eds.). (2012). *Well-being Reconsidered: Empowering*

Grassroots Organizations. Cross-country Experiences from The Grassroots Europe for Local Wellbeing Initiative. Budapest: Open Society Foundations.

167) Rakar, Fredrik; & Tallberg, Pontus. (2014). ‘‘Developing Regions for Regional Development ’’. In: Rakar, Fredrik; & Tallberg, Pontus. (Eds.). (2014). *Developing Regions for Regional Development: Towards A New Swedish Model*. Gothenburg: Linderoths.

168) Reisch, Michael. (2002). ‘‘Defining Social Justice In A Socially Unjust World’’. *Families in Society: The Journal of Contemporary Human Services*. Vol. 83. No. 4. January 2002.

169) Replace Campaign. (n.d.). *Introduction to The Rights Based Approach*. London: Author.

170) Richardson, Katarina; & Van den Berg, Gerard J. (September 2006). *Swedish Labor Market Training and The Duration of Unemployment. Discussion Paper No. 2314*. Bonn: The Institute for the Study of Labor.

171) Rodríguez, Olga; Hughes, Katherine L.; & Belfield, Clive. (2012). ‘‘Bridging College and Careers: Using Dual Enrollment to Enhance Career and Technical Education Pathways’’. *The National Center for Postsecondary Research Brief*. July 2012.

172) Rose, Susan; Spinks, Nigel; & Canhoto, Ana Isabel. (2015). *Management Research: Applying the Principles*. New York, NY: Author.

173) Rowlingson, Karen. (2011). *Does Income Inequality Cause Health and Social Problems?*. York: Joseph Rowntree Foundation.

174) Ruzza, Carlo. (2011). ‘‘Organised Civil Society and Political Representation in the EU Arena’’. In: Armstrong, David; Bello, Valeria; Gilson, Julie; & Spini, Debora. (Eds.). (2011). *Civil Society and International Governance: The Role of Non- state Actors in Global and Regional Regulatory Frameworks*. New York, NY: Routledge.

175) Sahlgren, Gabriel Heller. (November 2016). *Regulation and Funding of Independent Schools: Lessons from Sweden*. Vancouver: The Fraser Institute.

176) Sama, Thomas Babila. (2012). ‘‘Role of NGOs in The Implementation of Active Labour Market Policies: The Case of Finland and Sweden’’. *International Journal of Leadership in Public Services*. Vol. 8. Issue No. 3. 2012.

177) Schmitt, Ellen. (October 2016). *Rights-based Approach to Health*. Aachen: MISEREOR.

178) Schraad-Tischler, Daniel; & Kroll, Christian. (2014).

Social Justice in the EU – A Cross-national Comparison: Social Inclusion Monitor Europe (SIM) – Index Report. Gutersloh: Bertelsmann Stiftung.

179) Schramm, Thomas. (2016). ‘‘The Metric And The Threshold Problem For Theories Of Health Justice: A Comment On Venkatapuram’’. *Bioethics*. Vol. 30. No. 1. January 2016.

180) Scott-Railton, John. (2008). ‘‘Empowering or Entangling? Challenges of Participation in Development’’. *Agora Journal of Urban Planning and Design*.

181) Serrano, Isagani R. (October 1989). *Developing a Fourth Generation NGO Strategy*. Silang, Cavite, Philippines: International Institute of Rural Reconstruction.

182) SIDA. (September 2016). *Sexual and Reproductive Health and Rights: 15 Credit Course at Lund University*. Stockholm: Author.

183) Starman, Adrijana Baba. (2013). ‘‘The Case Study As A Type of Qualitative Research’’. *Journal Of Contemporary Educational Studies*. Vol. 64/130. No. 1. March 2013.

184) Stojmenska-Elzeser, Sonja. (2013). ‘‘Comparative Literature, (Comparative) Cultural Studies, Aesthetic Education, and the Humanities’’. *Comparative Literature*

and Culture. Vol. 15. No. 7. December 2013.

185) Strand, Roger et al. (June 2015). *Indicators for Promoting and Monitoring Responsible Research and Innovation: Report from the Expert Group on Policy Indicators for Responsible Research and Innovation*. Brussels: European Commission- Directorate-General for Research and Innovation.

186) Strategic Practice. (n.d.). *Power and Social Change*. Berkeley, CA: Author.

187) Suharko. (October 2007). *The Roles of NGOs in Rural Poverty Reduction: The Case of Indonesia and India*. Nagoya: Graduate School of International Development at Nagoya University.

188) Swiss Agency for Development and Cooperation. (May 2008). *Implementation of Governance As A Transversal Theme with A Human Rights-based Approach: Key Questions for the Project Cycle Management*. Bern: Author.

189) Taylor, Paul. (February 2012). *Young, Underemployed and Optimistic: Coming of Age, Slowly, in a Tough Economy*. Washington, D.C.: Pew Research Center.

190) Tepe, Markus; & Vanhuysse, Pieter. (2010). ‘‘Elderly Bias, New Social Risks and Social Spending: Change

and Timing in Eight Programmes Across Four Worlds of Welfare, 1980–2003''. *Journal of European Social Policy*. Vol. 2. No. 3. July 2010.

191) The Annie E. Casey Foundation. (2014). *Creating Opportunity for Families: A Two-generation Approach*. Baltimore: MD. Author.

192) The Annie. E. Casey Foundation. (July 2015). *More Louisiana Children Live in Poverty Today Than in Midst of Great Recession*. Baltimore, MD: Author.

193) The Center for Urban Economic Development. (December 2013). *New App for Making It in America: Year One Evaluation Report*. Chicago, IL: Author.

194) The Connecticut Association for Community Action. (2015). *Connecticut Association for Community Action: 2015 Policy Agenda*. New Britain, CT: Author.

195) The Connecticut Association for Community Action. (2016). *Connecticut Association for Community Action: FY 2016 Federal Policy Agenda*. New Britain, CT: Author.

196) The Connecticut Association for Community Action. (January 2013). *Meeting The Challenge: The Dynamics of Poverty in Connecticut*. Hartford, CT: Author.

197) The Department of The Treasury & The Department of Education U.S.A. (December 2012). *The Economics of*

Higher Education. Washington, D.C.: Author.

198) The Economist. (2013). ‘‘Northern Lights: Special Report About The Nordic Countries’’. *The Economist*. February 2nd, 2013.

199) The Federal Ministry for Economic Cooperation and Development. (July 2009). *The Human Rights-Based Approach in German Development Cooperation (Short Version)*. Berlin: Author.

200) The Federal Ministry for Economic Cooperation and Development; & German Institute for Human Rights. (2014). *The Human Rights-Based Approach in German Development Cooperation*. Berlin: Author.

201) The National Policy Consensus Center. (n.d.). *Improving Health Care Access: Finding Solutions in A Time of Crisis. Collaborative Problem-Solving for States and Communities*. Portland, OR: Author.

202) The Second Global Assembly. Open Forum For CSO Development Effectiveness. (June 2011). *The Siem Reap CSO Consensus on The International Framework For CSO Development Effectiveness*. Siem Reap: Author.

203) The Swedish Council for Higher Education. (n.d.). *Career Guidance in Sweden*. Stockholm: Author.

204) The Swedish National Institute of Public Health. (n.d.).

Public health priorities in Sweden. Stockholm: Author.

205) The United Nations Children's Fund. (2000). *Innocenti Report Card Issue No.1 June 2000: A League Table of Child Poverty in Rich Nations*. Florence: UNICEF Innocenti Research Centre.

206) Theiler, Janine M. (2012). ''A Shared Story of Successful Spanish Learning: An Embedded Multiple Case Study''. *PhD Submitted to The Graduate College at the University of Nebraska*. Lincoln, NE: Author.

207) Torres, Luis; Peña, Christopher; Camacho, Karina; & Silva, Priscilla. (Summer 2014). *STEM Education: A Bridge for Latinos to Opportunity and Success*. Washington, D.C.: League of United Latin American Citizens.

208) Totosy de Zepetnek, Steven. (2002). ''Comparative Cultural Studies And The Study Of Central European Culture: Theory and Application''. In: Totosy de Zepetnek, Steven. (Ed.). (2002). *Comparative Central European Culture*. West Lafayette: Purdue. Purdue Books in Comparative Cultural Studies.

209) Tremmel, Jörg. (2010). ''Intergenerational Justice – Scope and Limits''. *Intergenerational Justice Review*. Vol. 10. No. 1. 2010.

210) Turner, Nicol E.; & Pinkett, Randal D. (2000). *An Asset-Based Approach to Community Building and Community Technology*. Cambridge, MA: MIT.

211) U.S. Department of Justice. Community Oriented Policing Services. (n.d.). *What Is Procedural Justice: Fact Sheet?* Washington, D.C.: Author.

212) UNDP. The Program of Governance in the Arab Region. (2000). *A Human Rights-based Approach to Development Programming in UNDP – Adding the Missing Link*. New York, NY: Author.

213) UNESCO & International Bureau of Education. (May 2012). *World Data on Education 2010/11 Sweden*. Paris: Author.

214) United Nations Department of Economic and Social Affairs. (2009*). Creating an Inclusive Society: Practical Strategies to Promote Social Integration*. New York, NY: Author.

215) United Nations Development Programme. (September 2013). *Working With Civil Society in Foreign Aid. Possibilities for South-South Cooperation*. Beijing: Author.

216) United Nations. (2006). *The International Forum for Social Development. Social Justice in an Open World: The Role of the United Nations*. New York, NY: Author.

217) Ussar, Maxi. (May 2011). *The Human Rights-based Approach: A More Effective Framework for International Development Policies in New EU Member States*. London: Minority Rights Group International.

218) Van Alstyne, Andrew D. (2013). ‘‘From Social Movements to Non-Governmental Organizations: Civil Society and Local Environmental Governance Under Fordism and Neoliberalism’’. *PhD Submitted to University of Michigan*. Ann Arbor, MI: Author.

219) Van Prooijen, Jan-Willem. (2009). ‘‘Procedural Justice As Autonomy Regulation’’. *Journal of Personality and Social Psychology*. Vol. 96. No. 6. June 2009.

220) Vanhuysse, Pieter. (February 2012a). *Does Population Aging Drive Up Pro-Elderly Social Spending ؟. European Social Observatory Opinion Paper No.7 – February 2012*. Vienna: European Centre for Social Welfare Policy and Research.

221) Vanhuysse, Pieter. (February 2012b). ‘‘Do Elderly Voters Lead to More Pro-elderly Biased Welfare States? A Comparative Political Science Perspective on Ageing and Generations’’. *Osservatorio Isfol*. Second Year. No. 2.

222) Vanhuysse, Pieter. (March 2014). *Intergenerational*

Justice and Public Policy in Europe. European Social Observatory Opinion Paper No.16 – March 2014. Vienna: European Centre for Social Welfare Policy and Research.

223) Verdugo, Richard. (2006). *A Report on the Status of Hispanics in Education: Overcoming A History of Neglect*. Washington, D.C.: National Education Association of the United States.

224) Vijfeijken, Tosca Bruno-van: Gneiting, Uwe; & Schmitz, Hans Peter. (July 2011). *How Does CCCD Affect Program Effectiveness and Sustainability?: A Meta Review of Plan's Evaluations*. Syracuse, NY: Moynihan Institute of Global Affairs at Syracuse University.

225) Vissak, Tiia. (2010). ''Recommendations for Using the Case Study Method in International Business Research''. *The Qualitative Report*. Vol. 15. No. 2. March 2010.

226) Waikato Waldorf School. (2010). *What is Waldorf Education?*. Waikato: Author.

227) Wallace, Tina. (2004). ''NGO Dilemmas: Trojan Horses For Global Neoliberalism?''. *Socialist Register.* Vol. 40.

228) WANA Forum. (October 2009). *Social Cohesion Consultation Report*. Amman: Author.

229) Warner, Michael. (1995). ''A Strategic Approach to Participatory Development Planning: The Case of A Rural

Community in Belize''. *PLA Notes*. Issue No. 23.

230) Wathen, Maria V. (2016). ''Civic Culture Frameworks, Volunteerism, NGOs, & Glocalization: Implications for Social Services in Russia''. *PhD Submitted to University of Michigan*. Ann Arbor, MI: Author.

231) Welch, Catherine; Piekkari, Rebecca; Plakoyiannaki, Emmanuella; & Paavilainen-Mantymaki, Eriikka. (2011). ''Theorising From Case Studies: Towards a Pluralist Future for International Business Research''. *Journal of International Business Studies*. Vol. 42. No. 5. June 2011.

232) White, L.; & Taket, A. (1997). ''Beyond Appraisal: Participatory Appraisal of Needs and the Development of Action (PANDA)''. *Omega: The International Journal of Management Science*. Vol. 25. No. 5. October 1997.

233) White, Linda A. (2012). ''Must We All Be Paradigmatic? Social Investment Policies and Liberal Welfare States''. *Canadian Journal of Political Science*. Vol. 45. No. 3. September 2012.

234) Wiley, Lindsay. (2014). ''Health Law As Social Justice''. *Cornell Journal of Law And Public Policy*. Vol. 24. No. 47. Feb. 2014.

235) Wolf, Clark. (2005). Intergenerational Justice. In: Frey,

R. G.; and Wellman, Christopher Heath. (Eds.). (2005). *A Companion to Applied Ethics*. Oxford, UK: Blackwell Publishing Ltd.

236) World Vision Australia. (2015). *We're Working Towards Change with Indigenous Communities*. Melbourne: Author.

237) Young, Iris Marion. (2006). ''Responsibility And Global Justice: A Social Connection Model''. *Social Philosophy & Policy Foundation*. Vol. 23. No. 1. January 2006.

238) Young, Iris Marion. (2014). ''Five Faces of Oppression''. In: Asumah, Seth; & Nagel, Mechthid. (Eds.) (2014). *Diversity, Social Justice and Inclusive Excellence: Transdisciplinary and Global Perspectives*. Albany, NY: State University of New York Press.

239) Young, Iris Marion. (May 2005). ''Structural Injustice and The Politics of Difference''. *Paper Presented at the AHRC Centre for Law, Gender, and Sexuality Intersectionality Workshop, 21/22 May 2005, Keele University, UK*. Keele: Author.